


العولمة والنظام الاقتصادي الدولي

الأسس والمقوّمات والنتائج

د. باسل رؤوف الخطيب

دراسات معاصرة (٢٠)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: **«دراسات معاصرة»** وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
إدارة البحوث والدراسات ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١) ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)
بريد إلكتروني: E-Mail: rkfcris @ kff.com

العولمة والنظام الاقتصادي الدولي

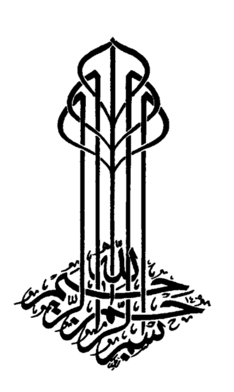
الأسس والمقومات والنتائج

د. باسل رؤوف الخطيب

دراسات معاصرة (٣٠)

ⓗ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الخطيب، باسل رؤوف
العولمة والنظام الاقتصادي الدولي.. الأسس والمقومات والنتائج ./
باسل رؤوف الخطيب ـ الرياض، ١٤٢٦هـ
١٤٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم ـ (سلسلة دراسات معاصرة؛ ٢٠)
ردمك: ٧-١٤-٨٩٠-٩٩٦٠
١ ـ العولمة أـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ٣٢٧ ١٤٢٦/٣٦٣٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٣٦٣٧
ردمك: ٧-١٤-٨٩٠-٩٩٦٠



المحتويات

تمهيد

يتطلَّب فهم ما يجري على الساحة الدولية القول بأن دراسة أية مسألة حيوية تتجاوز الحدود الوطنية للدولة ستكون محطَّ اهتمام بعض أو معظم شرائح المجتمع الوطني، وفي أحيان كثيرة قطاعات واسعة من المجتمع الدولي. وحين تشمل المسألة أبعاداً عالمية الطابع فإنها دون شك ستتصل بالعلاقات بين بني الإنسان في كل مكان وصلاتهم ببيئتهم الطبيعية بمواردها وخصائصها. وتتضمن الدراسة في مثل تلك الأحوال تقييم إطارات العمل المادية والمعنوية للمسألة، وبالتالي فقد تغطِّي أموراً مثل المؤسسات والأفكار والقِيَم والثقافات والأديان والعقائد والحضارات إلى غير ذلك. وتترجم هذه الأمور تقليدياً عبر المؤسسات السياسية والثقافية وكذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية في الدولة أو الكيان محط الاهتمام. من هذا المنطلق، يحتِّم تناول موضوع كالعولمة مثلاً إيضاح الإطار الأساسي الذي تتم من خلاله معالجة كافة هذه المتغيرات وفهم جذورها ودورها وكيفية تفاعلها بعضها البعض وبالطبع تأثيرها وانعكاساتها.

منطقياً، تتأثر كيفية تقييم الأمور المتصلة بأي موضوع وصولاً إلى نتائج أو استنتاجات محددة بمنظور مَن قام بالتقييم استناداً للمبادئ والقيم، وبالضرورة المفاهيم التي يُؤمن بها. من هنا يدفع هذا الواقع إلى أنَّ ما يتم التوصل إليه من نتائج لا يجوز اعتباره حقيقةً مطلقةً، ثابتةً أو حتميةً، وخصوصاً أنه من الطبيعي أن تتَّسق الأُطر النظرية أو تتضارب، كما يمكن أن تتباين في بعض أوجهها، وهو ما ينطبق تحديداً على البحث في موضوع مثل العولمة.

في مارس من عام ١٩٨٥م تقلَّد مفكِّر سياسي حزبي وأكاديمي روسي هو ميخائيل جورباتشيف أحد أهم مراكز السلطة في الاتحاد السوفيتي، وهو منصب

السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي. وكان من أهم ما قام به علناً وبشكل رسمي حينها دعوته المتواصلة إلى القيام بإصلاحات جذرية في النظم السوفيتية السياسية والإدارية والاقتصادية، ودعوته إلى التعاون بين الاتحاد السوفيتي وحلفاءه من جهة ودول العالم الأخرى، وخاصة الرأسمالية منها، من جهة ثانية، وذلك في شتى الحقول سواء السياسية أو الاقتصادية أو التكنولوجية. وفي عام ١٩٨٧م نشر جورباتشيف كتاباً بعنوان "بيروسترويكا"؛ أي إعادة الهيكلة أو البناء، ضمَّنه أفكاره الخاصة بتوجُّهات الاتحاد السوفيتي الجديدة على العالم من خلال سياسة الانفتاح "جلاسنوست"، إضافة إلى إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية للحُكْم والنظام القائم وتغيير مضامين العلاقات التقليدية بين الاتحاد السوفيتي وحلفاءه وأصدقاءه وكذلك خصومه.

أدَّت الإصلاحات التي اتَّبعها جورباتشيف على كافة الأصعدة، لا سيما الاقتصادية منها، إلى العديد من النتائج والتداعيات الداخلية والخارجية، بدأت بفصل الاقتصاد عن المنطلَقات السياسية والعقائدية، واتِّضاح فشل الفكر الاقتصادي الماركسي المتمثِّل في النظام الاقتصادي الشيوعي، ثم تفكُّك الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض أعضاءه وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، ثم زوال المنظومة السوفيتية رسمياً (ومعها الحرب الباردة) في ديسمبر عام ١٩٩١م. لقد كانت هذه الفترة ١٩٨٥–١٩٩١م فترة القمة في نظر أنصار الاقتصاد الرأسمالي الحر واقتصاديات السوق وتحرير التجارة الدولية والليبرالية السياسية؛ لأن الباب أصبح مفتوحاً على مصراعيه لنشر وترويج أفكار بعض أبرز المتحمسين لمصطلحٍ أصبح من المصطلحات الأوسع انتشاراً؛ أي "العولمة"، وهو ما يُعرف في اللغة الإنجليزية بـ(Globalization)، من أمثال الياباني كينيشي أوميه (Kenichi Ohmae) والأمريكي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) وغيرهما.

وما من شك أنه منذ تلك الفترة؛ أي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين،

استُخدمت "العولمة" كمصطلح حديث في أكثر من ميدان، وهذا ما أثار بالضرورة جدلاً واسعاً وجد مكانه في كثير من المؤلَّفات، خاصة أنه استُعمل للتعبير عن العديد من الأمور وتناول الكثير من المسائل سعياً وراء نتائج وانعكاسات متفاوتة في أهميتها وأبعادها. ولعل هذا الواقع هو ما أسهم بطبيعة الحال في زيادة البلبلة الفكرية بين كثيرٍ من المهتمين بالشؤون الدولية عموماً وبهذه المسألة على وجه الخصوص.

ما العولمة؟ وهل هي مفهوم محدَّد لمسيرة قائمة، أم غاية لا تزال بعيدة المنال؟ هل العولمة سببٌ لما يجري على الساحة الدولية أم نتيجة لما يقع عليها؟ هل هي ظاهرة حديثة أم متغيِّر قديم بثوب جديد؟ هل ستلعب العولمة الدور الأساسي في بلورة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين كما يرى المتحمِّسون لها، أم سيكون الأمر غير ذلك؟ هل العولمة أمر حتميٌّ على الدولة أن تقبل به وتتكيَّف معه، أم خطر يهدِّدها وعليها أن تواجهه وتقاومه؟ هل تتمحور آثار العولمة سلبيةً كانت أو إيجابيةً حول أمور الاقتصاد والمال بشكل أساسي، أم يمتد ذلك تلقائياً إلى الميادين الاجتماعية والثقافية وبالطبع السياسية؟ ما دور التكنولوجيا عموماً وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات خاصة في العولمة؟ وهل العولمة حصاد هيمنة دولة واحدة على الساحة الدولية، أم حصيلة سيادة حضارة معيَّنة على المجتمع الدولي بأسره؟ ثم ما أثر العولمة بوضعها الحالي في غالبية أعضاء هذا المجتمع المكوَّن من دول نامية وفقيرة؟

تلك هي جملة من الأسئلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها بطريق مباشر وغير مباشر من خلال أمرين؛ الأول: تقييم أهم المتغيرات المتصلة بالعولمة بإبراز أُطرها الفكرية وأبعادها الأساسية، والثاني: إيضاح مدى الترابط بين هذه المتغيرات وواقع الأمور ضمن مقومات الإطار العام للعلاقات الدولية، وخاصة الاقتصادية، اعتماداً على بعض أهم الآراء والمفاهيم والمظاهر ذات الصلة.

قُسِّمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة. ويعرض **الفصل الأول** جذور ومضامين العولمة، كما يطرح بعض أهم التعريفات الخاصة بهذا المصطلح، إضافة إلى بيان ببعض المصطلحات المترادفة التي أدَّى انتشارها، ويؤدي استخدامها عموماً، إلى إثارة الالتباس أحياناً كثيرة. أما **الفصل الثاني** فيقدِّم الأفكار الرئيسة لأهم دُعاة العولمة وحُججهم في تبريرها وأهميتها وانعكاساتها، إضافة إلى الشروط التي ينبغي أن تتوفَّر طبقاً لهذه الأفكار كي تستفيد الدولة من "نعمة" العولمة. ويتطرَّق **الفصل الثالث** إلى النظام الاقتصادي الدولي؛ كون البعد الاقتصادي هو محور العولمة الأساسي ومحرِّكها في نظر الكثيرين. ويتم في هذا الفصل أيضاً تناول مراحل تطوُّر هذا النظام تاريخياً، وأهم المدارس الفكرية التي أثَّرت فيه، والممارسات الدولية في هذا السياق بدءاً من القرون الوسطى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وخُصِّص الفصل الرابع للبحث في النظام الاقتصادي الدولي بمراحله المختلفة ابتداءً من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة نظام بريتون وودز عام ١٩٤٥م وحتى الآن. وسيتطرق هذا الفصل كذلك إلى خصائص كل فترة، وممارسات الدول والمؤسسات الدولية ذات الصلة بالنشاطات الاقتصادية المهمة على الساحة الدولية، مع تناول الأدوات والأسباب التي أسهمت في ترسيخ أركانه، مع التركيز على موقع العولمة وأثرها فيه خلال العقدين الماضيين. أما **الفصل الخامس** فسيُقدِّم مختلف وأهم الانتقادات التي وُجِّهت للعولمة منذ انتشار هذا المصطلح على الساحة الدولية، سواء تعلَّق ذلك بالأمور السياسية أو الاقتصادية أو الإنسانية. كما سيتعرَّض هذا الفصل لبعض المسائل المنتقاة التي تفرض نفسها على المجتمع الدولي أو العالمي الواحد وتتصل بشكل مباشر بموضوع العولمة. أما **الخاتمة** فستُقدِّم تقييماً لبعض أهم الآراء التي وردت في الدراسة والاستنتاجات التي يمكن استقاؤها تبعاً لذلك.

لقد استندت الدراسة كليَّةً إلى المراجع الغربية؛ كي يمكن طرح المواقف التي

يتَّخذها المفكِّرون والأكاديميون الغربيون أنفسهم من موضوع العولمة بصرف النظر عن توجُّهاتهم العقائدية. وليس في هذا تقليل من شأن الباحثين الآخرين ومؤلَّفاتهم عن الموضوع، بقدر ما يهدف إلى إبراز ما يراه الباحثون الغربيون في العولمة، خاصة أنهم أصحاب النظريات الأساسية في العلاقات الدولية بمناهجها ونظرياتها في غالب الأحيان. كذلك، لم يتم التركيز في سياق بناء هذه الدراسة على النظام السياسي الدولي طبقاً للمناهج المعهودة أو السائدة في أدبيات العلاقات الدولية؛ أي مثلاً من حيث الحقبات، والمفاهيم والعقائد، والنظم والمؤسسات سواء كانت اشتراكية أو شيوعية، ليبرالية أو رأسمالية.

كذلك لم يتم تناول النظام الاقتصادي الدولي كما هو متَّبع تماماً في أدبيات العلوم الاقتصادية البحتة. لذلك، تمَّت المعالجة بشكل رئيس من منظور الاقتصاد السياسي الدولي؛ كي يسهل الجمع بين النظامين السياسي والاقتصادي الدوليين وعرض الترابط بينهما بإيجاز دون الإغراق في بحث أيٍّ منهما على حساب الآخر أو التوسع في موضوع العولمة ذاته[١]. ويودُّ هذا البحث أيضاً الإشارة إلى أن تغطية الأمور غير الاقتصادية؛ كالإعلامية أو الحضارية مثلاً، على رغم أهميتها متواضعة، بل اكتفى في أحيان كثيرة بالإشارة العابرة إليها. أخيراً، على الرغم من التوسُّع في عرض العديد من المصطلحات، وخاصة السياسية، وتحديد مضامينها فإن هذا البحث يقرُّ أن تحديد ماهية بل وأهمية بعض هذه المصطلحات والتعريفات قد لا يكون محطَّ قبول البعض من المختصين والأكاديميين، وهذا أمر طبيعي جدير بالتنويه والاحترام.

الفصل الأول
أسباب وماهيَّة العولمة

أولاً: مقدمة

تحتل العولمة منذ عقدين من الزمن مكانةً بارزةً في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وفي الأدبيات المعاصرة للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية. وضمن هذا التوجُّه، فإن العديد من الخبراء والمتخصصين في العلاقات الدولية، سواء في حقل الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي الدولي أو التنمية أو الإعلام الدولي أو الجغرافيا السياسية وغير ذلك، قد لاحظوا تحوُّلاً متفاوتاً في درجاته في مختلف أبعاد هذه الميادين ومظاهرها بسبب نسبتها في كثير من الحالات للعولمة. وعلى الرغم من اعترافهم بأن كافة المدارس الفكرية والمناهج التحليلية المستخدمة في تقييم العولمة وميادينها تتضمن افتراضات متباينة، وبالتالي توقُّعات ونتائج مختلفة، فإن هناك عدَّة أمور أو بالأحرى قناعات أساسية وعامة ينبغي أخذها بالاعتبار في هذا السياق.

تفيد أُولى هذه القناعات بأن العولمة، سواء قُبلت بمنطلقاتها أو رُفضت، هي واقع يؤثِّر بنسب متفاوتة في كثير من المتغيرات داخل كل دولة؛ نظراً إلى تعلُّقها في المقام الأول بانتشار مختلف أنواع النشاطات عبر الحدود الوطنية وارتباطها كذلك بزيادة أُسس وقنوات الاتصال والتواصل بين المجتمعات البشرية.

أما القناعة الثانية فتتمثَّل في رؤية السواد الأعظم من الباحثين في العلاقات الدولية أن العولمة أصبحت على رغم كل شيء مصطلحاً يُستخدم في وصف الكثير من الظواهر والوقائع على الساحة الدولية، بحيث أصبح من الصعب تحديد مضامينها وتداخلاتها بدقة، لا سيما أن استخدامها يعكس نشاطات وقدرات متعدِّدة الصور والاتجاهات. وعلى الرغم من وجود اتفاق على أن العولمة أمر يتعلق

بالنشاطات الاقتصادية بالدرجة الأولى ثم في تلك السياسية وغيرها من النشاطات؛ لاتصالها بالتغيرات في بنية وعمليات اقتصاد عالمي ينشط عبر الحدود الجغرافية للدول على رغمها[١]، فإن مسح التحوُّل العالمي في هذا السبيل على الصعيد الاقتصادي يتطلَّب بالضرورة إبراز مدى ونوعية الأدوات والنشاطات التي تأخذ مجراها في إطار العولمة، سواء كانت العولمة أسلوباً أم نتيجةً، حالةً أو هدفاً مثالياً.

أما القناعة الثالثة فهي اعتبار العولمة في أفضل الأحوال هي أية تطورات تكنولوجية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية معاصرة تسمح بامتداد المصالح والنشاطات الوطنية ولا تتقيَّد بمكان معيَّن أو إقليم محدَّد. وحتى لو كانت هذه التطورات تعكس ممارسات بعينها، فإن ذلك يشكِّل في حقيقة الأمر ترجمات واقعية لمدى تأثير وفعالية الآليات التي يُنسب معظمها للعولمة في كثير من الميادين على الساحة الدولية.

وتتمحور القناعة الرابعة لا حول مسألة ما إذا كانت العولمة تشكِّل منعطفاً جذرياً يبتعد عن الأشكال السابقة للتفاعلات بين الدول والشعوب، بل حول وجوب تحديد وتقييم أثر العوامل الدولية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبني الإنسان داخل المجتمع الوطني. إن هذه العوامل بآثارها وعواقبها هي ما يدفع إجمالاً إلى تناول أسباب ازدياد أهمية العلاقات والصلات الدولية، وخصوصاً منذ عقد التسعينيات، ومن ثَمَّ مضامين وانعكاسات هذه الروابط من الناحيتين الكمية والنوعية.

ثانياً: الأسباب العامة للعولمة

توضِّح قراءة مختلف الأدبيات التي تتناول العولمة فُقدان الاتفاق حول جذورها وتطورها، وهو ما أُشيرَ له باختصار شديد آنفاً في القناعتين الثانية والرابعة. مع ذلك، وفي الوقت الذي يرى البعض فيه أن العولمة تشكِّل منعطفاً جديداً في تاريخ

العلاقات والسياسة الدولية؛ أي في طبيعة ومقومات النظام الدولي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فإن ذلك لا بد أن يتَّصل بالتغيرات التي دفعت في هذا الاتجاه وجعلت النظام الدولي السائد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يتباين إلى حدٍّ كبير مع واقع هذا النظام بعدما اعتبر أنه انطلاقة لمسيرة العولمة. ولعل من أهم التغيرات في هذا السياق: تراجع ثم انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وزوال المنظومة السوفيتية وسقوط الشيوعية رسمياً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وتغيُّر الأنظمة الشمولية نتيجة أُفول نجم الفكر الماركسي، وتراجع وضعف الفكر الاشتراكي والتيارات اليسارية، واعتبار الاقتصاد تبعاً لذلك المحور الأهم في الشؤون الدولية، وتبلور الاتجاهات الداعية إلى الخصخصة الاقتصادية والانفتاح(٢)، والسعي بقوة إلى "دمقرطة" السياسة ونُظم الحُكم في أنحاء العالم نتيجة انتصار المعسكر والفكر الغربي الليبرالي بشقَّيْه السياسي والاقتصادي.

إلى جانب هذه الأمور، يتَّفق الكثيرون أيضاً على أن التغيرات التي تُصيب النظام الدولي في أي حقبة تاريخية غالباً ما ترتبط، من بين عوامل أخرى، بالتقدم في ميادين المعرفة والابتكار والتكنولوجيا التي تؤثِّر بدورها في مدى ونوعية التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كل دولة أو مجتمع. من هنا يمكن القول: إن التغيرات في النظام الدولي، وخاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كانت نتيجة لتوسع وانتشار الثورة التكنولوجية العالمية الطابع في هذه الفترة(٣). كذلك تشير كافة أدبيات العولمة والاقتصاد الدولي المعاصرة إلى أن الباحثين إجمالاً يرون أن أهم ما قدَّمته الثورة التكنولوجية المتَّسعة باستمرار قد تجلَّى في ميادين المعلومات والاتصالات وشبكاتها، وما رافق ذلك من تطوُّر في مجال منتجات الألياف البصرية، والحاسبات الآلية وبرامجها، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية والبث الفضائي، وتكنولوجيا أجهزة الاتصالات الخليوية والرقمية، واستنباط المواد الصناعية الجديدة، وتطوير أساليب التصنيع والإنتاج والخدمات في مختلف

القطاعات، وعلى الأخص الاقتصادية.

من ناحية أخرى، ونظراً إلى أن العولمة استمدَّت جذوتها من الاعتبارات والوقائع الخاصة ببعض النشاطات الاقتصادية بشكل رئيس فقد ارتبطت هذه الاعتبارات والوقائع بالتقدُّم التكنولوجي لتدلِّل على عدة أمور في طليعتها تنامي وجود اقتصاد دولي يتطلب إزالةً أو على الأقل تجاوزاً تدريجياً للعوائق المتعددة الموجودة في طريقه، فمثلاً تكنولوجيا الاتصالات التي أسهمت في النمو السريع لشبكات الإنترنت وخدماتها قد وفَّرت سرعةً قصوى في الوصول إلى الأسواق المالية والتجارية، وكماً هائلاً من المعلومات من مصادر دولية متعدِّدة، وسمحت لعدد كبير من الناس في مختلف أرجاء العالم بالاتصال الفوري ببعضهم البعض وبأرخص التكاليف.

لقد ساعدت تكنولوجيا الاتصال أيضاً على تشجيع قيام أنماط واتجاهات استهلاكية واجتماعية وثقافية تنامت وأسهم في نشرها وسائل الترويج والدعاية التقليدية منها والمبتكرة، إضافة إلى توسع وانتشار الصناعات الترفيهية. ومن الملاحظ كذلك أن هذه الأمور أدَّت إلى بلورة قبول واسع لفكرة أن تسهيل مثل هذا الاتصال لا بد أن يقود في النهاية إلى إيجاد مجتمعات أو جماعات متعاطفة ومتعاضدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على رغم تناثرها في أنحاء العالم. فالاتصال والروابط فيما بينها تتجاوز عملياً حدود أية دولة، وتؤثر بالتالي في كثير من المفاهيم السائدة محلياً ووطنياً، سياسيةً كانت أو قانونيةً، وعلى رأسها مفهوم السيادة.

كذلك أسهمت تكنولوجيا المعلومات بوضوح في دمج عوامل الإنتاج، بل والإنتاج ذاته، بالسوق المالية الدولية وبمقومات ومصادر التمويل والاستثمار على وجه الخصوص. فالتدفُّق السريع، سواء كان ظاهراً أو غير ملموس، للأشكال المتعددة لرأس المال أصبح السبيل الأهم للعولمة الاقتصادية، وذلك في ضوء القدرة

على تجاوز الحدود الوطنية وتفادي قيام الدولة بالسيطرة الكاملة على ما يجري داخلها من مثل هذه النشاطات.

إن التوسُّع في النشاطات المالية الدولية هو ما دعا البعض إلى القول بوجود نظام مالي عالمي جديد؛ فقد أصبح الترابط وثيقاً بعد انفتاح الأسواق المالية المحلية على الأسواق المالية خارج الحدود، وهو ما شجَّع على ظهور المؤسسات التجارية الضخمة عبر عمليات الدمج والشراء، وخصوصاً في القطاعات الصناعية والمصرفية. وقد أدَّى هذا إلى اكتساب مفهوم العولمة، سواء استحقَّ ذلك أم لا، انتشاراً وزخماً واضحين بسبب التركيز على هذا البُعد الاقتصادي المهم. وما من شكٍّ أن القطاع المصرفي كان من أهم الرابحين بدليل التوسع الذي لم يسبق له مثيل في نشاطاته وخدماته وعدد عملائه إلى كافة أنحاء العالم. وفي الوقت الذي رافق فيه هذا التوسُّع نمو وتطوُّر أسواق الأسهم والسندات المالية التقليدية بأنواعها إلا أن السوق المالية العالمية شهدت كذلك دخول مؤسسات جديدة فيه من مختلف الدول؛ مؤسسات لم تتعوَّد على مثل هذا النشاط الدولي؛ كشركات التأمين وصناديق الاستثمار والتقاعد والتعاونيات المالية.

إن توفُّر تقنيات الاتصال والمعلوماتية المتقدمة سهَّل حركة انتقال رؤوس الأموال والعملات، وفتح آفاقاً جديدة أمام عمليات المضاربات التي تتوخَّى أفضل مردود ممكن للموارد والاستثمارات المالية في أي مكان من العالم. ولعل من أهم انعكاسات هذا الواقع ازدياد تنوُّع وترابط الأسواق الاقتصادية الوطنية، وخاصة المالية، في الكثير من الدول بالأسواق الدولية، والأثر الواضح لعامل السرعة في فعالية وقُدرة الدولة على التدخُّل المباشر في مثل هذه العمليات. إن هذه الظاهرة هي ما يدفع الدول لوضع السياسات وإصدار التشريعات وإنشاء المؤسسات واعتماد الوسائل التي يمكنها التعامل مع هذه الوقائع على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثالثاً: ما العولمة؟

تتعدَّد تعريفات العولمة بتعدُّد المنطلَقات التي تُبنى عليها. ولذا يمكن القول بأن التعريفات النموذجية المقدَّمة في هذه الدراسة تُعبِّر عن توجُّهات شمولية أو محدَّدة الطابع بصرف النظر عن مضامينها ما دامت تتَّصل في نهاية الأمر بالعلاقات الدولية بأبعادها وأُطرها الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

١) من المنظور العام للعلاقات الدولية:

* العولمة: هي الأسلوب الذي يصبح من خلاله العالم مكاناً واحداً، لا سياسياً فحسب بل اقتصادياً وثقافياً كذلك[٤].

* العولمة: هي تعدُّد الصِّلات والروابط المتداخلة التي تتجاوز حدود الدولة القومية[٥].

* العولمة: هي تمدُّد النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى خارج الحدود الوطنية، وتعميق كافة الروابط التي تعزِّز الاستمرارية في العلاقات على الساحة العالمية[٦].

* العولمة: هي توسُّع الاتصالات والتبادل التجاري حول العالم، ونقل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية للمنظَّمات العالمية[٧].

* العولمة: هي الأسلوب الذي يسمح للناس والسِّلع والمعلومات والمعايير والممارسات والمؤسسات بالتحرُّك متجاهلةً الحدود على رغم وجودها[٨].

٢) من منظور علم الاجتماع:

* العولمة: هي تكثيف العلاقات الاجتماعية في كل العالم التي تصل بين الأماكن النائية بطريقة تتشكَّل فيها الوقائع عبر تأثير الأحداث التي تقع بعيداً جداً عنها، وبالعكس[٩].

* العولمة: هي الأساليب التي تكتسب العلاقات الاجتماعية من خلالها سمات تتجاوز المسافات والحدود، بحيث يتحرك بنو الإنسان بحرية في العالم وكأنه مكان واحد[١٠].

٣) من المنظور السياسي:

* العولمة: هي وسيلة ربط الليبرالية الكلاسيكية بالليبرالية المجددة، والليبرالية المجددة بالديمقراطية(١١).

* العولمة: هي الواقع الذي يغيِّر من اهتمام بني البشر بأرضهم وبدعمهم التقليدي للنظام الدولي القائم على أساس الدولة القومية(١٢).

* العولمة: هي الأسلوب الذي تتحلَّل فيه المؤسسات المركزية في الدولة لصالح بنية علاقات بين الدول الفاعلة في إطار عالمي حقيقي بدلاً من أن يكون دولياً فحسب(١٣).

٤) من منظور الاقتصاد السياسي:

* العولمة: هي وسيلة تدويل الدولة والحُكْم عبر تقويم وتدويل المؤسسات والسياسات والممارسات لتتواءم مع المؤسسات والنشاطات الخاصة بالاقتصاد العالمي الرأسمالي(١٤).

* العولمة: هي مصطلح غامض واسع الانتشار يتَّصل بالتغيُّرات الحاصلة في قطاعات المالية والتجارة والاستثمارات والاتصالات التي حدثَت في العقود الأخيرة من فعالية الحرية الاقتصادية للدول ذات السيادة(١٥).

٥) من المنظور الاقتصادي:

* العولمة: هي التحوُّل المادي إلى الليبرالية عبر القومية في الاقتصاد الدولي التي تدعو إلى تحرير التجارة وإلى الأسواق المفتوحة في جميع أنحاء العالم بما يخدم بني البشر(١٦).

* العولمة: هي الأهمية المتزايدة للتفاعلات والتبادلات القائمة بين الناس والمتَّصلة بتبادل السلع والخدمات ورأس المال والأفكار عبر الحدود الدولية(١٧).

* العولمة: هي حالة تُشير إلى ازدياد اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي(١٨).

يتضح من هذه التعريفات النموذجية أن العولمة بأبعادها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها هي محطُّ تفاوتٍ وتباينٍ في وجهات النظر، على الأقل من حيث التركيز على مقوِّماتها الأهم وبالتالي أهدافها الأسمى. كما أن العولمة، بصرف النظر عن غلبة المنظور الاقتصادي عموماً أو أهمية المنطلقات الأخرى التي تتناولها، لا بد أن تتأثَّر وتتَّصل بكثير من المتغيرات الواقعة ضمن إطار الروابط والعلاقات الدولية؛ كالفكر السياسي والدولة والفرد، أو النظام السياسي الدولي، أو النظام الاقتصادي الدولي، أو المجتمع الدولي والحضارة الدولية، وهو ما سيتم تبيانه في الفصول اللاحقة.

من ناحية أخرى، أثار استخدام مصطلح العولمة في أكثر من ميدان الجدل الواسع بل والغموض في أحيان كثيرة؛ مما يجعل من المفيد في هذا المقام أيضاً إيراد تفاصيل بعض المصطلحات التي تُستعمل بنفس سياق مصطلح العولمة [Globalization] على رغم تباينها معه من جانب، وفي ضوء جذورها التاريخية واستخداماتها الحديثة والمعاصرة من جانب آخر. إن من شأن هذا تسهيل عملية الحُكْم على العولمة، وخصوصاً من حيث كونها متغيراً جديداً على الساحة الدولية أم لا. ولعل من أهم المصطلحات المرادفة للعولمة التي سيتم تناولها بإيجازٍ ما يلي:

أ- **مصطلح العالمية** :[Globalism]

يرى الكثيرون أن هذا المصطلح يشير إلى أمور كثيرة كما يغطِّي أبعاداً متعددة، وبالتالي فهو يفتقر بالضرورة إلى الدقَّة. وضمن هذا التوجُّه، وقبل موجة العولمة استُخدم هذا المصطلح تاريخياً في تناول العقائد والسلوك والممارسات السياسية والاقتصادية وحتى الاستراتيجية(١٩)، كالمفاهيم الماركسية وكذلك الاشتراكية ونُظُمها القائمة على سيطرة الحزب الواحد [قبل زوال منظومة الاتحاد السوفيتي] وعلى الاقتصاد الموجَّه الذي يقابله الفكر الليبرالي والرأسمالي الحر وأنظمة الحُكْم الديمقراطية المنتخبة القائمة على المساواة والحفاظ على حقوق الفرد وحرِّياته

وكذلك على الاقتصاد المبني على تشجيع المبادرات الفردية والحرية الاقتصادية المرتبطة بالفعاليات الذاتية لقوى الأسواق المالية والتجارية والخدماتية وما يتَّصل بها. ولا ريب في أن هذا المصطلح استُخدم بكثافة في وصف التنافس والمواجهة على مستوى العالم أجمع [Global Confrontation] بين القوى الأعظم والتكتُّلات المؤيدة لها في كافة المجالات قُبيل انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما. فالسياسات الخارجية والدولية والتحالفات السياسية والعسكرية والاقتصادية للدولتين الأعظم بسماتها وعواقبها كانت "عالمية" المنظور والطابع، سواء من حيث الأسس والتوجهات أو حشد القدرات والإمكانات والنشاط الميداني.

من ناحية أخرى، استُخدم هذا المصطلح في الأمور المتصلة بالثقافات والحضارات الإنسانية على أساس وجود تراث إنساني عام وثقافة وحضارة عالمية الطابع. وإلى جانب ذلك، اتَّصل المصطلح بالظواهر والمشاكل غير المحصورة في بقعة جغرافية أو دولة معينة، بل في العالم ككل، بحيث تراوح استخدام المصطلح بين أمور مثل التنمية والمديونية الدولية وقضايا أخرى؛ كالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والفقر والمرض... إلخ. لقد ثبت ضعف، إن لم يكن استحالة، حلِّ كثيرٍ من هذه المشاكل والقضايا على أساس وطني وحتى إقليمي في غالب الأحيان؛ حيث اتضح أنه ينبغي تناولها على أساس شمولي / عالمي لا يعرف الحدود أو التباينات ويدعو إلى ضرورة حشد الإمكانات والاستعانة بكافة القوى والموارد واللجوء لكافة السُّبل التي يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول الناجعة.

ب- مصطلح الكونية :[Universalism]

عموماً، الكونية هي التوجُّه القديم / الحديث الذي يرى أن هناك إطاراً واحداً للقيم المستمدَّة من المعتقدات والدِّين والعلم والممارسة التي تشمل جميع بني البشر بصرف النظر عن المكان أو الزمان. فهذه القيم وإن تفاوت مداها أو تفاصيلها

أو تطبيقاتها وُجدت حتى عند أولئك الذين لا يدينون بأيٍّ من الديانات السماوية، وبالطبع لدى أتباع هذه الديانات بالضرورة. فطبيعة الإنسان واحدة على رغم تأثُّرها بالبيئة في كافة مقوماتها الفكرية والمادية والمعنوية والمؤسساتية. كما أن المبادئ التي تعزِّز أو توضح حقوق وواجبات الإنسان تتعلق كما يرى البعض بالحالة الإنسانية على رغم تناولها أو ممارستها أو عدم ممارستها في الثقافات والحضارات أو في النظم السياسية كالاشتراكية أو الديمقراطية أو خلافها(٢٠). وبصرف النظر عن المنظور التاريخي أو الحضاري لمفهوم الكونية فقد اكتسب هذا المصطلح حديثاً زخماً وانتشاراً قويَّين على الساحة الدولية بعد إصدار هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م الإعلان الكوني لحقوق الإنسان [Universal Declaration of Human Rights]، المعروف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد بيَّن هذا الإعلان الحقوق والحريات الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها بنو البشر في كل مكان، هذه الحقوق والواجبات التي كُرِّست لاحقاً في كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.

ج- مصطلح الدولي [International]:

تتعدَّد الرُّؤى التي يتم من خلالها استخدام هذا المصطلح، ففي حين يعني المضمون عموماً كل ما يتصل بمجال النشاطات غير المحلية أو الوطنية الخاصة بالأفراد والدول؛ أي تلك التي تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدولة أو المجتمع، يؤكِّد البعض على أن ما هو دولي يُقصد به أساساً أنماط التفاعلات بين القوى الفاعلة حول العالم، وخصوصاً الدول التي تتبع سياسات مصمَّمة لتعزيز أهدافها ومصالحها الخارجية(٢١). تاريخياً يُنسب استخدام هذا المصطلح الذي يترادف أيضاً مع مصطلح الكونية بسبب الجذور التاريخية الواحدة وشمولية المضامين الخاصة بهما لكافة الدول والكيانات والمجتمعات الإنسانية، يُنسب للقرن السابع عشر حين نادى عدَّة فقهاء وفلاسفة قانونيين، من بينهم الهولندي

جروتشيوس الذي يعدُّ أبا القانون الدولي، والإسباني فيتوريا، والإيطالي جنتيللي، بأن المبادئ الأساسية لجميع القوانين [الوطنية والدولية] لا تنبع من أي خيار أو قرار إنساني، بل من مبادئ العدالة الكونية ذات الشرعية الخالدة التي يمكن اكتشافها بالمنطق. لذلك، وطبقاً لهؤلاء الفقهاء وغيرهم فإن المبادئ الأساسية للقانون التي تحكم جميع الأمم هي "القانون الطبيعي" لبني البشر، وخصوصاً أن القانون يُكتشف ولا يُصنَّع(٢٢).

وفي القرن الثامن عشر اكتسب مصطلح "الدولي" قوةً وانتشاراً واسعين بعد وَضْع جيرمي بنثام الفيلسوف ورجل القانون والاقتصادي البريطاني عام ١٧٨٠م كتابه الشهير "مقدِّمة في مبادئ الأخلاق والتشريع"(٢٣). لقد استخدم بنثام مصطلح الدولي كصنوٍ للمصطلح اللاتيني [ius gentium] الذي يعني قانون الأُمم. فهذا المصطلح بعد نشوء النظام الدولي المبني على الدولة القومية [Nation- State] إثر صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م بين الدول المؤيِّدة للكنيسة الكاثوليكية والمعادية لها، لم يعد مصطلحاً يعبِّر عما يحكم بني البشر وكياناتهم فحسب، بل تطوَّر استخدام هذا المصطلح بمرور الزمن كي يعني بشكل رئيس العلاقات بين الدول/ الأمم [Inter-Nations]، أو نسبة إليها؛ أي International، وهو المصطلح الأوسع انتشاراً.

د. مصطلح الدولية :[Internationalism]

تاريخياً، هو مصطلح مشتقٌّ من مصطلح الدولي. ويعكس هذا المفهوم في نظر البعض الميل إلى اعتبار أن أهداف النشاط السياسي للإنسان لا تتحدَّد اعتماداً على الحدود الجغرافية للدولة أو للكيان الذي يعيش فيه، أو بالنظر إلى تاريخ أو دستور ونظام هذا الكيان أو تلك الدولة، بل ينطلق من وضع الفرد أينما يكون على سطح البسيطة. ومن أبرز الأمثلة على هذه المقولة النظرية الماركسية بمنطلقاتها الكلاسيكية التي تمحورت مقوماتها حول مفهوم "الدولية"، وعلى أساس أن النشاط السياسي في أي كيان أو دولة في العالم إنما يعكس في الأساس الصراع بين

الطبقات داخل مثل هذا الكيان أو الدولة.

من منظور حديث، وعلى الرغم من تواجد الفكر الماركسي بتفرُّعاته المختلفة، إلا أنه كان من الواضح بعد ترسُّخ مفاهيم الدولة القومية وقيام نظام دولي يركز على اعتبار الدولة الكيان أو الوحدة الأهم ضمن هذا النظام، أنَّ مصطلح الدولية أصبح يُستخدم في عدَّة أوجه: فهو من ناحيةٍ كلُّ ما له علاقة بأوجه النشاطات والتفاعلات بين الدول مقارنةً بما يقتصر فقط على الساحة الداخلية المحلية منها والوطنية. وهو كما يرى البعض أيضاً مفهوم مناقض لمبدأ الانعزالية [Isolationism]، لا من حيث تعاون الدولة مع غيرها من الدول فحسب، بل بمعنى التسامح مع محاولات الدول والكيانات الخارجية التعامل مع الشؤون الداخلية والوطنية للدولة المعنية. وفي رأي البعض كذلك أن الدولية تعني سياسة أقصى تعاون ممكن مع الدول الأخرى في المجالات التي تتجاوز المصالح الوطنية البحتة أو مجرد مبادئ السيادة أو المفاهيم والعقائد الوطنية، فهي تركِّز بدلاً من ذلك على المصالح المتصلة بالعالم ككل، سواء تعلَّق الأمر بالأفكار المثالية أو الأحوال الإنسانية في أي مكان أو اتَّصل على الأخص بدعم مواقف الشرعية الدولية أو قرارات وأحكام المنظمات والهيئات الدولية(٢٤).

الفصل الثاني
المنطلَقات الأساسية للعولمة

أ- أفكار بعض أبرز منظِّري العولمة وانصارها:

على رغم وجود العديد من المؤيِّدين للعولمة وإسهاماتها الواقعية والمحتملة؛ مثل جون ميرشماير وروبرت كابلان وبول كندي وتوماس فريدمان، إلا أنه يمكن القول بأن أفكار كلٍّ من أوميه وفوكوياما شكَّلت إطاراً عاماً وأساسياً للعولمة يمكن الاعتماد عليه لتوضيح مختلف وأهم مقوِّماتها وأبعادها. وتعود أهمية هذين المفكِّرين اللذين يُعدَّان في نظر البعض من "الأصوليين" الليبراليين(١) إلى أنهما من خلال آرائهما قد شجَّعا بعض علماء السياسة لاحقاً؛ من أمثال صامويل هنتنجتون [Samuel Huntington] أحد دُعاة العولمة المنتمين لتيار المحافظين الجُدُد في الولايات المتحدة الأمريكية، على إطلاق منظوره الخاص بصراع الحضارات وتفوُّق الحضارة الغربية على ما عداها.

وفي حين تُبرز أفكار أوميه وفوكوياما المنظور الشمولي المؤيد للعولمة، فإن الجدل القائم في العديد من الأدبيات الحديثة يُشير إلى مدى التباين في المواقف حول واقعية منطلقاتها ومدى انتشارها الحقيقي على الساحة الدولية. من هنا فقد يكون من المفيد الإشارة إلى أمر مهم في هذا السياق، وهو أنه على الرغم من تشابه وتناسق أفكار أوميه وفوكوياما بالنسبة لكثير من معطيات العولمة فإن هناك فارقاً حيوياً بين موقعهما ضمن إطار العولمة، فأوميه الياباني هو أحد أهم خمسة مستشارين في حقل الإدارة على مستوى العالم اليوم، وهو مفكِّر وأكاديمي ورجل أعمال ينظر إلى العولمة على أنها أمر شمولي يتناول الدول والحضارات جميعاً وكذلك المؤسسات والتجمُّعات على الساحة الدولية دون إعطاء وزن أو قيمة غير مستحقَّة لأيٍّ منها. أما فوكوياما المفكِّر والأستاذ في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، وأحد كبار رجال الحكومة الأمريكية اليمينيين فيرى العولمة من منظور يركِّز على

موقع الولايات المتحدة كالدولة الأعظم المهيمنة على الساحة الدولية بكل ما يتضمَّنه هذا الاعتبار من متغيرات فكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية وحضارية. ولعل انتشار أفكار فوكوياما بسبب قوة الإعلام والنَّشر في الولايات المتحدة مقارنةً بأفكار أوميه على رغم شهرته في أنحاء العالم الأخرى هو ما جعل العديد من الباحثين والمثقَّفين في دول العالم الثالث، وضمنها الدول العربية، يرون العولمة على أنها "أمركة"، وهو ما يجافي إلى حدٍّ ما حقائق التنافس بين الدول والتجمعات الاقتصادية القوية على الساحة الدولية، ويتجاهل ضمن أمور أخرى أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات الدولية؛ كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على سبيل المثال.

آراء كينيشي أوميه:

منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين كتب أوميه عشرات الكتب والمقالات البارزة تناول العديد منها العولمة من زوايا مختلفة. ويمكن إجمال أهم آرائه في هذا الإطار على النحو الآتي:

١- أن الروابط الاقتصادية عبر العالم أصبحت من القوة بحيث فقدت الحدود السياسية كثيراً من مضامينها، وأن العولمة هي القوة المهيمنة في هذا العصر؛ لأنها تدفع نحو إيجاد اقتصاد عالمي مدمَج ومنظَّم ذاتياً لا يعرف الحدود، وذلك بالتحوُّل من اقتصاد عالمي غير كامل تنظِّمه حالياً كيانات سياسية لا بد لها من التغيُّر(٢).

٢- أن الدولة القومية من منظور اقتصادي بحت أصبحت كياناً غير طبيعي فقد الكثير من وظائفه، وعليه ألاَّ يكون حجر عثرة في وجه الأفراد، وذلك بالسماح لهم بالوصول لأفضل وأرخص السلع والخدمات من أي مكان في العالم، وعلى الدولة أن تنسِّق مع الدول الأخرى لمنع التضارب والنزاعات التي تثور بسبب مصالحها الضيقة أو بسبب تغيُّر الأُسس الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها. كذلك، فإن عالم الاقتصاديات الوطنية البحتة قد دخل في عصر جديد ليس له

حدود، وأصبح على المؤسسات الاقتصادية الوطنية إعادة هيكلة نفسها كي تنجح، فالنجاح هو وليد تخلِّيها عن مفاهيمها وممارساتها التقليدية، سواء من حيث ارتباطها بأوطانها أو بهويَّتها أو بمراكز نشاطاتها في بلادها الأصلية(٣).

٣- أن الدولة القومية أداة سياسية عَفَا عليها الدهر، وهي في طريقها إلى الزوال، وهي لم تعد تمثِّل مجموعة المصالح الاقتصادية للشعب حقيقةً، أو حتى تحدِّد بشكل مقبول حركة واتجاهات النشاطات الاقتصادية داخلها(٤). فالدولة قائمة على مفاهيم تعود للقرنين الثامن والتاسع عشر(٥)، كما أن العالم قد شهد التأثير المتراكم للتغيُّرات الجذرية لتيارات النشاط الاقتصادي في مختلف أرجائه التي لا تعترف بالحدود المبيَّنة في الخرائط السياسية التقليدية. لذلك، فقدت الدولة القومية أيَّ دور لها كوحدة ذات معنًى تشارك في الاقتصاد العالمي في عالم اليوم الذي يخلو من الحدود على رغم المقولات حول أهميتها وأهمية حدودها السياسية ككيان(٦).

٤- الدولة عقبة في طريق تطوُّر الاقتصاد والقوى الاقتصادية الوطنية دون أن تقدِّم شيئاً لتعزيز وتقوية أداء هذه القوى ونشاطاتها. والسياسة في واقع الأمر وُجدت لخدمة مصالح ضيقة ومعينة، ولذا فهي تقاوم التغيير، خاصة حين يتصل الحال بأمور مثل: تحرير التجارة، وتشجيع القطاع الخاص، وإزالة كافة العوائق الاقتصادية والقانونية والتشريعية وغيرها التي وُضعت للحفاظ على قوة السلطة المركزية(٧).

٥- حتى في الأحوال التي تحاول فيها الأنظمة السياسية خدمة المصالح الاقتصادية لمواطنيها جميعاً، فإن هذه الأنظمة ستُصاب بالشلل بمرور الوقت بسبب المصالح الخاصة]وسياسات [الدعم والحماية وما ينبغي عليها فعله من أجل مواطنيها كحدٍّ أدنى. ففي هذه الحال، يمكن أن تجد حلولاً بالتعاون مع الدول التي تقع في إقليمها الجغرافي وإعادة تنظيم أنفسها عبر المنظمات الإقليمية الوظيفية أو

تلك التخصُّصية المبنية على أُسس قطاعية [تقسيم العمل والإنتاج المتخصِّص]، وذلك بالتحوُّل من جماعات ودول تعوِّل على الإنتاج [العام] المنبثق من الدولة إلى جماعات ودول بإنتاجية متخصِّصة عالمية الطابع[٨].

٦- العولمة في هذا العصر هي القوة الطاغية التي تسبِّب وجود اقتصاد بلا حدود، وما يدفع هذه القوة هي النتائج التي جلبتها التكنولوجيا والتي لا يمكن وقفها، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات. إن النشاطات والتدفُّقات التي تتَّصل بالصناعة والاستثمار والأفراد والمعلومات أخذت تفتئت على الدولة القومية، وبذلك أصبحت خريطة العالم السياسية أقرب إلى الوهم الخرائطي. إن الدولة عائق في وجه سُنَّة التطور والتحوُّل، كما أن هذا التحول حتمي بسبب التأثير الذي فرضته التكنولوجيا، وخاصة تلك المتعلِّقة بالمعلومات. فالخطوط [الحدودية] المثبتة على الخرائط ليست دليلاً مقنعاً على وجود عالم بلا حدود، أو أنها تشكِّل قيوداً على مختلف النشاطات العالمية الطابع وعلى بنية الأساليب والوسائل التجارية وعلى قيم وقرارات وميول المواطنين والمستهلكين في مختلف أنحاء العالم[٩].

آراء فرانسيس فوكوياما

من جانبه، وفي ضوء انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكُّكه وسَعْي بعض قوميات دول أوروبا الشرقية لإقامة دُولها المستقلة، وبعد توحيد ألمانيا إثر هدم حائط برلين عام ١٩٨٨م، كتب فرانسيس فوكوياما، المفكِّر السياسي اليميني والمسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، مقالة نشرها في إحدى الدوريات العلمية قدَّمت أفكاراً [أكدت لاحقاً أو طورت مقوماتها تركيزاً أو تعديلاً في كتاب أصدره عام ١٩٩٢م] أثارت كثيراً من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية والسياسية والاقتصادية حول العالم. ولقد ارتبط اسمه منذ ذلك الحين بالعولمة؛ نظراً إلى ما عكسته كتاباته المتلاحقة من مضامين وأبعاد، وما لقيته من دعم أو نقد. ولأنه أحد أهم المتحمِّسين للعولمة وللدور الأمريكي على الساحة الدولية في هذا السياق، فإن من

المفيد إيضاح الأفكار الرئيسة التي طرحها فوكوياما في بعض مؤلَّفاته، مع تجنُّب تكرار بعض الآراء التي تتَّسق أو تكرِّر دون طائل آراء وأفكار أوميه. ولعل من أبرز أفكار فوكوياما في هذا السبيل ما يلي:

١- أن سقوط المنظومة السوفيتية هو نصر مؤزَّر للأنظمة الليبرالية الغربية، السياسية منها والاقتصادية، على العقائد الماركسية والاشتراكية وكافة العقائد العالمية الأخرى. وهذا النصر يمثل نهاية التاريخ كما نعرفه، وبدْء تاريخ وحقبة جديدة تنتهي فيها النزاعات العقائدية العالمية الطابع أيًّا كان موقعها أو مصدرها، كما أن حتميَّة انتشار القِيَم الغربية الخاصة بالليبرالية الديمقراطية واقتصاديات السوق أقوى من قُدرة العقائد الأخرى في العالم؛ فالعقائد والحضارات سواء كانت صينية أو هندية، أو الديانات بوذيةً كانت أو إسلاميةً، غير قادرة على مقاومة الليبرالية الديمقراطية بعقائدها ومؤسساتها أو منافستها بشكل جدِّي في ضوء القبول الواسع للأفكار الغربية التي ستستمر وتنتشر في أنحاء المعمورة على رغم أي شيء، وهي ما سيجلب التقدُّم والازدهار للعالم(١٠).

٢- بتفكُّك الاتحاد السوفيتي تداعى النظام السياسي الدولي وبرزت الولايات المتحدة كقوة في مقدِّمة أعضاء المجتمع الدولي. إن سقوط النظام الدولي هو انتصار للهيمنة الأمريكية بوجود المفاهيم والمؤسسات عبر القومية وتمسُّكها بالأفكار الليبرالية والديمقراطية. إن الآفاق أمام الولايات المتحدة باتت واسعة ودون عوائق، كما تهيَّأت الساحة العالمية لقبول وممارسة ما تدعو إليه هذه الدولة العظمى على مختلف الأصعدة. إن تفوق الليبرالية الأمريكية ودورها الطليعي في الفكر الغربي وقوَّتها التي لا يمكن صدُّها على كافة المستويات يدلُّ على تفوق الأنظمة الغربية التي استطاعت تحقيق الاستقرار الداخلي بحل مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأثبتت سلامة توجُّهاتها نحو السلام في علاقاتها البينية وعلاقاتها الدولية(١١).

٣– أن انتصار الغرب على المنظومة الاشتراكية ليس دليلاً على وضع حدٍّ للصراعات العقائدية الكبرى فحسب، بل دليل كذلك على انتصار دُعاة مبدأ الفردية [Individualism] على أعدائهم الداعين إلى مبدأ الجماعية [Collectivism]، سواء كانوا من اليساريين أو من اليمينيين(١٢). وما انتصار مبادئ الديمقراطية الليبرالية وحرية السوق الاقتصادية على الاشتراكية والاقتصاد المخطَّط له مركزياً سوى مؤشِّر على تراجع أهمية وجدوى الانتماءات العقائدية في مواجهة الحقائق الاقتصادية.

٤– أن الإنسان هو نتاج التهيئة الاجتماعية والبيئية، كما أن السلوك الإنساني في هذا العصر، مثله في ذلك مثل السلوك الحيواني، إنما يعمل وفقاً لقوانين حتمية ومعينة(١٣). لقد وصلت عقائد بني الإنسان وتطوُّرهم الاجتماعي إلى نقطة النهاية [نهاية التاريخ]، وإن نجاح عالمية الأفكار الديمقراطية الليبرالية الغربية أثبتت أنها الشكل النهائي لحُكْم بني الإنسان(١٤).

٥– يتزامن السلوك الاجتماعي، وبالتالي الأخلاقي للإنسان، مع السلوك الذي يخدم الذات ويسعى لتحقيق أقصى ما يمكن، بما في ذلك تحقيق أهداف ثانوية بطرق عقلانية وأحياناً بمشاركة الآخرين(١٥).

٦– التكنولوجيا هي محرِّك التغيير الذي يقود إلى نهاية التاريخ؛ لأنها تسهم في امتداد التوجُّهات العالمية المتبنِّية لليبرالية الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية اللتين اجتمعتا لتُشكِّلا المصير الحتمي لمسار الإنسانية. فالتكنولوجيا قوة تتعدَّى حدود واستقلال الثقافات الوطنية أو الإقليمية أو الكتلوية، سواء قبلت بها أو تعايشت معها مثل هذه الثقافات، تبنَّتها أو قاومتها، بغض النظر عن هذه المواقف أو دواعيها وأسبابها(١٦).

٧– العلوم والتكنولوجيا قوة تكبر باطِّراد، ولا يمكن وقفها أو مقاومة تأثيرها؛ فهي تمثِّل الروابط الحيوية بين الماضي والحاضر والمستقبل، والقوة الدافعة للتاريخ

الإنساني والتطور الاجتماعي والاقتصادي المتَّصلَيْن بالتوجهات الخاصة بمرحلة التصنيع وطَوْر ما بعد التصنيع في المجتمعات الإنسانية(١٧).

٨- أن الديمقراطية الليبرالية والليبرالية الاقتصادية هي الأُطُر الناجحة الوحيدة للتنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمعات المعاصرة، فالتحديث الاقتصادي المتسارع آخذٌ في سدِّ الثغرة بين العديد من دول ما كان يُسمَّى العالم الثالث؛ أي دول الجنوب، ودول الشمال الصناعية. كما أن التجمعات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم والروابط والعلاقات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والمتعدِّدة الأطراف ستزداد كثافةً وعمقاً وستُخفِّف من حدَّة التباينات الحضارية وتتجاوزها، وخصوصاً أن الثورة الحديثة في حقل الاتصالات تُسهِّل من عولمة الاقتصاد وتعزيز بث وانتشار الأفكار بسرعة هائلة(١٨).

آراء بعض أنصار العولمة الآخرين

من جهتهم، طرح أنصار العولمة والمتحمِّسين لها عدة أمور تدعم التوجُّهات الفكرية الأساسية، لكنها تتميز أيضاً بتناولها المتغيرات المتَّصلة بالعولمة بشكل أكثر تحديداً. وعلى الرغم من أن الكثير من طروحاتهم يمكن أن تندرج تحت عناوين ومصطلحات بعضها تاريخي في جذوره أو يعود بالضرورة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ كمصطلح العالمية، والعالم الواحد، والمجتمع الدولي، والمجتمع والنظام العالمي، إلى غير ذلك، لم يتردَّد بعض أنصار العولمة في تجاوز الأسماء والمصطلحات القديمة، بل واعتبارها "عولمة"؛ لأن لها في رأيهم أسساً ومزايا واضحة في كثير من الأمور؛ مثل:

١- الفوارق الزمنية والمسافات الجغرافية بين الدول والشعوب أصبحت تتداعى بسبب التقدُّم في ميادين المواصلات والاتصالات. وقد ساعد انتشار المعلومات وسرعة بثِّها وتلقِّيها في تغيُّر جذري في نظرة وطريقة تعامل واتصال الدول والشعوب مع بعضها البعض؛ إذ قلَّما تُوجد اليوم أماكن أو أحداث في دولة أو

بقعة جغرافية يمكن أن تبقى بعيدةً عن أسماع وأنظار بقية العالم.

٢- العالم بدوله وشعوبه أصبح يعي وجود قواسم مشتركة كثيرة، سواء على المستوى الفكري؛ أي من حيث الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالإنسان، أو على المستوى الحضاري والعمراني، بحيث أخذت الفروق الثقافية وحتى الحضارية تتراجع مع مرور الوقت. إن هذه القواسم المشتركة تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تجاوز الفروق القائمة، وتصبُّ في صالح تبلور تدريجي لمجتمع دولي أكثر تجانساً، وإلى ثقافة شمولية عالمية الطابع.

٣- سرعة التحولات الجذرية في النشاطات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي كماً ونوعاً قد تجاوزت كافة الاعتبارات الاقتصادية التقليدية؛ لأن عالم اليوم، وخصوصاً في ميادين التكنولوجيا والتمويل والتجارة الدولية، أصبح رهين ظاهرة الاعتمادية المتبادلة. لأجل ذلك، فإن من الطبيعي أن يشهد هذا العصر سياسات عالمية الأبعاد والشمولية، لا من حيث تجاوز قدرات أي دولة على الحد منها أو السيطرة عليها في المقام الأول، بل كذلك من حيث نمو الروابط بين مختلف الهيئات والجماعات الاقتصادية الوطنية مع مثيلاتها في الدول والكيانات القائمة الأخرى.

٤- المجتمعات الوطنية في العديد من دول العالم ومناطقه أصبحت تعي أن هناك العديد من القضايا والمسائل التي تتجاوز في أبعادها وتداعياتها هذه الدول والمجتمعات، لا من حيث القدرة على مواجهتها أو القضاء عليها فحسب، بل كذلك من حيث إن الحلول الناجعة لا بد أن تُبنى على التعاون مع الدول والمجتمعات الأخرى. ومن الأمثلة على هذه القضايا والمسائل: حقوق الإنسان، والإرهاب، والانفجار السكاني في كثير من البلدان الفقيرة، والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، والتصحُّر والجفاف، والفقر والجوع، وتزايد أعداد اللاجئين، وانتشار الأوبئة والأمراض كمرض نقص المناعة، والتلوث البيئي، وغسل الأموال، والجريمة

المنظَّمة، والمخدرات، وغير ذلك.

٥- على الرغم من أهمية دور الدولة وقدرتها على تهيئة استجابة سياسية لقوى العولمة، فإنها مضطرة إلى الدخول في ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف بحكم الحقائق المفروضة عليها في عالم يصغر باستمرار ويتأثر بمتغيرات سياسية واقتصادية وثقافية وحضارية خارجية واضحة. فالنمو المتسارع لهذه المتغيرات يظهر حقيقة وجودها خارج السيطرة المنفردة لأية دولة؛ لأن الكثير منها يعبر الحدود الوطنية بحرية نسبية تتجاوز التقسيمات السياسية لمجتمع أصبحت الدول فيه مواقع لهذه الترتيبات بدلاً من أن تكون منظِّمة لها أو مسيطرة عليها(١٩).

٦- تشير العولمة إلى أهمية واستمرارية الأفكار الغربية التي تغطي الساحة الدولية بأكملها، فهي امتداد لأفكار طُرحت فيما مضى؛ مثل الاعتمادية المتبادلة والتنمية البيئية المستدامة، وتأكيد على أهمية دور الترتيبات الدولية العالمية الطابع؛ مثل الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الأخرى، في ضمان العديد من المصالح الخاصة بالدول والشعوب والأفراد بما في ذلك المصالح والاهتمامات الأمنية(٢٠).

٧- العولمة تركِّز على ما يوحِّد الشعوب ولا تهتم بسياسات القوة أو محورية الدولة، وهي لا تقصر منظورها على أقاليم دولية محدَّدة أو على العلاقة بين سياسات معينة أو أفكار محددة، بل تصبُّ اهتمامها على الحاجات والمطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبني البشر، لذا فهي تعتبر توجُّهاً يتناقض مع التوجهات المحلية(٢١) وكذلك الإقليمية؛ أي توجُّهات الفكر الاندماجي، على رغم وجود قواسم مشتركة كثيرة مع هذا الأخير، إضافة إلى بعض التوجُّهات العالمية الدعوة كالماركسية.

فمن ناحية، وعلى الرغم من فرض العولمة القيود بطريق غير مباشر على اندفاع بعض التجمُّعات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي نحو الفيدرالية، إلا أنها تخلو في واقع

الأمر من الضغوط التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات إلى تضييق آفاقهم أو المشاركة في أنماط سلوكية غير متّسقة. من ناحية أخرى، وفي ضوء الزّخم الذي تتّسم به العولمة، ستصبح التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وخصوصاً القوية التي نشأ بعضها بعد انتهاء الحرب الباردة مثل التجمع الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ [APEC] أو رابطة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية [NAFTA]، بل وحتى كيانات كالاتحاد الأوروبي، ستصبح محاور ارتكاز لاقتصاديات العولمة بالضرورة؛ لأن العولمة ستقلّل من التنافس فيما بينها ومن التضارب في مصالحها نتيجة توسّع وتعدُّد عضوية هذه التجمعات(٢٢).

كذلك، وعلى نقيض الفكر الداعي إلى الاندماجية الإقليمية، أو ذلك الخاص بالاعتمادية المتبادلة، بل وعلى العكس تماماً من سياسات القوة والفكر الماركسي الذي يتناول "العالم أجمع"، فإن العولمة لا تصبُّ اهتمامها على المتطلبات الخفية للجماعات والدول أو الأفراد، بل على البيئة المتكاملة التي تعمل في ظلّها هذه الوحدات ومن منطلق شمولي موحَّد هو "كوكب الأرض"(٢٣).

٨- الاختراعات والابتكارات التكنولوجية هي الركائز الأساسية للعولمة وعلى أكثر من صعيد، كما أن انتشارها يعود إلى التقدم المطَّرد في هذين المجالين؛ فاستنباط أسلوب إنتاجي متقدِّم في قطاع ما بإحدى الدول من شأنه إثارة حماس ونشاط منافسي مَن استنبطه؛ كي لا يفوتهم قصب السبق والنجاح المتوقَّع له(٢٤). كذلك، فإن التقدم التكنولوجي هو القوة الدافعة للعولمة؛ لتأثيره الواضح في خفض تكاليف الاتصالات والمواصلات. فمنذ عام ١٩٤٥م انخفضت تكاليف الشحن البحري بنسبة ٥٠٪، والنقل الجوي بنسبة ٨٠٪، والمكالمات الهاتفية مثلاً بين ضفَّتي المحيط الأطلسي بنسبة ٩٩٪. كذلك، فإن الثورة في قوة الحواسيب الآلية [الكمبيوتر] والاتصالات قد أوجدت الأسواق المالية العالمية. من هنا، ستستمر العولمة في الانتشار في ضوء هذه الوقائع، بل ستتسارع، وخصوصاً أن التوجُّهات

نحو مجتمع عالمي حقيقي لا تزال في مرحلة مبكِّرة(٢٥).

٩- وأخيراً، العولمة تجبر التحالفات العسكرية التقليدية؛ كحلف شمال الأطلسي [الناتو]، على إعادة صياغة وتحديد دورها على الساحة الدولية كمنظمات دفاعية محضة، فهي الآن تنتقل من كيان مبنيٍّ على الدفاع الجماعي إلى كيان يقوم على التنسيق الدفاعي بين أعضاء التحالف. وفي واقع الأمر، فإن إلزامهم بمقايضة استقلالهم نظير الأمن الإضافي كما كان الحال عليه قبل الحرب الباردة قد اتَّسع بحيث أصبح يضم بعد هذه الحرب أموراً مثل حماية البيئة، وتأمين مصادر الموارد الحيوية للدولة، إضافة إلى موارد ومصادر المعلومات والتكنولوجيا(٢٦).

من قراءة هذه الأفكار والمتغيرات التي يدعو أو يركز عليها منظِّرو العولمة وأنصارها بشكل مباشر أو غير مباشر يمكن الوصول إلى العديد من الاستنتاجات الخاصة بمنظورهم، بل يمكن القول بأن هناك من بينها ثلاثة استنتاجات رئيسة، هي:

أولاً: أن العولمة مسيرة لا يمكن وقفها أو الحد منها؛ لأنها أثبتت قدرتها على عبور الحدود وتجاوز [أو الانتصار على] الموانع والعقبات العقائدية والحضارية والسياسية والاقتصادية القائمة.

ثانياً: أن البُعد الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، بدءاً بالإنتاج وانتهاءً بالاستهلاك، هو جوهر العولمة ومحرِّكها الرئيس.

ثالثاً: أن مسيرة العولمة التي بدأت وتنتشر الآن في الغرب آخذةٌ في التوسع والانتشار في أجزاء العالم الأخرى من خلال بث وتأكيد هيمنة القيم الغربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمؤسساتها وممارساتها التي تتصل بالفرد والمجتمع على غيرها من القيم والنُّظُم وكذلك الممارسات.

لذلك، وفي ضوء حقيقة أن مسيرة العولمة عموماً لكي تستكمل ظروف استمراريتها لا بد أن تعتمد على عوامل ينبغي توفرها كي تنجح على مستوى

الدولة والفرد، وهما المستفيدان الرئيسان منها على الرغم من القول بأفول الدولة، وعلى مستوى الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يصبح من المنطقي طَرْح التساؤل عن ماهيَّة هذه العوامل أو المتطلبات لضمان مثل هذا النجاح.

عند التأمُّل في هذه المتطلبات من منظور أنصار العولمة يمكن استخلاص نتيجة بسيطة مفادها أن هناك نوعين من الدول، هما: دول تستفيد من العولمة لأن هذه الشروط تتوفر فيها، ودول لا تتوفر فيها هذه الشروط كلياً أو جزئياً ولا بد لها أن تدخل في مسيرة العولمة عاجلاً أم آجلاً؛ لأن منطق التاريخ والتطور يجعل من توفر هذه المتطلبات، وبالتالي خضوعها لمقتضيات العولمة، أمراً لا مناص منه. وبغض النظر عن هذا التصنيف فقد يكون من المُستحسَن التطرُّق في كلا الحالين إلى مواصفات فئة ما يمكن تسميته دولة العولمة؛ لأن في ذلك بالطبع ما يكون مرشداً إلى ما ينبغي أن يتوفر في فئة الدول الأخرى. فما هي هذه المتطلبات؟ عموماً، قد يكون منطقياً القول بأن دولة العولمة هي: دولة حديثة مستقرة سياسياً، ومزدهرة اقتصادياً، ومتقدِّمة تكنولوجياً. ولكن ماذا تعني بعض هذه المفردات، أو بالأحرى السمات، عند توفرها كلياً أو جزئياً؟ وعن أي دولة أو مجموعة دول يتمحور الحديث؟

عند تناول مفهوم الدولة "الحديثة" لا بد أولاً من العودة إلى جذور هذا المصطلح وتطوُّره ولو بإيجاز شديد. فهذا المصطلح تاريخياً أوروبي الجذور، ويعني من منظور علم الاجتماع الانتقال من مجتمع أو كيان سياسي يعتمد على الزراعة بنشاطاتها الإنتاجية إلى مجتمع واقتصاد قائم على التصنيع والمبادلات التجارية وجلب المواد الخام[٢٧]. أما من حيث رؤية أو منظور العلوم السياسية الذي بنى وزاد على مفهوم علم الاجتماع، فإنه ينظر إلى مصطلح الدولة الحديثة من خلال أمرين: الأول أن الدولة القومية [Nation-State] التي ترسخت كمفهوم وممارسة بعد صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م الذي أنهى حرب الثلاثين عاماً بين أنصار البابا

ومعارضيه لم يكن يعني فقط حق الحاكم في اختيار دين أرضه فحسب، لكنه بتطور هذا المفهوم وفي ظل بلورة قواعد القانون الدولي على مر العصور أصبح يعني أن الدولة أرض تحميها السيادة من تأثير وهيمنة الدول الأخرى بقدر حماية الأنظمة داخلها سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية وما شابه. أما الأمر الثاني فهو اعتبار الحداثة مرحلة تمر بها جميع المجتمعات، وهي نوع من التقسيم السياسي للعمل؛ حيث تحوَّل/ يتحوَّل النظام السياسي من نظام تركَّزت/ تتركَّز فيه السلطة بيد القلَّة، وهو حال المجتمعات التقليدية، إلى حال تتوزع فيه مراكز السلطة على مؤسسات وأجهزة بيروقراطية عالية الكفاءة والتخصص، كما هو الحال في الدول وأنظمة الحكم الحديثة(٢٨).

وإذا كانت الكيانات التقليدية الزراعية أو نماذج [النظام القديم] هي ما ساد في أوروبا إبَّان عصور النظام الإقطاعي التي زالت بعد سقوط سلطة الكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدَّسة، فإنه منذ قيام عصور النهضة والاكتشافات الجغرافية دخلت هذه الكيانات عصر الدول الحديثة بقيام الدول والكيانات الملكية والقومية، ومن ثَمَّ في عصر الإمبراطوريات الاستعمارية. ولا شك أن الحداثة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترسَّخت كثيراً بعد قيام الثورة الصناعية، وذلك في ظل الثورات القومية وانتشار المبادئ السياسية التي نادت بعلمانية الدولة وسلطة الشعوب وحقوقها وحريات الأفراد كما جاء في كلٍّ من الثَّورتين الأمريكية والفرنسية مثلاً.

وقد استمر هذا المفهوم كمقياس يضم معايير تقسيم أعضاء المجتمع الدولي إلى دول ومجتمعات تقليدية أو دول ومجتمعات حديثة بدليل التصنيف الذي لازم هذا المجتمع على أساس دول العالم الأول- الغربية، ودول العالم الثاني- الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، ثم دول العالم الثالث- الدول النامية، هذا التصنيف الذي انتهى في رأي البعض بسقوط المنظومة السوفيتية وانتهاء الحرب الباردة.

من جهة أخرى، ونظراً إلى أهمية الاقتصاد في منظور الحداثة عموماً، والعولمة على وجه الخصوص، كان بعض علماء السياسة منذ منتصف القرن العشرين وبعد ظهور نظرية التحديث [Modernization Theory] التي تمحورت حول الازدهار الاقتصادي يرون أن التحديث الاقتصادي يُبنى على رفض الأنماط السلوكية وكذلك القيم والتنظيمات التقليدية ثم قبول أنماط جديدة من السلوك والقيم والتنظيمات كي يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من الجدل الذي لا يزال قائماً حول هذه النظرية فإن علماء السياسة في الغرب يرون أن الدولة الحديثة هي تلك التي تستطيع التحوُّل من مرحلة إلى أخرى نتيجة وجود عدة متغيرات، هي: شعب متعلِّم متقبِّل عموماً للعلوم والتكنولوجيا والأساليب العلمية في مختلف أوجه المجتمع، فيها قبول واسع للعلمانية وتراجع في التقاليد الدينية، وانتشار في العمران، وتوزيع للعمل في القطاعات المجتمعية المنتجة، دولة تخضع للقوانين بدل الفتاوى، تتمسك بنظام اجتماعي- اقتصادي تتوزع فيه المنافع على أساس الكفاءة بدلاً من المواقع الاجتماعية، وتتيح الانتقال بين طبقة اجتماعية وأخرى، دولة تتسامح وتسمح بالتعدُّدية والابتكار والتغيُّر على أساس أنها عناصر حيوية في التغيير المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات السوق الرأسمالية(٢٩). لذا، وطبقاً لهذا المنطق، فإن الدول الحديثة بالضرورة هي تلك المتطورة اقتصادياً التي تشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وبعض الدول الأخرى.

من ناحية أخرى، عند تناول الدولة المستقرة سياسياً فإن هذا يعني من المنظور الغربي دائماً أنها دولة تتمتع بنظام سياسي قائم على المبادئ والقيم الليبرالية والمؤسسات والممارسات الديمقراطية وحُكْم القانون، وهو ما يجعل من هذه الدول مستقرة وتعيش في سلام مع نفسها وغيرها من الدول. باختصار، على الرغم من

درجات التفاوت في الأبعاد الفلسفية والتاريخية والتطبيقية لهذه المقولة بين الديمقراطيات الغربية نفسها إلا أنه يمكن القول بأن الفكر الليبرالي- الديمقراطي يرى أن الدولة الحديثة هي تلك التي ترتكز طبيعتها على أمرين؛ الأول: أهمية الفرد ومساواته بغيره أمام القانون، واحترام حقوقه وحرياته الدستورية ضمن النُّظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة. والثاني: وجود نظام سياسي تمثيلي ومؤسَّسي قائم على فصل السلطات ويسيطر عليه الشعب، ويكتسب الشرعية من خلال ممارسة الأفراد لحقوقهم السياسية، وأهمها الانتخاب، ويخضع القيِّمون عليه للمساءلة عند الإخلال بالقوانين والمسؤوليات(٣٠).

ويرى أنصار العولمة أيضاً أن ازدهار الدول الغربية يعود إلى تبنِّيها لنظام اقتصادي رأسمالي مبني على دعم المبادرات الفردية، واحترام الأنماط الاستهلاكية، وعدم تدخُّل الدولة في النشاطات الاقتصادية أو حرية الأسواق، وعدم وضع أو قبول العراقيل أمام عوامل الإنتاج، إضافة إلى تشجيع التجارة والمبادلات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

مما لا شك فيه أن ازدهار الدول الغربية الحديثة، ومن ثَمَّ المتقدمة، كان نتيجة لتغيُّر تركيز اقتصادياتها من الزراعة والتبادل التجاري إلى التركيز على اقتصاديات رأسمالية مبنية على الصناعة والتقدُّم الصناعي. فمن ناحية، حين ظهر مصطلح الحداثة [Modernism] في أوروبا وأصبح متداولاً كان يعني انتقال دول وكيانات أوروبا من مجتمعاتها ومؤسساتها التقليدية- الزراعية عموماً [دول مرحلة ما قبل التصنيع] إلى دول ومجتمعات تغيَّرت كافة مقوماتها ومؤسساتها على نحو جذري نتيجة الثورة الصناعية. ومن ناحية أخرى، لأنَّ من أهم خصائص الحداثة هو التطور الاجتماعي المرحلي بكافة أبعاده فقد كانت هذه الخصيصة قاسماً مشتركاً بين الفكر الرأسمالي والفكر الماركسي اللذين ركَّزا على مسألة التطور الاجتماعي وعلى أهمية العلم والتقنية الصناعية في تحقيق التقدم في المجتمع.

إلى جانب ذلك، رأى بعض الاقتصاديين الغربيين أن تطور أي مجتمع يتم عبر مراحل متتابعة قبل أن يصبح مجتمعاً حديثاً بمعنى الكلمة[٣١]، فالمرحلة الأولى هي مرحلة المجتمع التقليدي- الزراعي، أما الثانية فهي مرحلة تهيئة الظروف اللازمة للانطلاقة الاقتصادية، تليها مرحلة الانطلاق الحقيقي ذاتها؛ حيث تُستكمل فيها البنى التجارية والصناعية. بعد ذلك تأتي مرحلة النمو الاقتصادي المستدام، وأخيراً مرحلة الوصول إلى مجتمع استهلاكي ناضج تُستكمل به حلقات ومراحل التطور الاجتماعي. وعلى الرغم من انتشار القناعة بوجود مراحل التغير الاجتماعي هذه في أكثر من ميدان يتصل بالعلوم الاجتماعية يُلاحظ أن البعض اهتم على نحو خاص بعوامل لها أهميتها في التغير ضمن هذه المراحل، وهي إقامة المؤسسات الديمقراطية ودَوْر النُّخب السياسية في دعم أو مقاومة التحوُّلات المجتمعية. وضمن هذا التغير المرحلي للمجتمعات ذهب البعض، ومن ضمنهم أنصار العولمة، إلى القول بأن سبب سرعة سقوط الاتحاد السوفيتي هو عجزه بعد مرور أكثر من ٧٠ عاماً على اتِّباعه النهج الاشتراكي عن أن يصل إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي الحقيقي[٣٢].

ويُلاحظ في هذا السياق أيضاً أنه بعد انتشار حركة التصنيع ونتيجة للازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي عمَّ هذه الدول، وخصوصاً في القرن العشرين، فقد أصبحت المجتمعات الغربية تتكلم عن التحديث [Modernization]، وربما كان الأسلم ترجمة المصطلح إلى أنه "عَصْرنة"؛ لأنه يعني في الحالين تغيُّر المجتمع بقيمه ونُظمه ومؤسَّساته ليتواءم مع مرحلة ما بعد التصنيع، وخصوصاً أن انتشار التصنيع تزامن معه تغيُّر في الأفكار السياسية والاقتصادية، وبالطبع الأنماط والأساليب الإنتاجية[٣٣]. وعلى الرغم من أن هذه النظرية أيضاً كانت ولا تزال موضعَ نقدٍ؛ نظراً إلى مهاجمةِ أعلامها الحضارةَ الغربيةَ [بسبب ميولهم اليسارية غالباً] بأبعادها الفكرية ومنطلقاتها العقائدية والتطبيقية في العالم الغربي[٣٤]، ثم في العالم

الثالث بسبب التركيز هنا على متطلبات ومراحل التقدم والتنمية بعد زوال الإمبراطوريات الاستعمارية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. لذلك ينبغي القول: إنه في حين بقي مفهوم الحداثة في دول العالم الثالث ـ ولا يزال ـ يتمحور حول الأسس والمقومات النظرية الأساسية لهذا المفهوم، والتركيز على أهمية التصنيع والإنتاج الصناعي في هذه الدول الزراعية تقليدياً، فإن الغرب الرأسمالي قبل موجة الحماس للعولمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان يناقش فكرياً وعملياً عدة مفاهيم جديدة، منها مفهومان يتّصلان بالمجتمعات الحديثة / العصرية، الأول: مفهوم ما بعد العصرنة [Postmodernism]، والثاني: مفهوم ما بعد الحداثة [Post modernity].

يفيد البحث في هذين المفهومين في إلقاء الضوء على موقف أنصار العولمة؛ لأن البعض يرى أنها ـ أي العولمة ـ هي إحدى سمات الحداثة(٣٥). كما يفيد كذلك في إبراز التوجُّهات الفكرية في أوروبا التي تدعو إلى البحث عن الحقيقة المجردة في كل المسلمات السائدة في المجتمع الغربي بما في ذلك العولمة، وذلك عبر التشكيك في أُسس ومسوِّغات هذه المسلمات، وهو حال المفهوم الأول. أما المفهوم الثاني، وهو الأكثر إيجابية بالمقارنة، فهو ينظر إلى العولمة على أنها أمر إيجابي على غرار الإيجابيات التي يعتبر بعض المفكِّرين أن الغرب قد قدَّمها وحسَّن بها من أحوال الشعوب الأخرى. لذا، قد يكون من فوائد مثل هذا البحث استقاء الانطباع الأوَّلي عن مدى انطباق العولمة على الدول والمجتمعات غير الغربية، لا من حيث متطلبات التنمية والتقدُّم وقيام الدولة الحديثة فحسب، بل على مدى وإمكانية انتشار العولمة، وأهلية هذه الدول لقطف ثمار هذا التوجُّه الذي يشغل بالها بوضوح.

ظهر مفهوم (ما بعد العصرنة) في بادئ الأمر كحركة اجتماعية مناوئة لفلسفة الوجودية في فرنسا، لكنه اكتسب قوة واضحة في الثمانينيات من القرن العشرين نتيجة استخدامه من قِبل بعض الباحثين في العلاقات الدولية. من هذا المنطلق، دعا أنصار هذه الحركة من مفكِّري العلاقات الدولية إلى الخروج من السجون

المفاهيمية التي يقبعون داخلها، وأهمها سجن الحداثة. فالحداثة ككلٍّ لا تؤدي إلى التقدم أو إلى حياة أفضل، وعليه فهم يشكِّكون في المفاهيم الليبرالية الكلاسيكية، سواء السياسية أو الاقتصادية. لا توجد حقيقة مجرَّدة أو معرفة متَّسعة أو موضوعية للظواهر الاجتماعية، كما أن افتراض وجود توسُّع أو تحسُّن مستمر في معرفة الإنسان هو وهْم فكري. ولن يتمكن الإنسان من كشف حقيقة العالم الاجتماعي لغياب أُسس الحُكْم على ما يجري باستقلالية ونزاهة؛ لأن العلوم الاجتماعية، ومنها العلاقات والسياسة الدولية، ليست علوماً محايدة؛ فهي ذات صبغة تاريخية وثقافية وسياسية، ولذا فهي منحازة وغير محايدة، بل غير محصَّنة من تأثيرات القوة[٣٦]. واختصاراً للمناقشة سيتم تجنُّب الخوض في الأسس النظرية المتعددة لهما، سواء تلك المؤيِّدة أو المعارضة، وسيقتصر الأمر على التطرق إليهما بإيجاز من خلال المنظور الاقتصادي، وكذلك منظور الاقتصاد السياسي.

من الناحية الاقتصادية، كانت الدولة الحديثة في الغرب مصطلحاً يعني مجتمعاً صناعياً قائماً على مبادئ العقلانية والعلوم التطبيقية والشمولية والتقدم بالاستناد إلى مفاهيم وممارسات إدارية كالتنظيم العلمي للوقت وكذلك التصنيع اعتماداً على خط التجميع والإنتاجية الشمولية التي يقابلها الاستهلاك الشمولي، أما في مرحلة ما بعد الحداثة فقد عكس هذا المصطلح / المفهوم وجود حالة تبرز سماتٍ تتصل بتنظيم الإنتاج والاستهلاك والحياة الاجتماعية بحيث يجعلها تتميَّز عن مرحلة الحداثة. وتشير هذه المرحلة أولاً إلى وجود إمكانات اقتصادية جديدة نشأت بعد ظهور تقنيات الشرائح الدقيقة والحاسبات الآلية والتصنيع الآلي في عمليات الإنتاج وعمليات تبادل المعلومات والسلع، لذلك تميزت هذه المرحلة بانتشار المشاريع الصغيرة؛ حيث تعمل غالبية اليد العاملة في قطاع الخدمات بدلاً من القطاع الصناعي، وتكرِّس نفسها لتقديم سلع وخدمات متخصصة في أسواق مجزَّأة مقارنةً بأسلوب الصناعي والاقتصادي الأمريكي هنري فورد في مجال

صناعة السيارات عبر الخط الإنتاجي الكبير [الفوردية Fordism]. فالفوردية رمز مرحلة الحداثة، والتصنيع أسلوب يتَّسم بالتركيز على رأس المال وعدم المرونة وقائم على بنى إدارية هرمية جامدة وعمالة شبه ماهرة تؤدِّي مهام مكرَّرة وروتينية(٣٧).

أما في مرحلة ما بعد الحداثة والتصنيع، التي رافقها بالضرورة قيام حقبة ما بعد الفوردية [Post-Fordism]، فقد اسْتُبدل بأسلوب الفوردية في هذه المرحلة أساليب إنتاجية قائمة على المرونة والرأسمالية المتحركة والإنتاج غير المترهِّل المبني على لا مركزية العمالة وتنظيماتها(٣٨)، وعلى نُظُم واستراتيجيات تتمحور حول الموقع الصناعي، وعلى الإنتاج المصمَّم بشكل خاص ليدلَّ على اسم معيَّن لسلعة استهلاكية، وهي سمات تعبِّر ثقافياً عن آخر ما وصلت إليه الرأسمالية(٣٩).

من جهة أخرى، تعتبر التكنولوجيا واستخداماتها أحد أهم أسباب التقدم والقوة لكثير من المجتمعات الإنسانية عبر العصور حيث أدَّت إلى القول: بأنها كانت الفيصل في نقل تلك المجتمعات وتحويلها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، وها هي الآن تفرض على الحضارات والثقافات كافةً التغيُّر كي تسير في ركب العولمة الذي لا مناص منه.

تُعرَّف التكنولوجيا عموماً على أنها التطبيق العملي للمعرفة باستخدام الأساليب المُجْدية في النشاطات المنتجة. وبسبب دورها المهم في إذكاء الثورة الصناعية ومن ثَمَّ تحسين نوعية حياة ورفاهية مجتمعات الدول الصناعية فقد نُظر إليها كمتغيِّر مستقل له أبعاده السياسية والاجتماعية، إضافة إلى كونه عنصراً معزِّزاً لإمكانات نمو وتنافس الدولة على الساحة الدولية.

وما من ريبٍ أن ما أصاب النظام الدولي من تغيرات في العقود القليلة الماضية كان نتيجة واضحة للثورة التكنولوجية التي أثَّرت باطِّراد في تسارع وتيرة هذه التغيرات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية. وعلى الرغم من الاعتراف بوجود وأهمية التكنولوجيا [المواصلات والاتصالات] منذ بداية القرن

العشرين إلا أن تطورها الكمي والنوعي في العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، ثم انتشارها بالشكل الذي تمَّت به - طبقاً للبعض - قد قلَّل من أهمية الكثير من المفاهيم السياسية والاقتصادية وأسهم في عولمة الاقتصاد الدولي خصوصاً بعد زوال المنظومة السوفيتية الذي أدى إلى تزايد عدد سكان الدول التي تبنَّت اقتصاديات السوق، بحيث بقيت الدول التي لم تتبنَّ هذا النظام تُعَدُّ على أصابع اليد.

شملت الثورة التكنولوجية الكثير من الميادين. فتقدُّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسهولة التفاعل بين الإنسان والحاسوب والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والهواتف الخليوية عزَّزت كثيراً من قوة ومرونة وسرعة الاتصالات بين الأماكن المتباعدة، مثلما سهَّل وجود شبكة الإنترنت الاتصال والحصول على المعلومات بين مجتمعات وشعوب الأرض في مختلف أصقاعهم[٤٠]. لقد أثَّرت التكنولوجيا في النسيج الوطني لكل دولة وللمجتمع الدولي ككل، كما حتَّمت اعتبار المعلومات والمعرفة والإبداع العناصر الأهم في حياة بني الإنسان عموماً، كما أثَّرت في العملية الإنتاجية على المستويات كافة بشكلٍ فاق في أهميته العناصر الإنتاجية التقليدية مثل رأس المال والعمالة والمواد الخام.

دلَّت هذه الوقائع على عدة أمور، أهمها على مستوى الدول المتقدِّمة صناعياً وتكنولوجياً أن العالم يشهد ولادة عصر ومجتمع المعلومات بآفاقه وفرصه الجديدة. كما دلَّت على أن الدول التي تفتقر إلى أساليب الوصول والحصول على المعلومات تُجازف بخسارة المزايا الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك، وأن الدولة في مجتمع (مُعولَم) إما أن تكون مشمولةً في هذا المجتمع وإما أن تكون مستبعدةً منه. بالمقابل، وفي الوقت الذي تعتمد فيه اقتصاديات السوق على خفض مستوى المعوقات المفروضة على التبادلات التجارية والخصخصة، وعلى التقليل من التشريعات والتنظيمات المقيِّدة للنشاطات التجارية والمالية، فإن الثورة

التكنولوجية الحالية التي يصفها البعض أنها (الثورة الصناعية الثالثة) ارتقت بقطاع الخدمات إلى مستوى جعله النشاط الأساسي في الاقتصاديات الوطنية والدولية؛ فقد بلغت نسبة هذا القطاع في كثير من البلدان أكثر من نصف مجموع هذه النشاطات، في حين أصبحت اقتصاديات الكثير من الدول الصناعية تشهد تقلُّصات وانكماشات واضحة في حجم القطاعات الصناعية والعمالة الفنية، وهو ما أسهم في ارتفاع نِسَب البطالة فيها، وخصوصاً العمالة التي تفتقر إلى الخبرات العلمية والعملية التي تحتاجها مستويات التكنولوجيا السائدة في قطاع الخدمات.

أخيراً، نظراً إلى ما ولَّدته التكنولوجيا الجديدة والاتصالات الحديثة من طلبٍ عظيمٍ على السلع المحمية بتشريعات الملكية الفكرية فقد أدَّى ذلك إلى قيام معظم دول العالم، وبخاصة تلك التي تستنبط أو تملك أو تستخدم التكنولوجيا، بوضع أو تقوية قوانينها للحفاظ على براءات الاختراع ومنع القرصنة أو النسخ غير المشروع أو غير المصرَّح به لمثل هذه المنتجات. إن نمو وانتشار المعلومات والبيانات والتكنولوجيا كماً ونوعاً، ومعها التدفُّقات المالية وتخطِّيها حدود أية دولة، قد شجَّع أنصار العولمة على القول: إنه في نهاية التسعينيات وُجدت سوق عالمية موحَّدة، وإن الاستخدامات التكنولوجية المكثَّفة، وبخاصة على صعيد الفرد، تسعى في المقام الأول إلى خدمته، لكنها تخدم بالضرورة كافة المقاصد والأهداف التجارية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الثالث

النظام الاقتصادي الدولي

الجذور التاريخية والتطور حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية

رغم أن هناك قبولاً واسعًا لوجود ما يسمى النظام الدولي أي: الإطار الذي يحكم العلاقات والروابط الدولية كافة القائمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي في هذا العالم، وأن كلاً من النظام السياسي الدولي أو النظام الاقتصادي الدولي، أو ما يُطلق عليه أيضًا، وبشكل متزايد مصطلح (النظام الاقتصادي العالمي) قد بدآ أوروبيًا وفُرضا على العالم بعد أن تكرس كل منهما غربيًا، إلا أن هناك تباينات واضحة حول بعض الأمور المتصلة بمفهوم (مصطلح) النظام، وهو ما ترك ويترك باب التنظير والاجتهاد مفتوحًا، ومما لا ريب فيه أن هذه التباينات لا تقتصر على تحديد أسس وجذور كل نظام عمومًا والاقتصادي بالذات، بل تتناول أيضًا الجدل حول المراحل والمعالم الرئيسة له، وتأثير وأهمية بعض الأمور السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية في كل حقبة تاريخية.

وبالرغم من بعض القواسم المشتركة بين مَنْ يحدد الإطار الزمني لهذه المرحلة أو تلك، وفي هذا النظام أو ذاك، وأيًا كان الرأي أو المنطلق، لا بد من تناول بدايات الأمور وكيفية تطور أهم المقومات والمواضيع الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي وهو الهدف من هذا الفصل.

أولاً: ماهية مصطلح النظام الدولي

تختلف التعريفات التي تتصل بمصطلح النظام الدولي أو ما يسميه البعض كذلك النظام العالمي International Global System باختلاف المنظور الذي ينطلق منه واضع التعريف.

عمومًا، يرى العديد من الباحثين أن الدقة مغيبة عند تحديد ماهية أو مبدأ النظام؛ بسبب ضعف الجهود الفكرية التي تستطيع الوصول إلى ما يرتقي بمفهوم

النظام إلى مستوى العلم المحدد؛ ولذا فإن هذا الواقع قد حتم بالتالي أن يكون استخدام المصطلح مبرراً؛ كي يمكن تفسير الظواهر والوقائع على الساحة الدولية. ولقد عرف النظام منذ بداية استخدامه من قبل أتباع المدرستين السلوكية والواقعية Behaviorism/ Realism على أنه (مجموعة الدول في العالم وعلاقاتهم التبادلية). وحيث أن أتباع هاتين المدرستين يرون أن النظام يقرر سلوك الوحدات أو المقومات المكونة له بدلاً من أن يكون الأمر عكس ذلك، يصبح نظام الدول المحط الأساسي والمحور الرئيس للتحليل[١].

وقد عُرِّف النظام أيضًا بأنه (مجموع التفاعلات والاعتماديات المتبادلة بين الجماعات أو المقومات التي ترتكز عليها بنية أو إطار عمل ما)[٢]. كذلك، يرى البعض أن مصطلح النظام يعني (النسق العام للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتكنولوجية داخل الشؤون العالمية World Affairs، وهي المجال الذي تقع فيه العلاقات الدولية في أي وقت من الأوقات)[٣].

ويعرفه آخرون كذلك على أنه (شبكة العلاقات التي تأخذ مجراها على المستوى الدولي بما في ذلك الدور داخل هذه العلاقات الذي تلعبه المنظمات الحكومية وغير الحكومية من القوى الفاعلة)[٤].

بالنظر إلى هذه التعريفات وكذلك التباينات فيما بينها يمكن استنتاج أن مصطلح النظام سواء من حيث التسمية أو المدى والمضامين يستخدم في أكثر من سياق، حيث يركز على دور الدول وهيئاتها والترتيبات المتصلة بها، وعلى أنه أيضًا إطار يتألف من مكونات أو مقومات عدة سياسية كانت أو اقتصادية أو تجارية... إلخ، تتفاعل معًا وتؤثر في بعضها البعض، ولعل الأهم بالنسبة لما ذكر هنا استنتاج أنه يمكن أن تكون هناك نظم فرعية طالما وجدت أطر عمل مشتركة وترتيبات منظمة للعلاقات والروابط الأكبر على اختلاف أنواعها، وأن قيام نظام عالمي سواء بمسمى World أو Global قد يكون أكثر شمولية، رغم الاستخدام

الواسع لمصطلح الدولية International في هذا السياق على اعتبار أنه نظام مبني على وجود الدول والكيانات السياسية والهيئات الدولية الحكومية على نحو أساسي، إضافة إلى الهيئات والمنظمات غير الحكومية والقوى الفاعلة الأخرى كالشركات المتعددة الجنسيات أو الشخصيات ذات المكانة التي تؤثر في مجريات الأمور وطنيًا أو على الساحة العالمية ككل.

ثانيًا: الخلفية التاريخية للنظام الاقتصادي الدولي الحالي

يعود النظام الاقتصادي المعاصر إلى جذور أوروبية وبالذات للعصور الوسطى أي القرن التاسع وعهد الممالك والكيانات التي كانت تابعة روحيًا وزمنيًا إلى البابوية الكاثوليكية في روما والامبراطورية الألمانية المقدسة في ألمانيا. لكنه بمرور الزمن وزيادة التنافس بين السلطتين، ومع نمو رأس المال وتراكم الثروات ازدادت الهوة والنزاع بين الكنيسة التي كانت تركز على تدين الفرد وترفض تراكم رؤوس الأموال والشطط في جني الأرباح على الأموال، فيما كان الامبراطور والملوك وغيرهم من ذوي الشأن يركزون على الفرد ونشاطاته الاقتصادية والإنتاجية بالدرجة الأولى، نظرًا لأهمية العوائد التي كانوا يجنونها من فرض الضرائب عليه ضمن أو خارج إطار النظام الإقطاعي السائد. فالنظام الإقطاعي من الناحية الاقتصادية كان نظام اكتفاء ذاتي مبني على الزراعة أولا وعلى أسس اجتماعية وسياسية مبنية على روابط سلطوية متدرجة يقف على رأسها سيد. وكان هذا السيد وهو عادة ملك أو رجل دين أو حاكم أو هيئة يمسك بزمام القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ويعتمد في تسيير شؤون الإقطاعية على مقومات متوازنة من الواجبات والالتزامات المتبادلة مع التابعين له في أرضه(٥).

وابتداء من منتصف القرن الثاني عشر أصبحت الكيانات الزمنية التي أخذت تتمتع بقوة سياسية واقتصادية متزايدة ترفض سلطة البابا على أراضيها وتحتج على سياسات وسلطات وثروات الكنيسة في وقت تآكلت فيه الامبراطورية الرومانية

المقدسة حيث أصبحت بحلول الربع الأول من القرن الرابع عشر تنحصر في رقعة بسيطة من ألمانيا فقط. وحين انطلقت النهضة الأوروبية أواسط القرن الرابع عشر ثم استمرت حتى نهاية القرن السادس عشر، شكل هذا - في رأي الكثيرين - بداية العصور الحديثة، فقد أكرهت النهضة المجتمعات الإقطاعية على القبول بنتائج تحرير الفرد الأوروبي من أوزار التاريخ والتقاليد، وأتاحت له الانتماء لكيانات تسمح وتشجع على قومية المشاعر المبنية على اللغة ومركزية السلطة السياسية واقتصادات التجارة، ضمن مفاهيم السيادة والاستقلال التي أخذ ينادي بها ويطبقها الملوك(٦).

في تلك الفترة أيضًا، أدى توسع الرقع الأرضية للملكيات الأوروبية مع نهاية القرن الخامس عشر إلى خلق دول وامبراطوريات قوية سياسيًا، وقائمة على مبدأ السيادة الأرضية بعد تخلصها من العديد من الكيانات والإقطاعيات داخلها. ومع انتشار الاكتشافات الجغرافية زاد شعور الدول الأوروبية بأن الجغرافيا والموارد لا القلاع والحصون هي الأساس في منعة الدولة وقوتها. من ناحية أخرى، ونتيجة لنمو المدن والمراكز الحضرية زادت النشاطات والمبادلات التجارية كمًا ونوعًا، وبالتالي تراكمت رؤوس الأموال في أيدي طبقة جديدة هي التجار، وذلك على حساب المزارعين والإقطاعيين والنبلاء، مما أدى عمليًا إلى انتشار عدة قناعات فرضت نفسها في القارة، لعل أبرزها أهمية الأمور الاقتصادية والأسواق التجارية على صعيد أوروبا والعالم. ومن القناعات الأخرى أيضًا أن عدد السكان الذين يمكن حشدهم للدفاع عن البلاد يعتمد على قوة الاقتصاد والموارد الاقتصادية، وهو ما يتطلب التوسع داخل القارة وخارجها خصوصًا في الأمريكتين أو ما سمي بالعالم الجديد.

انعكاسًا لهذه التطورات والقناعات، تبنت معظم الدول والكيانات الأوروبية عقيدة المركنتالية التجارية بدلاً من النظام الاقتصادي الإقطاعي، فالمركنتالية كانت - في رأي الكثيرين قديمًا وحديثًا - مفهوم اقتصادي وسياسي يعكس فلسفة

وممارسة القوة الاقتصادية الوطنية عبر الجمع بين الثروة والقوة، حيث تخدم الثروة القوة الوطنية وبالعكس. فهي تربط ما بين بناء الأمة ـ الدولة ـ الامبراطورية والتوسع في المجالين التجاري والاقتصادي. وحين ظهرت الثقافة المركنتالية في أوائل القرن السادس عشر كانت في نظر البعض محاولة واقعية تحاول التوفيق بين العناصر التي كانت تربط المبادئ الكاثوليكية والنظام الإقطاعي مع الوقائع الاقتصادية الجديدة، ولكن ضمن إطار علماني فردي(٧).

ففي الوقت الذي كان يجمع فيه الإقطاع بين نظام اقتصادي مبني على الزراعة والمقايضة من جانب وبين الرعاية الدينية الكنسية والحماية القانونية و(القوة) الخدمة العسكرية للسيد من جانب آخر، غيرت المركنتالية طبيعة هذه العلاقة بعد هزيمة الملوك للإقطاعيين؛ كي تصبح علاقة بين القوة العسكرية والتحضر الاجتماعي والعمراني القائم على توسع التجارة وقيام وتمدد المدن. فالاقتصاد أصبح لهذا مبنياً على النقود الذهبية والفضية من المصادر المتعددة والمتراكمة في أيدي التجار الذين ازدادوا ثروة ونفوذاً يضاهي القوى الأرستقراطية الأخرى في المجتمع.

ركزت المركنتالية على التبادلات التجارية المبنية على الاستيراد والتصدير وبالتالي فقد ساعدت في تطوير ونمو الشركات والبنوك المملوكة للدولة، لذا كان لزاماً على الدولة لعب الدور الأساسي في الاقتصاد عبر جمع المال والمعادن النفيسة من مصادر داخلية أو خارجية، والحفاظ على فائض تجاري بمواجهة الدول الأخرى. ورغم أن هذا المبدأ شكل بداية ما يُعرف اليوم بالميزان التجاري للدولة وأساس أهمية جمع واستخدام الذهب في الاقتصادات المعاصرة، فقد كان الأهم بالنسبة لدعاة المركنتالية، تعزيز قدرة الدولة على تجهيز الجيوش لشن الحروب وبناء الامبراطوريات الاستعمارية.

من هنا أوضحت المركنتالية منذ القرن الخامس عشر وحتى الثامن عشر مدى قوة اعتماد الدولة على الذهب والفضة في اقتصاداتها، وأهمية القيود الصارمة على

تحرك هذه المعادن وأسواقها، وقيامها بتمويل عمليات التنقيب عنها لزيادة الثروة القومية منها: التدخل في مسار النشاطات التجارية، واعتماد نظم الضرائب والحصص، ومنع التصدير في أحيان كثيرة. ولعل تكرر هذه الصورة في القرن العشرين بالنظر لسياسات العديد من الدول هو ما دفع الكثير من علماء العلاقات الدولية والاقتصاديين حاليًا للقول بأننا نعيش الآن عصر المركنتالية الجديدة.

ثالثًا: الفكر المركنتالي والثورة الصناعية

بدأت أواخر القرن الثامن عشر بوادر الثورة الصناعية ومعها بداية أفول المركنتالية، وفي الوقت الذي أصبح فيه واضحًا مدى انتشار جوهر المركنتالية وهو الجمع بين الثروة والقوة لتحقيق أهداف الدولة داخليًا وخارجيًا، فإن التبلور التدريجي للثورة الصناعية في أوروبا وخصوصًا في بريطانيا، حفز قيام أفكار اقتصادية جديدة اكتسبت دفعًا قويًا بمرور الوقت، لعل أبرزها مبدأ الليبرالية الاقتصادية الذي نسب إلى الاقتصادي والفيلسوف البريطاني آدم سميث. فقد بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا حين استخدمت الآلة لأول مرة بدلا من اليد العاملة في إنتاج (صناعة) المنسوجات ضمن نظام المصنع.

وقد ساعد تطور بريطانيا صناعيًا بمرور الزمن في تحول اقتصادها المزدهر زراعيًا وتجاريًا وبالتدريج إلى اقتصاد صناعي، وانتقال مجتمعها أيضًا إلى مجتمع صناعي. بفضل ذلك، باتت بريطانيا أول وأكبر دولة صناعية في العالم وهو ما حفز العديد من الدول كي تحذو حذوها في هذا السبيل. وقد أسهمت الثورة الصناعية في تزايد سيطرة (أصحاب) رأس المال على القوة العاملة، وتقسيم أكبر للعمل وتحسينات ملحوظة في الفعالية والإنتاجية في المنشآت الصناعية[٨].

كذلك، وبعد أن وصلت هذه الثورة إلى قمتها مع منتصف القرن التالي كانت هناك عدة سلبيات سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول الصناعية، وهو ما فتح المجال لبعض المدارس الفكرية كالماركسية والاشتراكية لتقديم نظريات وطنية وعالمية الأبعاد.

من جهته، يعتبر آدم سميث من أوائل من هاجم الفلسفة المركنتالية عبر دعوته الدولة للكف عن التدخل في النشاطات الاقتصادية، وإلى فصل السياسات الاقتصادية الداخلية عن تلك الخارجية كمنطلقين رئيسين للحياة الاجتماعية. وقد نادى سميث ـ عبر سلسلة من المؤلفات ـ إلى رفض المركنتالية التجارية مشدداً على أهمية القدرة الإنتاجية كمقياس لثروة الأمم، وعلى أهمية وسائل الإنتاج من أدوات وسلع رأسمالية خصوصاً العمالة التي تتضح قيمتها من إسهامها في العملية الإنتاجية. ورأى سميث أن الفعالية الاقتصادية في الدولة تزداد كثيراً عبر التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل، ورأى أن تكف الدولة عن حماية الزراعة والسيطرة على الاقتصاد؛ لأن ذلك يضر بالنمو الاقتصادي. فثروة الدولة تزيد وبالتالي قوتها وأمنها إن لم تتدخل في النشاطات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات مستهلكين ومنتجين، وطالما تبنت مبدأ حرية التجارة الداخلية والخارجية وأزالت العقبات قي طريق تحقيق ذلك. فحرية التجارة هي ما يزيد من الفعالية الاقتصادية للدولة في نهاية الأمر.

كذلك، ظهر منذ أوائل القرن التاسع عشر اقتصادي آخر هو ديفيد ريكاردو الذي أيد حرية التجارة (مصالح الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار) وعدم تدخل الدولة، ونسب إليه وضع قانون (الميزة المقارنة). وطبقاً لهذا القانون فإن توزيع عناصر الإنتاج أي الأرض والعمالة ورأس المال والإدارة ينبغي أن يحفز حيثما تقل تكلفتها وتثبت فعاليتها وعلى الدولة ألا تتدخل في هذه العناصر أو توجه قوى العرض والطلب في السوق. كما ينبغي عليها ألا تضع العقبات أمام التجارة الدولية من خلال فرض التعريفات والإجراءات الحمائية، التي وضعت لصالح الإنتاج الزراعي وخدمة ملاك الأراضي والطبقة الأرستقراطية. فحرية التجارة تشجع التخصص الوطني للقطاعات الاقتصادية المنتجة اعتماداً على مبدأ الميزة المقارنة، وفي هذا منفعة كبيرة للإنتاج الكلي في الدولة؛ لذا على الدولة أن تسمح وتشجع

حرية التبادلات التجارية للأفراد والمؤسسات الوطنية مع أنحاء العالم الأخرى[٩].

تماشت هذه الأفكار الاقتصادية الليبرالية مع تلك الفلسفية والسياسية التي انتشرت في القرن الثامن عشر أيضًا، التي تناولت وضع الفرد كمواطن في الدولة القومية المستقلة ذات السيادة. فإلى جانب الأفكار والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية السائدة، أثرت آراء مفكرين مثل: جون لوك، وجان جاك روسو (ومن بعدهما مفكرون أمثال: جون ستيوارت ميل، وإيمانويل كانت) تأثيرًا مهمًا فيما أطلق عليه مسمى (الليبرالية الكلاسيكية) ومن أبرز ما دعت إليه هذه الأفكار الليبرالية: حرية الفرد وحقوقه الطبيعية، والعقد الاجتماعي بينه وبين السلطة، سيادة الشعب وحق الشعوب في تقرير مصيرها وانتخابها للحكومة التي تمثلها. من هنا أصبح الترابط بين حقوق وحرية الفرد الاقتصادية وتلك السياسية أمرًا واضحًا يترسخ باستمرار خصوصًا في ضوء ما ينبغي للدولة أن تفعله أو لا تفعله على هذين الصعيدين.

رابعًا: الفكر الماركسي والثورة الصناعية

من الأمور الثابتة تاريخيًا في هذه الفترة، أن الدولة القومية أصبحت فكرًا وممارسة أساس التنظيم الدولي، وذلك حين تجذرت القناعة بأنها مبنية على وحدة الأرض والشعب وخصوصية الثقافة والحكم. كذلك، وإذا كان نمو وتمدد الرأسمالية وانتشار التصنيع وتزايد لا مركزية التنافس العسكري بين القوى الكبرى قد أوجد وبلور النظام السياسي الدولي، فإن تطور نظريات أو مفاهيم تركز على أسباب وخصائص قوة الدولة الحديثة وارتباطها إيجابًا أو سلبًا بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان أمرًا منطقيًا.

ورغم نسبة جذور الدولة القومية الأوروبية إلى عصر النهضة بشكل رئيس، فإن قيام الثورة الصناعية وما تبعها من تغييرات جذرية كان معلمًا بارزًا ـ كما أشير إليه بالفصل السابق ـ في التفريق ما بين القيم والمؤسسات والمجتمعات التقليدية وجلها

زراعي أو ضعيف الصناعة، على اعتبار أنها مجتمعات ما قبل التصنيع أو التحديث (Pre-Modern) والمجتمعات الصناعية أي: الحديثة (Modernized Societies) فالمجتمعات الحديثة تتميز باقتصاد فعال ومزدهر وبخصائص سياسية وثقافية واجتماعية لا تعوق تنمية وتطور المجتمع بقيمه المتعددة ووسائله المختلفة. ورغم غلبة الفكر الليبرالي السياسي والاقتصادي في هذه الفترة، فقد ظهرت نظريات ومدارس فكرية كان لها أثرها على الساحة الدولية لأمد طويل، ومن أبرز هذه المدارس المدرسة الماركسية التي تطورت منذ منتصف القرن التاسع عشر على أيدي كل من: كارل ماركس وفردريك إنجلز، ثم تبلورت كواقع عملي بل وتحولت في بعض أبعادها إثر الثورة البلشفية عام ١٩١٧م التي قضت على النظام القيصري وتسلمت السلطة في روسيا.

باختصار شديد، بني الفكر الماركسي على ما نادى به الألماني ماركس نتيجة ما رآه من عواقب الثورة الصناعية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. فقد رفض ماركس الأهداف الليبرالية بما في ذلك السيادة الشعبية وحكم الأغلبية، ونادى بدلا من ذلك بالسيطرة المركزية للشعب على وسائل الإنتاج؛ لمنع استغلال الطبقة العاملة (ويقصد بها هنا العمالة في المصانع التي انتشرت نتيجة الثورة الصناعية بشكل أساسي) الناجم عن الرأسمالية والنظام الرأسمالي. فبالنسبة له، لا يمكن التخلص من شرور الرأسمالية عبر الإصلاح ولكن فقط من خلال التدمير الكامل للاقتصاد والمجتمع الرأسمالي [١٠].

وقد شدد ماركس على أن الرأسمالية غير عادلة ومصيرها الفناء بسبب تناقضات مقوماتها، وينبغي التخلص منها، لأن هذا هو ما يُوجد مجتمعًا جديدًا لا مكان للطبقية فيه، فالمجتمع ينبغي أن تمتلك فيه الطبقة العاملة وسائل الإنتاج والقوة السياسية ثم تختفي فيه الدولة القومية وكذلك القومية نفسها. إن الدولة الرأسمالية ـ برأي ماركس ـ كيان غير مشروع، وسيطرة البرجوازيين على الاقتصاد

عبر السيطرة على وسائل الإنتاج يتيح لهم السيطرة السياسية؛ لأن الاقتصاد هو عماد السياسة؛ لذلك ينبغي إنهاء دور البرجوازيين وسيطرتهم على الدولة الرأسمالية؛ لأنها أداة لخدمة مصالحهم على حساب مصالح الطبقة العاملة[١١].

خامساً: الاقتصاد الدولي منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

حفل القرن التاسع عشر بالعديد من التطورات التي شكلت معالم مهمة في تطور المجتمع الدولي سياسيًا، اقتصاديًا، فكريًا، وحضاريًا، حيث قامت الدول الأقوى في أوروبا وفي طليعتها بريطانيا - أولا - بتقسيم القارة سياسيًا وجغرافيًا طبقًا لمصالحها، ثم نسقت الأمر نفسه فيما بينها بعد ذلك بالنسبة للدول والمناطق الأخرى في العالم خصوصًا في آسيا وأفريقيا، وبذلك تحول النظام الأوروبي - فعليًا - إلى نظام للعالم أجمع. وقد واكب هذا التنسيق الأوروبي في الفترة نفسها لإيجاد وتطوير المنظمات والهيئات (الدولية) التي تخدم الدول الأوروبية في مجالات تعنى بأمور المواصلات والاتصالات والملاحة النهرية والصحة والبريد إلى ما هنالك.

رغم هذه التطورات والاستقرار النسبي في العلاقات نتيجة التمسك بميزان القوى والأمر الواقع الذي يعكس محورية بريطانيا كقوة سياسية وعسكرية واقتصادية، إلا أن وصول التكنولوجيا والثورة الصناعية إلى ذروتها في هذا القرن أدى إلى قيام تنافس شديد على الصعيدين التجاري والصناعي[١٢].

كذلك، وفي حين زاد عدد سكان أوروبا بحلول منتصف القرن التاسع عشر؛ نتيجة انخفاض عدد الوفيات وتقدم الطب والعلوم الطبية والرعاية الصحية، فإن انتشار الثورة الصناعية وصل إلى الحد الذي فاقت به قيمة المنتجات الصناعية عام ١٨٥٩م قيمة المنتجات الزراعية الدولية، كما عززت الثورة الصناعية بوضوح دور المؤسسات الاقتصادية الخاصة كالشركات الكبيرة والبنوك التي أصبح لها ولرجالها ولطبقة الصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال الريادة الاقتصادية في مختلف الدول الغنية - رغم وجود وقوة المؤسسات الحكومية القائمة.

ومما لا شك فيه أن قوة بريطانيا الصناعية والتجارية قد انعكست في قوتها السياسية والعسكرية وامتداد امبراطوريتها الاستعمارية في أنحاء العالم، وإذا كانت سطوة بريطانيا قد تجلت عالميًا فيما سمي السلام البريطاني [PAX BRITANICA] بين دوله وكياناته، فإن سطوتها الاقتصادية المبنية على الاقتصاد المفتوح وحرية التجارة وتقسيم العملية الإنتاجية من رأسمال ومعرفة وعمالة ومواد خام أصبحت مثالا يحتذى به من قِبَل الدول القوية الأخرى.

لقد استطاعت بريطانيا فرض مبدأ حرية التجارة الدولية دون قيود أو ضرائب، والتزمت بإزالة أي عوائق على تجارتها استيرادًا وتصديرًا وأقامت نظمًا للصرف والتبادل لتجارتها وصناعتها المحلية وللمواد الخام المستوردة، بحيث أصبحت لندن المركز المصرفي والمالي للعالم والمحرك الأساسي للدمج الاقتصادي بين أرجائه كافة.

كذلك، أدى ازدهار الصناعة والإنتاج والتبادل التجاري إلى تقوية ظاهرة الاعتمادية المتبادلة لا بين الدول الأوروبية أو بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل بين هذه الدول والدول والمناطق الأخرى في العالم. ومع نهاية القرن وازدياد حركة التصنيع في أوروبا وأمريكا كان دخل الدول الغنية مقارنة بالفقيرة حوالي الضعف، وفي حين أسهمت الثورة الصناعية في التحسن الملموس في نوعية معيشة وحياة الأفراد في الدول الغنية والقوية، إلا أن انتشارها لمناطق العالم الأخرى لم يتم وهو ما أبرز منذ ذلك الوقت بداية الهوة بين ما يعتبر اليوم دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية الفقيرة.

لقد صاحب الاعتمادية المتبادلة في ظل الهيمنة البريطانية العالمية حقيقة ثابتة وهي أن موارد ما يسمى اليوم العالم الثالث لعبت دوراً في تطوير ودمج مختلف مقومات الاقتصاد الدولي؛ كي يصبح عالميًا بالفعالية نفسها التي أسهمت فيه بازدهار اقتصادات الدول الكبرى وخصوصاً الأوروبية. وتشير السجلات التاريخية لبعض الدول والشعوب أن الامبراطوريات الاستعمارية كالبريطانية والإسبانية

والبرتغالية والهولندية، إضافة إلى سجلات بعض الأمم الأفريقية (خصوصًا غرب هذه القارة) إلى أن تلك الامبراطوريات بنيت على (تقسيم العمل) بين عناصر الإنتاج الرئيسة أي: رأس المال والخبرة، العمالة، والمواد الخام.

وعلى سبيل المثال، وبعيداً عن مسألة تمويل النشاط الاقتصادي داخل وخارج الدولة الأوروبية، كان الرقيق يجلبون كرهًا أو شراء من أفريقيا، ثم ينقلون للمستعمرات الأوروبية في الأمريكتين؛ حيث يستخدمون في الزراعة أو في استخراج المواد الخام والمعادن ثم ترسل الحصيلة إلى الدولة الأوروبية التي تقوم بتصنيعها ومن ثم تسويق المنتج وبالذات في المستعمرات التابعة لها.

ومن الجدير بالتنويه أنه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقعت عدة تطورات مهمة على الساحتين الأوروبية والدولية، واستمرت رغم نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م بل وحتى الثلث الأول من القرن العشرين، فمن جهة، هبت موجة من التنافس الأوروبي بشكل رئيس على بناء أو توسيع الامبراطوريات القائمة وخصوصًا في أفريقيا وآسيا، وهو ما أدى إلى أن يشهد الاقتصاد العالمي توسعًا كبيرًا نتيجة لهذا التنافس الذي أطلق عليه مسمى الامبريالية الجديدة. لقد وضح أن العديد من المناطق والأقاليم داخل الدول الأوروبية وكذلك خارج أوروبا أصبح يتخصص في إنتاج أنواع معينة من السلع الصناعية والمواد الخام والمنتجات الغذائية، ومع نهاية القرن كان الاقتصاد العالمي عمومًا مرتبطًا وبقوة بالامبراطوريات الاستعمارية.

ترسخ هذا الاتجاه الاستعماري بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الأولى حين تقاسم المنتصرون أراضي ألمانيا القيصرية والدولة العثمانية اللتين هزمتا في هذه الحرب، وجرى دمج الأراضي و(الاقتصادات) التابعة لهما بالدول المنتصرة التي كرست هيمنتها على أسس ثنائية أو من خلال نظامي الانتداب والوصاية اللذين وضعتهما عصبة الأمم بعد إنشائها عام ١٩١٩م. ونتيجة لهذه الحرب أيضًا ضعفت

الهيمنة البريطانية على العالم وبالتالي بدأ تفكك اندماج الاقتصاد العالمي كما تراجعت التجارة الحرة إلى أن توقفت تمامًا في نهاية عقد العشرينيات(١٣).

من جانب آخر، وفي ظل الحرب العالمية الأولى أخذ الفكر الماركسي جرعة مقوية، نتيجة التوجهات الجديدة التي سعت إلى تفسير وتبرير المبادئ التي قام عليها هذا الفكر، بحيث تم انتقاله إلى مرحلة جديدة أدت بالضرورة إلى توسعة مضامينه وشموليته. فمن ناحية، كان من الجلي أن الماركسية والفكر الشيوعي اكتسبا زخمًا نتيجة إخفاق مقولة الليبراليين في أوروبا والعالم إثر هذه الحرب من أن الدول الديمقراطية لا تتحارب مع بعضها البعض. كذلك، تولد قبول واسع لفكرة أن هذه الكارثة التي أصابت الإنسانية في كل مكان كانت نتيجة للتنافس بين الامبراطوريات الاستعمارية على الموارد والأسواق والنفوذ في أوروبا وخارجها.

وقد تمكن الماركسيون من الترويج لآرائهم بقوة بعد الثورة البلشفية التي وقعت في روسيا أثناء الحرب وتزعم لينين روسيا سياسيًا وفكريًا، ومن ثم إعلانها الاتحاد السوفيتي فيما بعد. وقد طرح لينين نظريته الخاصة بالامبريالية التي شكلت انعطافًا في كثير من جوانبها عن الفكر التقليدي الذي طرحه كل من ماركس وإنجلز فيما مضى. فمن جهة، أوضح لينين أن الامبريالية هي الرأسمالية في أقصى تطورها حيث الإنتاجية ورأس المال، قد أصبحت بيد الاحتكارات التي تقاسمت الاقتصاد العالمي فيما بينها، فيما وزعت أراضي العالم بين الدول القوية.

ورأى لينين من ناحية أخرى أن الرأسمالية الأوروبية كانت تستثمر في المستعمرات؛ كي تحصل على أكبر ربح ممكن، ومن ثم استغلت هذه الأرباح الطائلة لشراء رضا الطبقة العاملة في دولها. وحيث إن مناطق العالم التي لم تستعمر أصبحت قليلة جدًا بعد الهجمة الاستعمارية الأوروبية، فإن التوسع الامبريالي لم يكن ليتم إلا على حساب الدول الاستعمارية بعضها البعض. لذا فالتنافس بين الدول الإمبريالية لا بد أن يقود إلى الحروب؛ لأن الامبريالية

والاستعمار هما نتيجة للاحتكارات الرأسمالية التي تدفع بهذا الاتجاه (١٤).

إن الحرب العالمية الأولى برأي لينين، ثم ما تبعها من أحداث وعواقب كان نتيجة عدم المساواة في العالم وتنافس القوى الرأسمالية العالمية على الثروات والأسواق. وقد رأى الكثيرون أن تركيز لينين بوجه خاص والماركسية بوجه عام على مسألة استغلال الدول الامبريالية - الصناعية للشعوب الضعيفة ذات المصادر الخام ليست أساس منظور انقسام العالم إلى دول الشمال الغني والجنوب الفقير فحسب، بل أثر كثيراً أيضا في توجهات العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وقد أصبحت أفكار لينين الخاصة بوجود قوى محتكرة رئيسة ودول مستضعفة هامشية أساسًا لبعض نظريات العلاقات الدولية وفي طليعتها نظرية النظام العالمي أو ما يُعرف بالإنجليزية World System Theory التي كان من أبرز دعاتها إيمانويل واليرستين Immanuel Wallerstein التي أصبحت لها صور متعددة وتطبيقات متنوعة فيما بعد.

واستطراداً لتفسيره للامبريالية دعا لينين والماركسيون من بعده مثل ستالين الذي تسلم حكم الاتحاد السوفيتي بعد لينين إلى نظم اقتصادية جديدة تكافح الرأسمالية وشرورها كالاقتصاد الموجه المسيطر عليه من الطبقة العاملة بقيادة الحزب الشيوعي، لتحقيق المساواة داخل المجتمع والديمقراطية الحقيقية ثم السلام بين الأمم. فالتنافس بين الرأسماليين في المجتمعات الرأسمالية ومن ثم بين الدول الرأسمالية ذاتها هو ما أدى وسيؤدي للنزاعات والحروب في العالم وبالتالي إلى سقوط النظام الرأسمالي ذاته.

وفي عام ١٩٢٩م أيضًا، ظهر مدى تراجع الاعتمادية المتبادلة على مستوى العالم حين وصل سوء الأوضاع الاقتصادية الدولية إلى حد تدهورت فيه ثم انهارت أسواق البورصة العالمية وانتشرت أزمة كساد خانقة وبطالة في معظم دول العالم، مما نجمت عنه عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية في كل مكان تقريباً. وقد دفع

سوء الأحوال الاقتصادية العالمية العديد من كبار الاقتصاديين مثل البريطاني جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) إلى البحث عن السبل التي تجنب وقوع هذه الكوارث العالمية ثانية، وهو ما تجلى حين بحثت آراؤه وتبلورت عند مناقشة طبيعة النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

عمومًا، كان عقد الثلاثينيات من القرن العشرين فترة مميزة بكافة المعايير، فقد بلغ عدد سكان العالم بليوني نسمة بعد أن كان بليونًا عام ١٨٣٠م وارتفع عدد الدول الأوروبية من ١٥ دولة قبل الحرب العالمية الأولى إلى ٣٥ دولة، حيث استمر هذا التزايد بحيث وصل عدد دول العالم التي أصبحت جزءًا من النظام السياسي الدولي في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل إلى ٦٥ دولة. وفي هذه الفترة أيضًا تداعت الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العالمي للحد الذي تخلت فيه بريطانيا عام ١٩٣١م عن تغطية الذهب لعملتها وتبعتها أمريكا أيضًا عام ١٩٣٣م، وهو ما أدى لانخفاض قيمة الدولار والجنيه الاسترليني، كما لجأت عدة دول إلى فرض إجراءات حمائية لمنتجاتها واقتصاداتها، مما زاد مصاعب اندماج السوق الوطنية بالاقتصاد العالمي (١٥).

أخيرًا، ومع قرب نهاية الحرب، وقع حدث بارز على الساحة الدولية عام ١٩٤٤م، حين عقد اجتماع ضم ٤٤ دولة في بلدة أمريكية تم فيها وضع أسس نظام اقتصادي دولي حر أطلق عليه نظام بريتون وودز. وقد وضع هذا النظام الذي دفعت لتبنيه الولايات المتحدة المقاييس التي تبنى عليها التجارة والمالية الدولية وشمل نظاما للمدفوعات الدولية وصرف العملات بناء على قاعدة ثابتة بأن أونصة الذهب تساوي ٣٥ دولارًا (١٦).

وبعد انتهاء الحرب تبوأت الولايات المتحدة مركزها القيادي للاقتصاد الدولي بدل بريطانيا؛ لكونها أقوى دولة في العالم اقتصاديًا وعسكريًا، وقد أعيد بناء الاقتصاد الدولي في ضوء الهيمنة الأمريكية على أساس الحرية الاقتصادية والتجارة

الحرة وامتنع الاتحاد السوفيتي بزعامة جوزيف ستالين والدول التابعة للمنظومة الشيوعية عن الانضمام لهذه الترتيبات. كذلك اكتسبت المؤسسات الدولية الرئيسة في نظام بريتون وودز مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) أهمية كبيرة ودوراً مميزاً على الساحة الدولية، وهو ما سيتم تناوله في أكثر من موضع لاحقاً.

الفصل الرابع

الاقتصاد الدولي منذ عام ١٩٤٥م وحتى الآن

إلى جانب قيام نظام بريتون وودز، أسفرت الحرب العالمية الثانية عن نتائج عديدة أهمها: دخول العالم عصر الذرة وأسلحة الدمار الشامل، انحسار النفوذ الاستعماري لبعض الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا، بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كدول أعظم على الساحة الدولية، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة بوكالاتها وأجهزتها المتعددة كخلف لعصبة الأمم وكنظام يعنى بالسلم والأمن الدوليين.

وقد دعا نظام الأمم المتحدة إلى نبذ الحرب واستخدام القوة، واعتماد وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية، والتعاون بين الدول الأعضاء في شتى المجالات. وقد شهدت فترة ما بعد هذه الحرب عدة مظاهر مهمة في طليعتها: تبلور نظام دولي ثنائي القطبية مبني على انقسام العالم إلى كتلتين شرقية شيوعية واشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي وغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تحول هذا التكتل إلى مواجهة عالمية الطابع في إطار ما سُمي بالحرب الباردة التي تضمنت جملة من الصراعات والتحالفات العقائدية والسياسية والعسكرية والاقتصادية خصوصاً في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، حيث كانت معظم دولها خاضعة للاستعمار والهيمنة الغربية.

مر الاقتصاد الدولي منذ عام ١٩٤٥م وإنشاء نظام بريتون وودز بثلاث مراحل رئيسة تختلف عن بعضها البعض؛ بسبب التحولات التي أصابت النظام السياسي الدولي والعلاقات الدولية رغم استمرار بعض المتغيرات الاقتصادية التي اتسعت في مداها ومضامينها كماً ونوعاً. بالطبع كانت المرحلة الأولى مرحلة تطبيق نظام بريتون وودز التي امتدت إلى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، أما المرحلة الثانية فانطلقت بعد انتهاء هذا النظام عملياً سنة ١٩٧٣م وامتدت حتى انتهاء

الحرب الباردة وسقوط الكتلة الاشتراكية عام ١٩٩١م أما المرحلة الثالثة فبدأت عام ١٩٩١م وما زالت مستمرة حتى الآن.

المرحلة الأولى: نظام بريتون وودز ١٩٤٥- ١٩٧٣م

كما ذكر آنفًا كان للولايات المتحدة منذ البداية المكانة الأولى اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا في العالم، وبداية ما أطلق عليه الكثيرون وصف (عصر السلام الأمريكي Pax Americana). وقد استحقت أمريكا هذه السمة اقتصاديًا كونها محور التجارة العالمية؛ بسبب حجم ونوعية تجارتها الثنائية الطابع مع الدول الأخرى، وتعدد المؤسسات التي تهيمن عليها كمنظمة الجات أو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الدولية وصندوق النقد الدولي.

سياسيًا، وخلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أفرز تداعي الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية قيام العديد من الدول الجديدة التي عانت اشتداد تنافس الدولتين الأعظم وحلفائهما، وقد ولد (العالم الثالث) أوائل الخمسينيات بعد أن صنف العالم على أساس وجود العالم الأول الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والعالم الثاني وهو الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وقد ضم العالم الثالث الدول الحديثة الاستقلال والموحدة نفسيًا في معارضتها الاستعمار والامبريالية، وكانت تشكو الضعف السياسي والفقر الاقتصادي والتهميش الاجتماعي على الساحة الدولية [1]. وبسبب رفض هذه الدول مجريات وعواقب الحرب الباردة؛ فقد رأت أن تنأى بنفسها عن صراعات الكتلتين عبر إطار يجمعها حيث تمثل ذلك بحركة الحياد الإيجابي التي ولدت عام ١٩٥٥م والتي تطورت وأصبحت تُعرف فيما بعد بـ (حركة عدم الانحياز).

إلى جانب ذلك، ومن منظور اقتصادي، بدأت دول العالم الثالث ـ وفي سياق مساعيها التنموية منذ أوائل الخمسينيات ـ في مطالباتها مؤسسات نظام بريتون وودز وبالذات منظمة الجات بتعديل قواعدها وإجراءاتها للحصول على معاملة

خاصة وتمييزية نظراً لأوضاعها، كما طالبت بإزالة العوائق الحمائية الجمركية أمام منتجاتها الزراعية وصناعات المنسوجات والملابس لديها. لقد سعت الدول النامية لأن يكون لديها صوت أقوى في صنع قرارات هذه المنظمة رغم ما رآه البعض من ضعف مشاركة هذه الدول في جولات مفاوضات الجات، وعلى الأقل حتى أواسط عقد الثمانينيات، حين بدأت جولة مفاوضات الأوروجواي (٢).

وقد شهد العالم في هذه الفترة الكثير من الأزمات التي لعبت الكتلتان الشرقية والغربية دوراً فيها وكان لها تأثير واضح على الاقتصاد والتجارة الدولية، ومن هذه الأزمات: الثورات والحركات الوطنية سواء المؤيدة أو المناهضة لهما في كثير من بقاع العالم والتي ارتبطت ببرامج المساعدات الخارجية بأنواعها للمعسكرين، ثم حرب فيتنام، والنزاعات العربية – الإسرائيلية خصوصاً في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ ثم ١٩٧٣م سواء من حيث تكاليف الحروب أو استخدام سلاح النفط الذي هدد ازدهار وسلامة الاقتصادات الغربية.

وفي حين زاد عدد الدول المستقلة داخل النظام الدولي بنهاية الستينيات إلى حوالي ١٣٠ دولة، فإن دول الجنوب أصبحت هدفاً للاستمالة من قبل الدولتين الأعظم عبر وسائل الترهيب والترغيب، لكن عوامل عدة وضحت وأثرت على مدى نجاح القوى الأعظم في العالم الثالث أهمها:

انتشار الشعور القومي داخل دول الجنوب وحرص هذه الدول على استقلالها وتنميتها، تراجع مفهوم القطبية الثنائية لصالح قطبية متعددة الأطراف سياسياً واقتصادياً في ضوء بروز قوى جديدة على الساحة الدولية كالصين التي امتلكت السلاح النووي وتبنت قضايا العالم الثالث، ثم سعي بعض الدول الكبرى كفرنسا في عهد رئيسها ديغول إلى استقلالية قراراتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

ومن أبرز معالم حقبة الستينيات - في ضوء سعي دول الجنوب بقوة إلى تطوير

نفسها ـ إعلان الأمم المتحدة هذه الفترة بأنها (عقد التنمية الأول) اعترافًا بسعي وحاجة الدول الأعضاء التي أخذت تشكل قوة عددية مهمة للتنمية. كذلك ـ وبالنظر للتنافس السياسي والاستراتيجي والاقتصادي بين الكتلتين الشرقية والغربية وعدم رضا الدول النامية عن أداء مؤسسات بريتون وودز التي كانت تخدم مصالح الدول الغربية المتقدمة بالمقام الأول ـ فقد أتيحت لدول الجنوب فرصة خلق إطار عمل جديد لها تمثل في إيجاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) عام ١٩٦٤م بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد قبلت الدول الغربية هذا الإطار على مضض؛ لخوفها من أن تنضم دول الجنوب للكتلة السوفيتية في معارضتها هيمنة الغرب على نظام ومؤسسات بريتون وودز وبالتالي على الاقتصاد الدولي. لقد شكل هذا بداية ما أطلق عليه البعض مصطلح (دبلوماسية التنمية) التي هدفت إلى التفاوض مع الدول الصناعية المتقدمة وتحسين شروط التعامل معها[٣].

من ناحية أخرى، شهدت هذه الفترة زيادة في قوة بعض المنظمات الاقتصادية في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، كما تعززت أهمية المتغيرات والاعتبارات الاقتصادية في العلاقات الدولية إضافة إلى تنامي قوة ونفوذ المؤسسات الاقتصادية الخاصة كالبنوك والشركات المتعددة الجنسية بدليل ارتفاع حجم التجارة الدولية في مطلع عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٦٣٤ بليون دولار بعد أن كان ١٥٦ بليونًا عام ١٨٨٠م.

ومما لا ريب فيه أن هذه العوامل أسهمت في تلك الفترة في ازدياد تأثير الاعتمادية المتبادلة على مستوى العالم، وهو ما حمل معه نتائج في مقدمتها: زيادة الهوة بين دول الشمال والجنوب، وفتح المجال أمام عودة التركيز على متطلبات قيام الدولة الحديثة [MODERN STATE] وظهور نظريات مثل نظرية التبعية [DEPENDENCY THEORY] صاحبها مطالبات من دول الجنوب داخل وخارج إطار منظومة الأمم المتحدة بضرورة

إيجاد نظام اقتصادي دولي جديد مبني على قيام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب على تنمية نفسها، وفتح الأسواق المهمة لدول الشمال كأسواق منظمة التعاون والتجارة الدولية (OECD) أمام صادرات دول الجنوب، ثم وضع نظم جديدة للاستثمار الدولي وخصوصاً المباشر بشروط لا تكون على حساب دول الجنوب ولصالح مؤسسات ودول الشمال فحسب (٤).

بدأ نظام بريتون وودز في التداعي منذ عقد الستينيات لأسباب عديدة منها:

الكم الهائل من الدولارات الأمريكية المتداولة في العالم التي فاقت حجم تغطيتها بالذهب الموجود لدى الولايات المتحدة، والسياسات المالية الأمريكية التي أسهمت في ارتفاع العجز التجاري، وزيادة الإنفاق الوطني على برامج المساعدات الخارجية المالية والاقتصادية والعسكرية والاقتصادية.

وقد تزامن استمرار العجز في ميزانية الولايات المتحدة مع وجود فائض في ميزانيات الدول المهمة وفي طليعتها الدول الأوروبية الأقوى في السوق الأوروبية المشتركة إضافة إلى اليابان. كما أخذت في هذا الفترة تتجلى قوة الشركات المتعددة الجنسية التي أخذت تتمدد إلى كثير من مناطق العالم، حيث كان انتشارها واستثماراتها لا بداية انتشار ما سُمي بالاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بها، بل أيضاً ولعله الأمر الأبرز، أن الأموال الدولية عبر هذه الاستثمارات أخذت طابعاً عالمياً، وهو ما فصل بالضرورة ما بين رأس المال في القطاع الخاص المستثمر خارج الحدود وبين سيطرة الدولة الكاملة على القطاع المالي سياسياً أو تنظيمياً وقانونياً. ولعل هذا هو ما حتَّم عليها تسهيل ودعم نشاطات مؤسساتها الوطنية في الداخل والخارج (٥).

لعبت تداعيات السياسات الدولية والاقتصادية للولايات المتحدة دوراً مهماً في إسقاط نظام بريتون وودز وتجلى ذلك بعد دخول أمريكا الحرب ضد فيتنام الشمالية عام ١٩٦٨م التي رافقها برنامج الرئيس الأمريكي جونسون ضد التفرقة العنصرية

وإعلانه الحرب على الفقر في بلاده؛ مما فاقم الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي؛ بسبب موقع الولايات المتحدة في الاقتصاد الدولي. ونظراً لاحتمال تدهور قيمة الدولار آنذاك في ضوء انخفاض احتياطي الذهب لدى الولايات المتحدة بشكل كبير، قام خليفة جونسون الرئيس ريتشارد نيكسون في أغسطس ١٩٧١م بوقف التحويل بالسعر الثابت للدولار سواء بالنسبة للذهب أو للعملات الأجنبية، بحيث يصبح سعره خاضعًا للعرض والطلب في السوق. ثم بادرت الولايات المتحدة - نتيجة لأزمة الدولار هذه - إلى الدعوة لعقد اجتماعات دولية متعددة الأطراف لبحث انعكاساتها على التجارة الدولية، وهو ما تحقق فعلا عام ١٩٧٣م في مؤتمر وجولة مفاوضات الجات في طوكيو وكانت السابعة آنذاك في سلسلة مفاوضات هذه المنظمة منذ عام ١٩٤٧م(٦).

لكن تراجع حظوظ الولايات المتحدة الاقتصادية آنئذٍ لم يعنِ سقوط هيمنتها على الاقتصاد الدولي إذ استمر نفوذها عبر سيطرتها على مقدرات وسياسات مؤسسات بريتون وودز المهمة أي البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي. ومع أن هذا التعويم أصبح رسميًا عام ١٩٧٣م إلا أن كثيراً من الاقتصاديين رأوا أن الحرب العربية - الإسرائيلية أواخر هذا العام والحظر النفطي الذي صاحبها، إضافة إلى الركود المستشري آنئذٍ في كثير من الاقتصادات المتقدمة واتباع السياسات الحمائية في كثير من دول العالم؛ شكلت بمجموعها نقاط تحول مهمة في تطور الاقتصاد الدولي مما دفع إلى عقد جولة مفاوضات طوكيو وبالتالي دخول المجتمع الدولي مرحلة ما بعد نظام بريتون وودز الذي كان بحكم المنتهي.

من ناحية أخرى، شكل استخدام الدول العربية النفطية الحظر البترولي ضد إسرائيل وأنصارها نقلة نوعية لإثباته قدرة بعض دول العالم الثالث على تسخير مواردها المهمة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية إن شاءت. وقد دلل الحظر الناجح والمؤثر على مركز القوة المطلق للدول الأعظم والكبرى على أن المفهوم

التقليدي لقوة الدولة استناداً للقوى البشرية والصناعية والعسكرية قد تضعضع في مواجهة الأهمية المتصاعدة للعناصر الاقتصادية في العلاقات الدولية وتأثير ظاهرة الاعتمادية المتبادلة. فقد أكرهت الدول الأعظم والكبرى بعد هذه الحرب على تجديد اهتمامها في أمور لم تنل أهمية مستحقة في ظل الحرب الباردة كقضايا التنمية ونقل التكنولوجيا وشروط المبادلات التجارية والمساعدات الخارجية، كما أنها شجعت دول الجنوب التي تملك موارد مهمة على السيطرة على مواردها كي تحذوا حذو الدول النفطية.

تم التخلي عن نظام بريتون وودز رسميًا عام ١٩٧٣م وقد دلت الحرب العربية – الإسرائيلية والحظر النفطي الذي صاحبها على أهمية توافر موارد الطاقة وأسعارها على الدول المصدرة والمستهلكة بحد سواء، وعلى مدى تأثر الدول كافة بالأزمات الاقتصادية المهمة على الساحة الدولية. فالولايات المتحدة مثلا (ومعظم حلفائها الغربيين كذلك) تأثرت اقتصاديًا بانقطاع النفط؛ لأنها كانت تعتمد على الأسواق الخارجية، لتلبية نصف متطلباتها الاستهلاكية من المواد الخام عمومًا، أما الاتحاد السوفيتي، الدولة الأعظم الأخرى، فقد كان يستورد هو الآخر ما لا يقل عن ربع حاجاته الغذائية من القمح والحبوب من أسواق العالم المختلفة.

وفيما تشجعت الدول النامية للحد الذي دفعها لإنشاء (مجموعة ٧٧) عام ١٩٧٥م بحثًا عن العدالة الاقتصادية[٧]، إلا أن نتائج ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ظهرت بعد فترة قصيرة وظهر معها مشكلة فرضت نفسها على الاقتصاد العالمي عمومًا، وعلى دول الجنوب بشكل خاص، وهي مشكلة المديونية الدولية التي تصاعدت تدريجيًا بسبب ضعف اقتصادات الدول النامية المزمن، وعجز هذه الدول كافة حتى عن سداد فوائد تلك القروض.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد بريتون وودز ١٩٧٣- ١٩٩١م

من أبرز مميزات هذه الفترة تراجع الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة على الاقتصاد

الدولي الرأسمالي الطابع وتحوله إلى اقتصاد متعدد القطبية، رغم بقاء الهيمنة الأمريكية على المؤسسات التي وجدت في ظل هذا النظام، واستمرت بعد انهياره، ثم تعرض الاقتصاد الدولي إلى هزات كبيرة متتالية. فارتفاع أسعار الطاقة إثر الحظر البترولي عام ١٩٧٣م سبب ثراء الدول المصدرة للنفط، ونقل الثراء الذي يوازي ضريبة تتراوح ما بين ٢-٣ ٪ على الدخل القومي للدول المتقدمة إلى الدول النفطية؛ مما أثر على معدلات النمو في كلا الطرفين ووفر أموالا كثيرة بين يدي هذه الأخيرة، انتهت كميات كبيرة منها لدى المصارف والمؤسسات المالية الخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان (٨). وفي ضوء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية آنذاك، أخذت المصارف والمؤسسات المالية المتخمة بالأموال تبحث عن فرص استثمارية في الدول النامية الأخرى، وهو ما بدأ سهلا وانتشر ثم انتهى بخلق مشكلة المديونية التي ما تزال قائمة إلى الآن.

ورغم أن مشكلة المديونية تتطلب بحثًا أكثر عمقًا مما توفره هذه الدراسة، إلا أن بالإمكان القول إن أهم ما وضح في هذه الفترة وبالذات في الثمانينيات هو أن عجز الدول النامية عن السداد أوقع العديد من المؤسسات المالية الغربية - المتعددة الجنسية في ورطات وضعتها في مآزق هددت بإفلاس بعضها. وقد دفع هذا الأمر العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات أحادية أو جماعية والاستعانة بالمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الأزمة حفاظًا على تلك المؤسسات الخاصة، ومنعًا للدول المدينة من الانهيار المالي والاقتصادي وما قد يتبع ذلك من عواقب وتداعيات على أكثر من صعيد.

كذلك، تميزت هذه الفترة بالازدهار الملحوظ لتكنولوجيا (ثورة) الاتصالات والمعلومات، وهو ما أوجد مؤشرات وحقائق اقتصادية جديدة، وأعطى أنصار العولمة الذخيرة التي يحتاجونها للقول بوجود فجر جديد يغطي البسيطة هو فجر العولمة.

ولعل ما شجع هذا التوجه، هو أنه رغم تمكن الدول من اتباع سياسات اقتصادية وطنية تتمتع بالاستقلالية لدرجة كبيرة إلا أن متطلبات الاقتصاد العالمي الطابع كانت ذات تأثير واضح على هذه السياسات في ميادين التجارة والمالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر [FDI- Foreign Direct Investment] والتحول في طبيعة أدواته الرئيسة أي: الشركات المتعددة الجنسية [Multinational Corporations- MNCs].

لقد تغيرت في هذه الفترة مقومات وأساليب عمل هذه الشركات نتيجة دمج عملياتها الإنتاجية والتجارية وهيكلية رأسمالها بشكل حولها في رأي بعض الاقتصاديين إلى مؤسسات بصفات جديدة هي المؤسسات عبر القومية [Transnational Enterprises TNEs].

وقد رأى البعض أن هذا التغير والتحولات المصاحبة له، أدى إلى زيادة ملحوظة في الطبيعة الاندماجية للاقتصاد العالمي، بحيث كان لثورة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال أثرها في التوسع المضطرد في حجم التجارة الدولية الذي وصل عام ١٩٩٣م - حسب بعض التقديرات - إلى ٨ تريليونات دولار (٩). فالزيادة الواضحة في هذا الحجم كانت بالضرورة نتيجة للاندماج وأسسه البنيوية المتمثلة في ازدياد سرعة انتقال التكنولوجيا عبر الحدود وإسهامها في تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونضوج الأسواق العالمية الخاصة بالتمويل والعملات والأسهم والسندات والأوراق المالية، إضافة للعديد من المنتجات والمشتقات المالية الجديدة.

دلت الطبيعة الاقتصادية لهذا الاندماج وغيرها من الأسباب على وجود شبكة من الاعتمادية المتبادلة بين الأسواق الوطنية والعالمية، حيث انعكس ذلك من خلال أمرين: الأول: أن وقوع حدث في دولة ما أو سوق معينة قد يؤثر على نشاطات الأسواق في أماكن أخرى من العالم، والثاني: هو وضوح تلاقي أسعار السلع والخدمات ورأس المال بين الأسواق الداخلية والخارجية للدول كافة(١٠). ورغم أن

البعض رأى أن مسألة الاندماج والسوق العالمية الواحدة هي مسألة خيالية تفتقر إلى اتساق مضامين وأبعاد متغيراتها كافة[11] إلا أنه نتيجة لهذه الوقائع رأى أنصار العولمة بالطبع أن العولمة هي السبب في ذلك وأن هناك نظامًا ماليًا جديدًا يعتمد على الثورة التكنولوجية ويشكل المحور الأساسي للاقتصاد العالمي الرأسمالي.

من ناحية أخرى، أعلن في الثمانينيات من قبل الأمم المتحدة عقد التنمية الثالث، وقد دللت الأحداث الدولية بمختلف مضامينها على كونه حقبة زمنية شهدت الكثير من التطورات المهمة التي أثرت على الدول الكبرى والصغرى على حد سواء وفي مختلف الميادين. فمن جانب، ورغم حدوث انفراج في العلاقات بين الدولتين الأعظم في عقد السبعينيات بدليل المفاوضات والاتفاقيات الخاصة بقضايا مثل الحد من التسلح ونشر وانتشار الأسلحة البالستية والنووية، إلا أن ذلك تغير إثر انتخاب رونالد ريجان لرئاسة أمريكا عام ١٩٨٠م وإعلانه الحرب على (امبراطورية الشر) أي الاتحاد السوفيتي واعتماده المواجهة العقائدية والسياسية والاستراتيجية معه سبيلا للتعامل. وقد أدخلت هذه الاستراتيجية البلدين في سباق كبير ومكلف للتسلح كما أسقطت العديد من الاتفاقات المهمة المعقودة فعلا بحيث دخل النظام السياسي الدولي مرحلة توتر جديدة، انعكست في السياسات والخطوات العملية السياسية والعسكرية والاقتصادية المكلفة والمتبادلة بين الطرفين.

كذلك، وبعد وصوله للحكم عام ١٩٨٥م كما سلف، دعا ميخائيل جورباتشوف القيادة والاتحاد السوفيتي إلى الانفتاح وإعادة هيكلة النظامين السياسي والاقتصادي السوفيتي، وهو ما أثار حماسة أنصار الرأسمالية ودعاة العولمة خصوصًا منذ عام ١٩٨٨م بأن سقوط الفكر الماركسي والنظام الشيوعي داخل الاتحاد السوفيتي ومنظومته قد بدأ فعلا.

في الوقت نفسه، كان الاقتصاد الدولي في حالة ملموسة من الفوضى نتيجة الخلافات على سياسات الدعم والحماية المتبادلة داخل دول المعسكر الغربي ذاته وعلى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الكتلتين الشرقية والغربية. وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تراجعاً كبيراً في اقتصادات كثير من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فرضت بعض القضايا المزمنة نفسها على العلاقات بين دول الشمال والجنوب وتمثلت - بشكل أساسي - في العديد من المسائل الخلافية مثل: الاعتمادية المتبادلة، المديونية والتنمية المستدامة المتصلة باستغلال الموارد وضرورة توافرها لأجيال المستقبل، البيئة، الحاجة لفتح أسواق دول الشمال أمام منتجات دول الجنوب، وتسهيل الحصول على التكنولوجيا ورؤوس الأموال والاستثمارات الغربية الحكومية وغير الحكومية بشروط منصفة. كذلك، كانت كثير من دول العالم الثالث تواجه مشاكل مستمرة كعدم الاستقرار السياسي والإرهاب والحروب العرقية والطائفية والمعاناة من الفقر والمجاعات والأمراض والتلوث البيئي والتصحر والانفجار السكاني إلى ما هنالك.

لكن الأمر الأهم في هذه الحقبة الزمنية، وعلى الأقل من منظور دعاة العولمة أن انتشار تكنولوجيات أو ثورات الاتصالات والمعلومات كان له تأثيرات كبيرة على كثير من المجتمعات والدول في مختلف أرجاء العالم. وإذا كانت ثورة الاتصالات تجلت في تنوع وسرعة وسائل الاتصال وبالذات بين المجتمعات الغنية والقوية، فإن الأهم من ذلك كان الخفض الكبير في تكلفة الاتصالات، الذي حفز على نقل المعلومات وجعل كمية المبثوث منها بلا حدود مما أسهم أيضاً في نمو التجارة والمؤسسات التجارية الدولية[١٢].

وقد تسبب هذا الانتشار والاستخدام الموسع لهذه التكنولوجيات في وصف ما جرى على أنه ثورة صناعية ثالثة نظراً لانعكاساتها الدولية على الصعيدين المالي والاقتصادي وبالذات في أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية، واليابان. وقد اتضح

مثلا، أنه لا بد من وجود المزيد من التحرر الاقتصادي للسماح بنمو التجارة وأدواتها الجديدة إذ إن انفجار المعلومات وتطور تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات سمح بإجراء المضاربات النقدية الفورية وبانتشار تداول الأوراق والسندات المالية الآنية والمستقبلية على مدار اليوم بين الأسواق المالية الرئيسة في مختلف أرجاء العالم. كذلك أثرت التغيرات البنيوية العميقة التي أسهمت في (عولمة) البنى الاقتصادية في العالم عبر تسهيل عمليات الاتصال، التبادل، والتداول، وهو ما دفع إلى حدوث تغييرات جذرية في مضامين التكنولوجيا ومؤسساتها، وإلى سرعة تطوير أنظمة وطرق إنتاجية مرنة أصابت الصناعات الجديدة والقديمة على حد سواء، وذلك إلى نمو قطاع الخدمات بشكل كبير وأخذه حيزاً متنامياً في الاقتصادات المتقدمة والتجارة العالمية ومن الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول.

ويقصد بالخدمات هنا النشاطات التي تتعلق بالتجارة بما في ذلك النشاطات في ميادين المصارف والتأمين والنقل وخدمات الاستشارات التي يقدمها المختصون في الأعمال التجارية والمالية والقانون والهندسة والطب... إلخ. كما يضم بالضرورة أيضا العديد من المجالات الصناعية والثقافية والتاريخية واللغوية والفنية والدينية وغيرها، ومما يلفت الانتباه حقيقة أنه إذا كان نمو قطاع الخدمات وخصوصاً في ميدان النشاطات المالية والمصرفية الدولية كان في طليعة ما جسدته الثورة الصناعية الثالثة، فقد شكل هذا القطاع المحور الأهم في تبريرات دعاة العولمة وأنصارها.

لم يأت التوسع في قطاع الخدمات من فراغ، فقد بدأ يظهر بقوة منذ السبعينيات من القرن العشرين، حين ساهمت زيادة أسعار النفط في تكوين الكثير من رؤوس الأموال لدى الدول المصدرة للبترول خاصة، وضخ الكثير منها في الأسواق المالية الدولية. وقد أشارت التقديرات إلى أن الرقم وصل آنذاك إلى ١٨٠٠ بليون دولار، كما أن قيمة نسبة النشاطات المصرفية الدولية من الناتج العالمي الإجمالي ارتفعت من ١بالمائة عام ١٩٧٠م إلى ١٨ بالمائة عام ١٩٩٠م فيما

ارتفعت قيمة الأسواق المالية خلال الثمانينيات بما نسبته ستة أضعاف وبمقدار يومي وصل إلى خمسين ضعفًا لمقدار قيمة أسواق السلع(١٣). لكن هذا التوسع الاقتصادي وخصوصًا بعد تحرير الأسواق فرض الكثير من الحقائق أهمها: ازدياد مصاعب مختلف الدول في وضع التنظيمات التي تضمن سيطرتها التامة على مجريات الأمور.

من ناحية أخرى، أثر تحرير التجارة والتخلي عن قاعدة التغطية بالذهب وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على السياسات والسيادة الوطنية، في وقت أخذت تزداد فيه قدرات وقوة المؤسسات الفاعلة غير الحكومية داخل الدولة وخارجها، بينما تعين على الدولة وفي نفس هذا السياق أن تتدخل لحماية اقتصاداتها وحماية الملكية الوطنية بأنواعها. ولعل المفارقة هي أنه في حين يتطلب تحرير التجارة والأسواق التفاوض بين الدول على الإجراءات الملائمة لعلاقاتها البينية سواء تعلقت بالتراخيص الإنتاجية أو متطلبات التسجيل أو العقبات الحمائية أو الضرائب وخلافه، فإنها وقفت عاجزة في أحيان كثيرة عن متابعة النشاطات المالية الفورية في الأسواق المالية، وهو ما أدى إلى تحكم هذه الأسواق في الضوابط المالية لبعض الدول أحيانًا كثيرة، بل وفي صنع القرار الوطني نفسه. ولعل هذه الظاهرة أيضاً هي ما دفع للقول بأن الدولة ومن خلال تفاوضها واتفاقها مع الدول الأخرى أو مع المؤسسات الدولية، كانت أقوى تأثيراً في الخارج منها في الداخل في بعض النشاطات الاقتصادية الوطنية(١٤).

المرحلة الثالثة: الاقتصاد الدولي الرأسمالي بعد عام ١٩٩١م

بدأت هذه الفترة عمليًا مع بداية تحلل النظم الاشتراكية وازدهار العديد من الدول كنمور آسيا وانتشار النظم الرأسمالية وأسواقها في معظم أنحاء العالم. وقد شكلت بداية التسعينيات ـ في نظر أنصار العولمة ـ الفترة الذهبية بالنسبة لهم حين أدت تكنولوجيات الاتصال ومعالجة وحفظ وبث البيانات إلى تصغير المسافات

وزيادة حجم وتواتر انتقال الأفكار والأموال والمنتجات المالية والسلع والخدمات والبشر. فالعمليات المالية العالمية الطابع كالتعامل المصرفي عبر الوسائل الالكترونية مثلا اتسعت بشكل مذهل، ورغم كونها تقليدياً تتبع وتدعم توسع التبادلات التجارية، فقد أصبح من الواضح أن حجم التحركات الذاتية لرأس المال وكذلك المنتجات والخدمات المالية بحلول منتصف التسعينيات تجاوز كثيراً حجم مبادلات السلع التجارية عبر العالم وبمقدار تراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ ضعفًا لقيمة هذه المبادلات[١٥].

وقد اعتبر العديد من الخبراء أنه بحلول هذه المرحلة أصبح بالإمكان تصنيف العلاقات الاقتصادية الدولية طبقًا لثلاث مستويات تشكل في مجملها واقع الاقتصاد الدولي ككل[١٦]. فالمستوى الأول من العلاقات هو بين الدول المتقدمة الغنية والصناعية، وهي الفئة المسيطرة والأهم على الساحة الدولية. أما المستوى الثاني من هذه العلاقات، فبين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة. أما دول الشمال وهي الدول الغنية والمتقدمة، فقد أصبحت تتكون من ثلاث مجموعات رئيسة تتنافس فيما بينها هي دول الاتحاد الأوروبي (الذي وصل عدد أعضائه إلى ٢٥ عضواً في شهر إبريل من عام ٢٠٠٤م)، اليابان، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المكونة من: الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك، وتتبع هذه الدول النظام الرأسمالي وتؤمن بالتجارة الحرة ورفع القيود على التجارة ورأس المال كما تتنافس فيما بينها في كثير من القطاعات.

أما دول الجنوب فهي الدول النامية التي سعت وتسعى لتطوير نفسها وتحاول الحصول على شروط تجارية ومالية أفضل من الدول الغنية سواء على أسس ثنائية أو عبر المنظمات والمؤسسات الدولية. وتضم تشكيلة هذه الدول دولا غنية كالدول ذات الموارد الطبيعية المهمة، وبالطبع الدول المنتجة للبترول، أو دولا ذات قدرة تكنولوجية تنافس الدول الغنية وتتفوق عليها في بعض المجالات كالدول الصناعية

الجديدة في أمريكا الجنوبية أو في آسيا ومنها كوريا الجنوبية التي أصبحت مثلا إحدى أكبر دول العالم في تصنيع أجهزة وشرائح الحاسبات الآلية.

ويضم عالم الجنوب كذلك الفئة الأدنى في السلم الاقتصادي، وهي بالطبع للدول الأفقر في العالم وما أكثرها. أما المستوى الثالث من العلاقات الاقتصادية الدولية فهو العلاقات ما بين دول الجنوب نفسها، وهي مقارنة بالفئة الأولى من العلاقات ضئيلة من حيث الحجم والعائد، رغم أن التنافس قد بدأ فيما بينها على اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية خصوصاً منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.

من ناحية أخرى، كانت السوق المالية ومؤسساتها الرابح الأكبر في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية، فقد ارتفعت مثلا قيمة السوق التقليدية للسندات والأسهم على مستوى العالم إلى ٣٠ تريليون دولار عام ١٩٩٠م بعد أن كانت قيمتها ١٠ تريليون دولار عام ١٩٨٠م ثم وصل حجمها مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين إلى أكثر من ٨٠ تريليون دولار[١٧]، إلا أن التحديات الجديدة في ظل النظام المالي العالمي، تمثلت كذلك في تزايد تداول السندات المالية الأوروبية والسندات المالية القصيرة الأجل للتقليل من المخاطر التجارية، إضافة إلى استنباط منتجات جديدة لصالح المستثمرين والمدينين وانخفاض أسعارها.

ومن بين هذه المنتجات الجديدة التبادلات القائمة على المقايضات وترتيبات الائتمان المالي الفوري وتبادل التدفقات النقدية المبنية على معدلي سعر ثابت ومتغير وعقود الشراء والبيع الآجل مستقبلا بالأسعار المحددة سلفاً، وعقود الدفع الخيارية التي نجحت عموماً على حساب منتجات الأسواق المالية الفورية التقليدية وتمكنت أيضاً من التهرب من السيطرة المالية للحكومات والبنوك المركزية في كثير من الأحيان.

كذلك، أشار البعض ومنهم الكثير من أنصار العولمة إلى أن النمو كان واضحًا حتى في مجالات تقليدية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد زادت هذه الاستثمارات بمقدار أربعة أضعاف في الفترة ما بين منتصف الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٨م وبمعدل نمو بلغ ضعف معدل نمو التجارة العالمية في تلك الفترة[١٨].

كذلك، شهدت الساحة الدولية مع بدايات هذه الفترة عدة مظاهر مهمة بعضها كان استمراراً لظواهر امتدت في العقود السابقة مثل: وصول مديونية العالم النامي إلى أرقام مخيفة واستمرار عجزها في تحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه منذ زمن طويل، تبلور مركز اليابان كقطب اقتصادي دولي كبير واتضاح أن العالم أصبح ثلاثي القطبية الاقتصادية بوجود اليابان وأوروبا الغربية وأمريكا تتمتع جميعها بالقوة الاقتصادية وتتنافس عليها[١٩]، تحول الولايات المتحدة إلى أكبر دولة مدينة في العالم، والسقوط الاقتصادي للاتحاد السوفيتي، وبداية دخول روسيا ودول شرق أوروبا (وصل عددها بنهاية عام ١٩٩١م إلى ٢١ دولة) في النظام الاقتصادي الدولي، ثم تحول النمو الاقتصادي الكبير إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الاتحاد الأوروبي[٢٠].

وقد رافق ذلك وفي نفس هذه الفترة دعوة إلى (نظام دولي جديد) من قبل زعيمة الديمقراطيات الغربية والفكر والتنظيم الرأسمالي تحت إدارة الرئيس جورج بوش الأب عام ١٩٩١م، إثر نجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت من القوات العراقية.

بنيت دعوة الرئيس بوش على عدة عناصر منها: حل النزاعات بالطرق السلمية، والتضامن ضد العدوان، وتخفيض ترسانات السلاح، والسيطرة على التسلح، والمساواة في معاملة الشعوب كافة، وحل القضايا الشائكة كالنزاع العربي- الإسرائيلي على أسس جديدة تسمح بالوصول إلى التسويات العادلة والسلام الإقليمي في كثير من مناطق العالم المتوترة. ولكون هذا التركيز السياسي

والاستراتيجي والقانوني قد برز على حساب المصالح الاقتصادية الدولية، وفي ضوء معاناة الاقتصاد داخل الولايات المتحدة نفسها؛ فقد أدى ذلك لعدم انتخابه لفترة رئاسية ثانية وانتخاب بيل كلينتون رئيسًا جديداً لأمريكا.

عمومًا، شهد الاقتصاد العالمي في التسعينيات استقراراً رغم بعض الهزات التي أصابته منذ منتصف ذلك العقد، ويلاحظ أنه في حين دخلت معظم الدول النامية هذا العقد وهي تشكو الغبن والأوضاع الاقتصادية السيئة، كانت بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تشهد ازدهاراً اقتصاديًا هائلا فيما كانت اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان تنمو ببطئ.

وقد أشارت بعض التقارير ـ في تلك الفترة ـ إلى أن الفجوة ما بين نسبة الخمس الأفقر من مجموع سكان العالم مقارنة بالخمس الأغنى من مجموع سكانه، وصلت إلى معدل ١ : ٦٠ وهو ما دل على التوزيع غير المتكافئ أو العادل في الدخل العالمي لهؤلاء السكان وبالتالي مستوى معيشتهم[٢١].

كذلك، دلت هذه التطورات على أن الاهتمامات الاقتصادية أصبحت المحور الرئيس في العلاقات الدولية المعاصرة، بعد أن انتهت الحرب الباردة وأصبحت هناك قوة واحدة أعظم تهيمن على السياسة الدولية. فأمريكا التي قادت الغرب وبشرت بنظام دولي سياسي جديد، أصبحت تقود العالم اقتصاديًا بحكم اقتصادها الأكبر فيه ووضعها لكثير من قواعد الاقتصاد الدولي القائم على الفكر الرأسمالي، ثم نفوذها في المؤسسات الدولية التي تراقب وتنفذ هذه القواعد أو تستجيب للأزمات التي تصيب هذا الاقتصاد[٢٢].

وحين تسلم بيل كلينتون رئاسة أمريكا عام ١٩٩٢م أخذ الاقتصاد الأمريكي يعود إلى سابق ازدهاره، مما ساعده على وضع سياسة اقتصادية عالمية للولايات المتحدة نفذها طيلة فترتي رئاسته أفادت الولايات المتحدة بالمقام الأول وقوت عضد أنصار العولمة. لكن هذه السياسة أضرت ـ فيما بعد ـ ببعض الدول الأفضل حالا في

العالم الثالث، سواء الملقبة بالنمور الاقتصادية أو تلك الدول الصناعية الحديثة، وقد رأى كلينتون عند توليه السلطة عام ١٩٩٢م أن أهم تحد أمامه كان تأكيد هيمنة أمريكا على الاقتصاد العالمي. ونظراً للترابط ما بين الاقتصاد الأمريكي والعالمي، لم يكن لديه - في رأي البعض - فارق بين الاثنين عند تناول السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية؛ لأن الاقتصاد الأمريكي مدمج بقوة في البنية الاقتصادية العالمية. وتأكيداً على أهمية النظام الرأسمالي العالمي الانتشار، أكد كلينتون في خطاب له في ٢٦ فبراير ١٩٩٢م بإحدى الجامعات الأمريكية أن التجارة الحرة والتنافسية تثرينا جميعا، وأن الوقت قد حان لجعل التجارة عنصراً أولويًا في الأمن الأمريكي، وسنتبع سياسة تجارية يمكن لها أن تفتح أسواق الدول الأخرى، وتضع قواعد واضحة قابلة للتنفيذ تسمح بتوسيع التجارة [٢٣].

وقد رأى البعض أنه منذ عام ١٩٩٢م وحتى قيام الأزمات المالية التي عصفت باقتصادات العديد من الدول في آسيا وأوروبا والأمريكتين عام ١٩٩٧م اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية مبنية على شعورها بالتفوق المعنوي ومكانتها المهيمنة على الاقتصادات والمؤسسات الدولية[٢٤]. فقد قامت بدفع مصالحها عبر حملة عقائدية تترجم آراء الرئيس كلينتون وتهدف لفتح اقتصادات العالم أمام التجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية. وكان هذا يعني الحد من قدرة الدول الأخرى على لعب أي دور إشرافي مؤثر على التجارة في الديمقراطيات التي تتبع حرية السوق، وبالتالي إضعاف قدرة هذه الدول على مواجهة انعكاسات وأزمات السوق الدولية كسوق العملة مثلا. وأصاب هذه الحملة الأمريكية النجاح في ضوء الطفرة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة نفسها في ظل انخفاض معدلات الفائدة داخلها وفي أوروبا واليابان، حين تحققت رؤوس أموال كثيرة لدى البنوك في هذه المناطق وأخذت تبحث بنشاط عن أماكن الاستثمار والعوائد الكبيرة.

وقد بلغ حجم إقراضها بنهاية ١٩٩٦م أكثر من ٧٠٠ بليون دولار في شرق آسيا وحدها[٢٥]. كذلك، أخذت الولايات المتحدة في تكريس هيمنتها الاقتصادية الإقليمية عبر تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا (نافتا) التي عقدتها مع جارتيها كندا والمكسيك عام ١٩٩٢م، كما ألقت بثقلها لإقامة المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٣م حيث أصبح هذا المنتدى في رأي البعض الإطار الأول للعولمة في شرق آسيا[٢٦].

من ناحية أخرى، وفي ظل التداعيات السياسية والاجتماعية للفوارق الاقتصادية المتزايدة بين الدول النامية وتلك المتقدمة اشتد الجدل حول الكثير من أمور الاقتصاد والتجارة الدولية خصوصاً بعد أن دخلت معظم دول الاتحاد السوفيتي السابق منذ عام ١٩٩٢م في فعاليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووصول حجم التجارة الدولية عام ١٩٩٣م إلى حوالي ٨ تريليونات دولار[٢٧].

وفيما اتضح هذا الجدل المتواصل في جولات مفاوضات الأوروغواي التي بدأت منذ عام ١٩٨٦م فإن الدول النامية لم تنجح في حسم معظم قضاياها الموضوعة على أجندة هذه المفاوضات. وبدلا من ذلك كان لاهتمامات الدول الصناعية المتقدمة الأسبقية في البحث والتقرير سواء تعلق الأمر بتحرير السوق أو التجارة والزراعة أو الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. إن التوسع في أهمية وحجم الاتجار في قطاع الخدمات والضغوط لفتح الأسواق - وهو ما كانت الدول النامية ترفض وضعه في جولات مفاوضات التجارة الدولية - قد دلل على عدة أمور منها:

أن تزايد الاتجار في منتجات هذا القطاع كان بسبب انتشار وتنوع التكنولوجيات الجديدة، نشوء نظام مالي عالمي مترابط نتيجة توسع العمليات المصرفية والمالية باستخدام الوسائل الالكترونية، ازدياد تعقيد وتخصص السلع المصنعة، وتنامي العلاقة ما بين هذا النوع من التجارة وأسواق رأس المال العالمية،

وبالتالي تصاعد الطلب على مقومات هذا القطاع[٢٨]. أما بالنسبة لأنصار العولمة، فقد رأوا أنها ولدت ضغوطًا على جميع الدول كي تغير سياساتها ومؤسساتها نظراً للحاجة إلى تحرير السياسات الاقتصادية والخصخصة وإزالة القيود على تحرك رؤوس الأموال، وفتح الأسواق المالية أمام الاستثمارات الأجنبية.

لقد أعطت وسائل العولمة قوة تأثير متزايدة لمن يملك رأس المال سواء كان مؤسسات خاصة كالشركات المتعددة الجنسية أو المؤسسات المالية الدولية، لأنه أصبح بمقدورها الطلب من الدولة إجراء تغييرات في سياساتها الاقتصادية الدولية (بل ومعاقبتها أحيانًا) خصوصًا إذا كانت دولة نامية أو فقيرة على وجه التحديد.

من ناحية أخرى، وبسبب هيمنة الاعتبارات الاقتصادية ولدت في الفترة بين عامي١٩٩٠- ١٩٩٥م العديد من الترتيبات الإقليمية الدولية، تمثلت في عقد اتفاقات على إقامة مؤسسات ومناطق تجارة حرة، أو منظمات اقتصادية تشجع على الاستثمار والتبادل التجاري وإزالة العوائق التي تقف في وجه تطور ونمو القطاعات الاقتصادية بين أعضائها.

ومن أبرز هذه الترتيبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (١٩٩٠م)، رابطة الدول المستقلة (روسيا وحليفاتها)، دول إعلان دمشق، مجلس تعاون شمال الأطلسي (أوروبا)، النظام الاندماجي لأمريكا الوسطى (١٩٩١م)، منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، اتفاقية التجارة الحرة لأواسط أوروبا، اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومجموعة التنمية في جنوبي أفريقيا(١٩٩٢م)، المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي - بعد توحيد الترتيبات الجماعية الأوروبية الثلاث (١٩٩٣م) - رابطة دول الكاريبي، المجموعة الاقتصادية والنقدية لأواسط أفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الجمارك العالمية (١٩٩٤م)[٢٩].

إلى جانب ذلك وفي ضوء الحاجة الواضحة لإعادة هيكلة بعض إطارات العمل المتصلة بالاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ولدت منظمة التجارة الدولية في ١ يناير ١٩٩٥م التي أصبحت بديلا لمنظمة الجات التي طويت صفحتها رسميًا في نهاية العام نفسه. وقد بدأت منظمة التجارة الدولية نشاطها على أساس إدارتها لنحو ثلاثين اتفاقية متنوعة تتعلق بالتجارة الدولية إضافة للعديد من الإعلانات والقرارات الوزارية المتصلة بها.

ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات هي ما تم الوصول إليه عبر جولات المفاوضات التي جرت بين أعضاء منظمة الجات على مر السنين الذين بلغ عددهم عند إنشاء المنظمة الجديدة ١٢٨ عضواً. وشملت الاتفاقيات والإعلانات الوزارية الموروثة من الجات أموراً كثيرة بما في ذلك ما تم الوصول إليه في مؤتمرها المنعقد في مراكش بشهر إبريل عام ١٩٩٤م وشمل تقوية سلطات وإجراءات المنظمة الجديدة وتشجيع سياسات التحرر الاقتصادي في قطاعات عدة إضافة إلى تشكيل عدة هيئات مثل مجلس تجارة السلع، تجارة الخدمات، ومجلس الشؤون المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

وقد واجهت المنظمة عدة تحديات تمثلت أولاً: في كيفية تحقيقها للمطالب المستمرة للدول النامية والأقل نمواً في ضوء التطورات الجديدة للنظام الاقتصادي الدولي، إضافة إلى مسألة وضع القواعد التي يلتزم بها الأعضاء في العديد من المجالات بصرف النظر عما ينتسبون إليه من ترتيبات وتنظيمات إقليمية متخصصة.

ورغم اتفاق الدول على استمرار الحوار والتفاوض فيما بينها عبر عقد الاجتماعات التي ترعاها المنظمة، فقد انصب التركيز على مسائل مثيرة للجدل كالاستثمار والسياسات التنافسية، العلاقة ما بين نظام التجارة العالمية ومعايير العمالة المعترف بها دوليًا، الصلة ما بين سياسات الهجرة والتجارة الدولية، العلاقة بين السياسات التجارية وتلك الخاصة بالشؤون المالية والنقدية والمديونية وأسواق السلع. وقد عقدت

اجتماعات وزارية نوقشت فيها هذه الأمور مثل: مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦م، مؤتمر جنيف عام ١٩٩٨م، سياتل عام ١٩٩٩م في الولايات المتحدة، والدوحة – قطر عام ٢٠٠١م، كانكون – المكسيك عام ٢٠٠٣م.

كذلك، ومنذ منتصف التسعينيات بدأت عدة حركات غير حكومية كثيرة في مختلف مناطق العالم تعارض السياسات الاقتصادية للدول الغنية و(العولمة)، وكذلك المؤسسات التابعة لها وبالذات تلك المتعددة الجنسية. فالمناهضة لم تقم بسبب التركيز على مصالح ومؤسسات هذه الدول فحسب، بل لشدة عواقبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدول والشعوب النامية والفقيرة. وقد شبه البعض هذه الحركات المناهضة للرأسمالية والعولمة بأنها شيوعية جديدة يحملها بلاشفة جدد تتنوع أهدافهم وتوحدهم معارضتهم للرأسمالية وعولمتها نظراً لمظالمها ومساوئها وعواقبها الإنسانية والبيئية. فنمو أعداد هذه الحركات وكبر حجم منتسبيها منذ ظهورها في منتصف التسعينيات وتصعيدها أساليبها التي تجاوزت التعبير سلمياً عن معارضتها هي الطرق نفسها التي اعتمدها تاريخياً البلاشفة والشيوعيون في الربع الأول من القرن العشرين [٣٠].

وقد سعت هذه الحركات المتنوعة المقار والأهداف وعبر التنسيق والتنظيم إلى تعطيل اجتماعات المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الدولية المهمة باللجوء كذلك إلى وسائل العنف والعصيان، وهو ما أدى إلى سقوط الضحايا وعمليات التخريب والتدمير.

وفي الوقت الذي عبرت فيه الحكومات والمؤسسات المشاركة في الاجتماعات عن رفضها أساليب هذه الحركات وتجاهل مطالبها إلا أن الأخيرة استمرت في معارضتها الشديدة بالوسائل كافة، وهو ما اتضح في كثير من الاجتماعات الدولية سواء تلك التي عقدت في بريطانيا، أمريكا، البرتغال، إيطاليا وحتى في الدوحة (قطر).

من ناحية أخرى، وقعت في النصف الثاني من عقد التسعينيات أزمة اقتصادية

خانقة ألمت بمنطقتي أوروبا الشرقية وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وقد كانت تايلاند أولى محطات الأزمة الاقتصادية في آسيا، حين أعلن في شهر أغسطس من عام ١٩٩٦م انهيار بنك بانجكوك التجاري الضخم، ثم توالى بعد ذلك انهيار المؤسسات المالية في ذلك البلد. وما أن حل شهر يوليو من عام ١٩٩٧م حتى أعلنت الحكومة التايلندية نفسها عدم وجود احتياطيات نقدية لديها لتلبية التزاماتها المالية. وفي شهر ديسمبر من العام نفسه أعلنت كوريا الجنوبية إفلاسها المالي أيضًا ووضعت اقتصادها بإشراف صندوق النقد الدولي كي يديره ويعينها على الخروج من المأزق.

وتوالت الدول التي أصابتها الأزمة لتشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين، وكذلك روسيا والمكسيك والأرجنتين والبرازيل وبوليفيا، حيث اتضح مدى عجزها عن توفير السيولة أو الاحتياطيات النقدية الكافية لدفع ديونها أو حتى فوائد ديونها للحكومات والمؤسسات المالية الدولية والخاصة. وقد نسب البعض هذه الأزمة المالية المستشرية إلى عدة عوامل منها: المضاربات الشديدة في أسواق العملة الدولية المفتوحة وأسعار الفائدة على الاستثمارات المصرفية خاصة، السياسات الأمريكية التي هدفت إلى فتح الأسواق المالية في هذه الدول عبر القروض الضخمة من الحكومة والبنوك الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ومن ثم تأكيد هيمنة الولايات المتحدة المباشرة وغير المباشرة على هذه القطاعات الاقتصادية الحيوية[٣١].

وعلى الرغم من استفادة الولايات المتحدة من فتح الأسواق (العولمة) وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال، وانعكاس ذلك في ازدهارها ووجود فائض كبير في ميزان مدفوعاتها، فقد دللت الأزمة على أن عقيدة الانفتاح والحرية في انتقال رؤوس الأموال، وترك الأمور لعوامل السوق وحدها لتقرير الكثير من الأمور الاقتصادية، قد لا يكون في صالح الاقتصادات الرأسمالية دومًا وبالذات الصغيرة أو في مصلحة إيجاد الفرص المتكافئة للتنافس أو النجاح الاقتصادي. كذلك، كان

من الملفت للنظر أيضًا، أنه لا الولايات المتحدة أو المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كانت تتوقع سرعة أو شدة هذه الأزمات، بل إن أمريكا وصندوق النقد الدولي انتقدا في بادئ الأمر هذه الأزمات، التي كانت تعود في نظرهما إلى كون مؤسسات تلك الدول عفنة، وحكوماتها فاسدة، والبلاد بحاجة للعديد من الإصلاحات(٣٢).

من جانبها، رفضت أمريكا التدخل في البداية بسبب المعارضة السياسية والاقتصادية الداخلية، لكن اشتداد الأزمة والخوف من أن تؤثر العواقب على البنوك الأمريكية وبعض الصناعات العسكرية المهمة (الإفلاس وعدم القدرة على السداد)(٣٣)، دفع الولايات المتحدة عبر مؤسساتها الحكومية كوزارة الخزانة والمجلس الاحتياطي الفيدرالي، إضافة إلى صندوق النقد الدولي إلى اتخاذ عدة إجراءات لمساعدة هذه الدول على تخطي أزماتها، ولذلك قدم صندوق النقد الدولي البلايين من القروض لها على هيئة رزم إنقاذ اقتصادية تتضمن اعتمادات مالية وشروطًا واجبة التطبيق.

ومع أن هذه الدول استطاعت أن تخرج من الأزمة تدريجيًا، إلا أن الصورة بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث الباحثة عن التنمية كانت قاتمة جداً. فمع نهاية الألفية الثانية أوضحت تقارير الأمم المتحدة بعض أبعاد هذه الصورة، من خلال نشرها أرقامًا لا تتسق مع الفوائد المرجوة من العولمة المبنية على الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة المبنية على التنافس. فقد كان العالم الثالث محبطًا بسبب قصور ما كان يطمح إليه سواء من حيث تعزيز حقوق الإنسان، أو المساواة بين الدول، تنمية فئات المجتمع كافة، دعم استقرار الدول وشعوبها سياسيًا ومؤسسيًا، الحفاظ على البيئة، وتقليل أو محو الفقر عبر التنمية المتصلة المستدامة.

وقد أشارت هذه التقارير إلى أنه بحلول نهاية التسعينيات فإن دول العالم الثالث وباستثناء فئة قليلة جداً لم تستفد من العولمة، بصرف النظر عن السوق

المفتوحة وتوافر التكنولوجيا، وأن دخل الفرد في الكثير منها قد تراجع فيما تضاءلت فرص العمل، ولم يفد دمج بعض الأسواق المحلية في الأسواق العالمية إلا العمالة الماهرة والطبقات المتعلمة والفئات العليا من العاملين في المؤسسات التجارية... إلخ. ولعل الأهم في كل ذلك هو أن الهوة بين الدول الغنية والفقيرة زاد - إلى حد كبير - وبالمقارنة بين هذه الدول فإن خُمس سكان العالم ممن يعيشون في الدول الغنية يتمتعون بنسبة ٨٦ ٪ من مجموع الدخل العالمي، فيما يحصل الخُمس الأفقر على نسبة ١ ٪ فقط منه.

وفيما يمتلك الخُمس الغني ما نسبته ٨٢ ٪ من سوق التصدير العالمي؛ فإن حصة الخُمس الأفقر هي ١ ٪ فقط. كذلك، بينما تبلغ حصة الخُمس الأغنى من الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة ٦٨ ٪، فإن حصة الخُمس الأفقر تبلغ ١ ٪. وفيما تبلغ حصة الخُمس الأغنى من الخطوط الهاتفية في العالم ما نسبته ٧٤ ٪، فإن حصة الخُمس الأفقر ما نسبته ١,٥ ٪ فقط[٣٤].

وحين دخل العالم الألفية الثالثة، وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصص لبحث كيفية وضع التكنولوجيا الجديدة - وهي عماد العولمة - في التنمية البشرية، أشار التقرير إلى الطموحات، وكذلك إلى الأرقام التي تعكس حال العالم الثالث.

فمن مجموع سكان العالم الذي يصل إلى ٤,٦ بليون نسمة هناك ٨٥٠ مليون أمي، و٣٢٥ مليون طفل وطفلة خارج المدارس، وبليون إنسان يفتقرون للماء الصالح للشرب. وفيما يفتقر ٢,٤ بليون لأبسط إمكانات الصحة العامة، يموت ما يزيد على ٣٠٠٠٠ طفل يوميًا، كما يموت ٢,٢ مليون نسمة بسبب تلوث البيئة في الأماكن المسقوفة، بينما ازداد عدد المصابين بمرض نقص المناعة (الإيدز) حتى وصل عام ٢٠٠١م إلى أكثر من ٣٤ مليون مصاب. أما بالنسبة للدخل فهناك ١,٢ بليون إنسان يعيشون على مبلغ يقل عن دولار واحد في اليوم بينما يعيش ٢,٨ بليون إنسان على أقل من دولارين في اليوم[٣٥].

الفصل الخامس

المواقف المبدئية لنقاد العولمة وخصومها

بعد التعرض للأفكار والمواقف الخاصة بالعولمة وأنصارها وشروطها، ثم التطورات التاريخية والمرحلية للاقتصاد الدولي، يصبح منطقياً الخوض في خضم الأفكار التي لا توافق على العولمة سواء كمسيرة شمولية ولا مناص عنها أو كتحول فريد في تاريخ البشرية من النواحي كافة كما يقول أنصارها.

رغم ذلك، وفي حين تمثل أفكار أوميه وفوكوياما ـ من بين كثيرين من أنصار الليبرالية الاقتصادية ـ المنظور الشمولي المؤيد للعولمة، فإن الجدل القائم في العديد من الأدبيات الحديثة يشير إلى مدى التباين الحالي في المواقف حول واقعية مضامينها الرئيسة، ومدى انتشارها حقيقة داخل الدول أم على الساحة الدولية ككل. وقبل إيضاح هذا التباين تفصيلا قد يكون من المفيد إبراز ملاحظتين عمليتين هما:

١- أن التطرق للمواقف المطروحة من قبل نقاد وخصوم العولمة، يساعد في ترسيخ موضوعية هذا البحث، ويسهم في القدرة على تقييم مدى النجاح الذي أصاب هذا التوجه أو ذاك من عدمه على مختلف الأصعدة.

٢- أنه بعيداً عن أنصارها، فإن النقاد والخصوم يقرون بوجودها على الساحة الدولية، إذ رغم التباين في النظرة، هناك إجماع على أن العولمة ترتكز عموماً على الاقتصاد الدولي وبعض مقوماته كنقط انطلاق أساسية، وأنها مفصل مهم في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. وحيث إنها تتضمن وتتناول بشكل رئيس التوسع المتنامي للأسواق الرأسمالية إلى أنحاء العالم كافة، فقد شجعت بالتالي التنافس بين المؤسسات التابعة لمختلف الدول وفيما بينها، سعياً وراء أسواق المستهلكين في كل مكان، بصرف النظر عن الخصوصيات الحضارية أو الثقافية لأية دولة أو مجتمع. لأجل ذلك، أصبحت العولمة بالضرورة مصطلحاً يستخدم في

أحيان كثيرة كمرادف لمصطلح الليبرالية التجارية وخصوصاً فيما يتعلق بإزالة الحواجز والعقبات أمام التجارة الدولية.

ينقسم نقاد العولمة وخصومها ـ رغم الإقرار بوجودها كواقع اقتصادي حالي ـ إلى فئتين رئيستين:

الفئة الأولى:

حيث تنتقد هذه الفئة التركيز على العولمة بالشكل الذي يراه دعاتها ـ رغم مظاهر وجودها ـ وترى أن العولمة لم تأتِ بالجديد النوعي أو المميز. ومن هذا المنطلق تركز هذه الفئة على عدة أمور أهمها:

١ـ أن العولمة ـ في أحسن الأحوال ـ منظور وصفي لتوجه يعبر عن واقع وجد قبل الحرب الباردة بزمن بل وحقبات تاريخية مختلفة، واستمر بعدها رغم تطور هذا الواقع حديثاً من حيث الكثافة والوسائل والمضامين والأهداف. فالعولمة ظاهرة قديمة ـ حديثة إنما ينبغي عدم إعطاؤها حجماً لا تستحقه.

إن دور الاقتصاد والدوافع التجارية والبحث عن أسواق المواد الخام والمستهلكين، والهيمنة الاقتصادية للدول الكبرى فرادى وجماعات، وكذلك هيمنة مؤسسات هذه الدول في الداخل والخارج ليس ظاهرة أو أمراً جديداً، بل تكرر منذ عصور الامبراطوريات القديمة، وكذلك الاستعمارية في شتى أنحاء العالم. إن كثيراً من الظواهر والمظاهر التي تندرج تحت غطاء العولمة اليوم ليست حديثة أو جديدة إذ إن الهجرة من دولة أو مجتمع لآخر، أو انتقال الأفكار السياسية والعلمية وكذلك الابتكارات والتكنولوجيا ـ رغم التفاوت في تأثيراتها أو استمراريتها ـ أمر عايشته المجتمعات الإنسانية على مر الزمن[١].

٢ـ وحتى بالمقارنة مع ما يدعى اليوم وينسب للعولمة، فإن الليبرالية التجارية حملت في طياتها ـ منذ تبلورها عبر التاريخ ـ ولا تزال أطر عمل إرشادية هدفت وتهدف إلى تخفيف وقع بعض الأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ سياساتها

(كتلك الخاصة بدعم أو حماية بعض قطاعات الاقتصاد الوطني) بسبب الضغوط التي تفرضها البيئة الدولية عليها وبالذات من الدول والمؤسسات الفاعلة في هذه البيئة. ورغم الضغوط التي قد تفرضها على الدولة مسيرة الليبرالية التجارية أو (العولمة) الآن وتؤدي أحيانا لعواقب سلبية على بعض القطاعات السياسية والاقتصادية الوطنية، إلا أن الدولة لا تزال تملك الكثير من الوسائل التي تؤثر على نتائج مثل هذه المسيرة، بل وتمكنها من تعزيز قدراتها في المحافظة على نفسها، على مصالحها المختلفة، وعلى استقرارها وازدهارها[٢].

٣- رغم إصرار أنصار العولمة على أنها ظاهرة جديدة ومميزة تعني الاندماج المتزايد للاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي، إلا أن هذا الاتجاه نفسه - في الواقع - حدث ووصل كما يثبت التاريخ إلى ذروته أواخر القرن التاسع عشر، ثم تراجع إلى أدنى مستوى له في الأربعينيات من القرن العشرين، ثم تحسن بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن ينطلق بقوة ويتراجع بعد زوال الحرب الباردة بين فترة وأخرى منذئذ وحتى الآن.

من هنا، وحتى من منظور متفائل، يمكن القول إن العولمة زادت وتراجعت عبر الزمن، ورغم قوة القناعات المتصلة بها فهي لا تزال قاصرة جداً من عدة زوايا وبالذات الاقتصادية. فمن المنظور الاقتصادي البحت، وفي حين يرى أنصار العولمة أنها تجلب فوائد جمة لمعظم الدول التي تشارك في المسيرة، إلا أن ذلك غير دقيق، خصوصاً من حيث: أولاً: مدى تأثر واستفادة الدول النامية والفقيرة مالياً وتجارياً من عولمة الاقتصاد الوطني. وثانياً: مدى التأثير السياسي للعولمة على الدول أياً كان حجمها أو ثرائها، وبالذات من حيث سياساتها وأوضاعها الداخلية[٣].

٤- صحيح أن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية في ميادين الملاحة والأسلحة ثم الثورة الصناعية مثلا أسهمت تاريخياً في تطور وقوة الدول الأوروبية والغربية إجمالا وتوسعها بكافة أرجاء العالم، وأن استنباط أسلوب إنتاجي جديد في

دولة متقدمة، يشجع المنافسين في دول متقدمة أخرى على إيجاد مثيله أو حتى استعماله سعياً وراء الربح، إلا أن المسألة تختلف بالنسبة للدول النامية أو غير المتقدمة.

ففي هذه الحالة، قد لا تستطيع الدولة النامية اقتناء أو استخدام مثل هذا الأسلوب للعديد من الأسباب، وحتى لو استطاعت ذلك، فقد تكون لهذا الأمر عواقب أسوأ بالنسبة لها نظراً لتأثيره على اقتصاداتها أو عمالتها الوطنية بل وعلى رؤوس الأموال المتوافرة لديها في القطاعات الصناعية والزراعية على حد سواء(٤).

٥- شهد العالم منذ انتشار مصطلح (العولمة) التوسع الهائل في مستوى فاعلية وكثافة وقوة التكنولوجيا ووسائلها في ميادين الاتصالات والمواصلات والإعلام والمعلومات التي يولدها وتبثها الحاسبات الآلية وشبكات الإنترنت(٥). ولكن إذا كان هذا واقع الأمر في البلدان المتقدمة، وكان المستهلك هو المستفيد الأساسي من هذه الوسائل، وبالتالي هدف العولمة الرئيس في مختلف أنحاء العالم، فكم عدد الدول النامية أو الشعوب الفقيرة بمستهلكيها تستطيع شراء أو اقتناء أو استخدام هذا التقدم التكنولوجي في خدمة مجتمعاتها؟ كم عدد الطرق السريعة بل والمعبدة في الكثير من الدول النامية نسبة لحجم رقعتها الجغرافية أو حجم سكانها؟ هل لديها شبكات فعالة لتوليد الطاقة أو تأمين المياه الصالحة للشرب أو الغذاء الكافي فيها؟ وبعيداً عن مسائل الأمية والتعليم المهمة لأي شعب نام، ما عدد أجهزة التلفزيون أو الهاتف الثابت أو المحمول أو الحاسبات الآلية - مثلا - ومدى انتشارها بين مواطنيها لكي يتمتعوا بمنافع العولمة؟

وفي هذا السياق نفسه، وحتى بوجود تماثل متزايد أو جزئي في الثقافة الشعبية داخل بعض الدول والمجتمعات الغنية والفقيرة - على حد سواء - وهو ما قد يدل على عولمة بعض الأفكار والرغبات كتلك المتصلة بالترفيه من أفلام وبرامج تلفزيونية وغيرها، وكذلك مأكولات الوجبات السريعة كالهامبرجر مثلا، فإن بعض أهم وسائل نشر العولمة كشبكة الإنترنت أعجز من أن يكون لها - إن وجدت - نفس أثر

الصناعات الترفيهية كالراديو أو التلفزيون من حيث عولمة الأفكار والميول(٦).

٦- إن العولمة أواخر القرن العشرين هي ذاتها في عقد السبعينيات منه وإن كانت بمسمى الاعتمادية المتبادلة (التي ارتبطت أصلا وتاريخيًا بالثورة الصناعية) رغم تأثيرها في كلتا الحالين على مضامين السياسة الدولية وعلى هيمنة مفهوم الدولة القومية ومبدأ الاكتفاء الذاتي.

٧- إن الاعتمادية المتبادلة من منظور تاريخي، والآن العولمة، ولدتا وتولدان ضغوطًا على الدول كافة؛ لتعديل أو تغيير سياساتها ومؤسساتها في الداخل والخارج. إن هذه الضغوط قد أثرت على الدول الأكثر تعرضًا للظاهرتين كي تجعل سياساتها الاقتصادية أكثر انفتاحًا، وتزيل القيود على تحرك سلعها عمومًا ورؤوس الأموال على وجه الخصوص لكي تشجع على الاستثمار في أسواقها المالية. ورغم قوة مالكي رؤوس الأموال الاستثمارية من أفراد أو هيئات دولية وحتى الحكومية كصندوق النقد الدولي، أو مؤسسات مالية غير حكومية كهيئات الاستثمار والبيوت المالية، وقدرتها على طلب تغيير السياسات الاقتصادية الوطنية، فإن واقع الحال لا يؤكد وجود قبول تام لهذه المقولة في أية دولة.

فالدول في هذا العصر وعلى الأخص النامية، وفي عالم لا يخضع لسيطرة العولمة، بل للترتيبات والمؤسسات الاقتصادية القوية تقليديًا، غالبًا ما ترفض أو تقاوم رسميًا وشعبيًا ما يطلب منها أو يفرض عليها من شروط لكي تغير سياساتها أو تعيد هيكلة اقتصاداتها، وتلجأ في معظم الأحيان لوسائل للتسويف والمماطلة للتملص مما يملى عليها.

٨- لقد أسهمت ثورة التكنولوجيا والاتصالات في تدعيم الطبيعة الاندماجية للاقتصاد العالمي، بدليل التوسع المتنامي لحجم التجارة الدولية، لكن الزيادة الواضحة في هذا الحجم كانت نتيجة للاندماج بين الأسواق الوطنية والدولية لا سببًا له(٧).

٩- إن القول بأن العولمة ونتيجة للثورة التكنولوجية، قد أدت لدمج اقتصادات الوطنية بالعالمية وبالتالي - وهو الأهم - إلى سوق مالية واحدة تشكل المحور الأساسي للاقتصاد العالمي الرأسمالي، مقولة خيالية تفتقر إلى اتساق في مضامينها ومتغيراتها(٨). فالادعاء بوجود نظام مالي عالمي جديد ليس مكتملا أو صحيحًا تمامًا - في أحسن الأحوال - إذ تكفي الإشارة إلى وجود أسواق مالية لا سوق واحدة، وعدم وجود هيئات مركزية تراقب وتصحح وتطور العمليات المالية الالكترونية بشكل شمولي أو جماعي أو موحد على صعيد العالم.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل ينبغي التشديد على حقيقة ماثلة، وهي أن غياب ذلك قد دفع - في كثير من الأحيان - إلى تقويض التجانس الاجتماعي والثقافي التقليدي بين المؤسسات المالية الأهم في الدولة، أي: بين البنوك المركزية وبين الهيئات المالية والاقتصادية المحلية. هذا التجانس الذي سهل فيما مضى تبني السياسة المالية العامة ووضع الآن تحديات كبيرة أمام البنوك المركزية، من حيث قدرتها على وضع سياسات عامة ملزمة للبنوك ولأسواق المال الوطنية(٩).

١٠- إن المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية الأقوى في العالم الآن كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ليست مؤسسات أو آليات للعولمة - كما يراها أو يحب أن يراها منظرو وأنصار العولمة - بل مؤسسات لاقتصاد دولي ولد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت هذه المؤسسات كما أُعطي بعضها مسمى جديداً - رغم ثبات أهدافها الأساسية - أو توسعت بعض صلاحياتها مثلما حدث بالنسبة لقيام منظمة التجارة العالمية التي ولدت أصلا بمسمى الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الدولية (الجات)(١٠).

الفئة الثانية:

تتشكل هذه الفئة من خصوم العولمة بالمطلق، وهم الذين لا يؤكدون بعض

المواقف السابقة فحسب، بل يضيفون أسبابًا تكتسب أهمية أكبر في نظرهم، حيث يمكن إجمال أبرز مواقفهم بما يلي:

١- إن النظريات المتصلة بالعولمة مبنية على إطارات عمل متباينة بل ونتائج متضاربة أحيانا. ففي الوقت الذي يتضح فيه أن المعرفة والإنتاج وحتى الدبلوماسية لم تعد حكرًا على النظام الذي تشكل فيه الدولة حجر الأساس على الساحة الدولية بوجود الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تتمتع بوزن سياسي أو اقتصادي، إلا أن واقع الحال يشير إلى الأهمية المتزايدة التي يعطيها علماء السياسة والاقتصاد للصلة ما بين الدولة والاقتصاد السياسي الدولي، ومن ثم حتمية دورها في حماية مجتمعاتها ومواردها من الوقوع ضحية لدول ومؤسسات أقوى منها.

ورغم أن التوجه نحو العولمة يشير إلى أن مقوماتها حين تتجاوز الحدود القومية، تؤدي إلى تغيرات في الترتيب الهرمي للدول، وربما إزالة الحدود فيما بينها والتأثير على الإنتاج وكيفية توزيع التبادلات الاقتصادية عمومًا، إلا أن ذلك لا يعني أبدًا الإطاحة بالقدرة على اتخاذ الدولة قراراتها وعلى الأخص الاقتصادية باستقلالية، كما أن التأثير على عملية صنع القرار - إن وجد - لا يكون بالنسبة نفسها بين جميع الدول، لأن الدول الأقوى تستطيع مقاومة وإبطاء هذا التأثير مقارنة بالدول الأضعف[١١].

٢- إن التوجه نحو (العولمة) المبني على تعديل المؤسسات والسياسات والممارسات الوطنية كي تستجيب للبنى المتنامية والفعاليات الخاصة باقتصاد عالمي رأسمالي، وهو ما يدعيه أنصار العولمة، قد صاحبه توجه واضح وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، نحو قيام التجمعات الاندماجية الإقليمية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها لجني الفوائد الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق أمام التبادلات التجارية بين دول كل إقليم، وزيادة نموها الاقتصادي،

وكذلك تعزيز حيويتها الاقتصادية(١٢).

٣- إن التوجه نحو التجمعات الإقليمية يؤكد - رغم ما يقوله أنصار العولمة - التنوع الجديد في قضايا الإنتاجية والتجارة البينية والعلاقات المالية والاستثمارية داخل النظام الاقتصادي الدولي، وهذا يعني عدم قدرة دولة واحدة كالولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على السيطرة على الآخرين سواء من خلال العلاقات الثنائية أو عبر المؤسسات الدولية، ولا كتلة إقليمية واحدة كالمجموعة الأوروبية، أو الشركات المتعددة الجنسية الخاصة بها السيطرة كلية على الاقتصاد الدولي(١٣).

٤- إن نهاية الحرب الباردة التي أعطت زخمًا لمواقف أنصار العولمة ولدت غموضًا يتعلق بممارسة السلطة والنفوذ السياسي عبر العالم على الصعيدين الوطني والدولي، كما خلقت أزمة في مفاهيم وقواعد وأساليب النظام السياسي الدولي ككل. فمن جهة، أدى سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة إلى حرمان العلاقات الدولية من صيغة منظمة لها توضح قواعد اللعبة وأدوار اللاعبين في كلا المعسكرين والدول الخارجة عنهما. بدلا من ذلك، أصبحت هناك صيغ متعددة تحكم هذه العلاقات مثل: القومية المبنية على كره الأجانب، صراع الحضارات والأديان، أو الأصولية الدينية، وما شابه دون أن يكون لأي من هذه الصيغ الغلبة المنفردة أو السيادة المطلقة(١٤).

٥- تفرض العولمة - على الأقل من حيث المبدأ - قيودًا إضافية على حرية الحركة لأية دولة. فمن ناحية، وكما تدل وقائع الساحة الدولية على أية حال، لا بد لكل دولة أن ترتبط بالنظام القائم أيًا كان، كما أن عليها أن تأخذ في اعتبارها دومًا مواقف الوحدات الفاعلة الأخرى في النظام سواء من حيث المصالح أو الأهداف وبالذات الاقتصادية. كذلك، عليها الالتزام بالقواعد التي تطبق على الجميع سواء الخاصة بالاقتصاد أو القانون الدولي، أو بالمؤسسات المهمة كالأمم المتحدة أو البنك

الدولي[١٥] فكيف يمكن للدولة أن تتقيد بشروط نظام لم يتبلور بعد، وغياب سلطة عالمية على الساحة الدولية تفرض شروطها على جميع الدول أيًا كان حجمها أو تقدمها دون استثناء؟ وهل يمكن للمجتمع الدولي أن يعيش حالا وأبعادًا لم تتحدد معالمها رغم ادعاء أنصار العولمة وجودها كقاعدة منظمة لهذا المجتمع؟ لو كانت العولمة قائمة فلماذا لا تزال المؤسسات الاقتصادية الدولية المختلفة التي نشأ جلها في القرن العشرين قائمة وفاعلة وتعمل طبقًا للمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات بين الدول التي أنشأتها؟

٨- يدعي أنصار العولمة أنها فرضت تغيرات بنيوية على الاقتصادات الوطنية، وكذلك الاقتصاد الدولي، فإذا كانت التغيرات البنيوية تعني التحول في طبيعة خلق وتراكم الثروات؛ فإن ذلك ينطبق على الدول الصناعية المتقدمة بالمقام الأول.

من هذا المنطلق، لا بد أن يرتبط خلق وتراكم الثروات أولا بارتفاع حجم ووتيرة الإنتاج بوسائله المختلفة في الدولة والذي يتصل بالسلع المادية بشكل رئيس، حيث يترجم ذلك فيما بعد بحجم ونوعية التجارة والاستثمارات الخارجية. إنما هل ينطبق هذا الأمر على جميع الدول دون استثناء؟ إن الواقع يشير إلى أن ما يحصل من تراكم للثروات وللفوائد المجنية من التجارة الخارجية - بما في ذلك الاستثمارات المالية المباشرة - هو دومًا في صالح الدول والمجتمعات المتقدمة ومؤسساتها سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو المحيط الهادئ بدلا من الدول النامية أو حتى الدول النامية المتطورة صناعيًا[١٦].

٩- إن أثر العولمة المزعوم في ظل النظام الاقتصادي الدولي الحالي سيزيد في واقع الأمر من عواقب وانعكاسات قائمة فعلا في طليعتها أن النظام الحالي هو في صالح الدول المتقدمة لا النامية، وبالتالي فإن أثرها سيكون أقل على الدول الغنية مقارنة بالفقيرة. إن عواقب العولمة لو سادت طبقًا لما يراه دعاتها قد تتجلى في عدة أمور أهمها:

أولا: أنها ستفرض على الدول النامية التنافس على جذب الاستثمارات فيما بينها خصوصًا وأن النظام والمؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة فرضت بل وأكرهت بعض هذه الدول على تبني سياسات داخلية وخارجية منفتحة على الأسواق الوطنية والعالمية.

ثانيًا: ستفرض العولمة على الدول النامية وكما هي الحال اليوم، ضغوطًا إضافية لإعادة صياغة مصالحها الوطنية في أن تزداد فيه قوة وعدد الكيانات الدولية الحكومية وغير الحكومية بمواجهة الدولة. فالدولة ستضطر إلى إعادة التفاوض مع تلك الكيانات وغيرها، كما سيحد من استقلاليتها في صنع القرار الوطني، إضافة إلى التقليل من فاعلية الوسائل التي تملكها لتحقيق مصالحها ومصالح شعبها(١٧).

١٠- إن العولمة طالما أنها ستكون لصالح الدول المتقدمة والغنية على نحو أساسي؛ ستؤكد مدى ترسخ التقسيم الاقتصادي القائم في العالم على وجود دول الشمال ودول الجنوب، فمن ناحية، قد يعاد - حتى داخل هذا الإطار - رسم خريطة دول الجنوب ضمن نظام العولمة؛ بحيث يتاح لبعض الدول المتقدمة - الأكثر قدرة على الساحة الدولية - أن تلعب دورًا مهمًا، يفرض فيه على الدول النامية تغيير سياساتها ومؤسساتها؛ للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. إن من أهم نتائج هذا الاحتمال، تعميق التفاوت حتى بين دول الجنوب بين دول يمكنها أن تتبع أجندة دولية وأخرى لا تستطيع ذلك(١٨).

١١- يدعي أنصار العولمة أنها تؤدي إلى الالتقاء والمساواة في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، ويضربون مثلا على ذلك ارتفاع دخل الفرد في بعض دول جنوب شرق آسيا مثل: هونج كونج، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، ومعدل النمو الاقتصادي في الصين. إن هذا الادعاء ليس صحيحًا، ورغم أنه قد يحدث يومًا ما، فإن ذلك لا ولن يمكن تعميمه على مستوى العالم. ففي عام ١٩٦٥م، كان معدل دخل الفرد في ٥٢ دولة من مجموع ١٠٨ دول نامية يوازي أو يقل عن ٢٠٪ من دخل الفرد

في دولة غنية، وفي عام ١٩٩٥م، كان معدل دخل الفرد في ٨٨ دولة من الدول النامية أقل من ٢٠٪ من دخل الفرد في الدول الغنية. كذلك، ورغم أن النمو الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية كان مشجعاً بالنسبة لدول الجنوب عموماً، إلا أن الاتجاه العام للاقتصاد الدولي يشير إلى اتجاهه نحو مزيد من القطبية لا نحو الالتقاء[١٩].

١٢- يوضح أنصار العولمة أنه ينبغي فهمها على أساس منظور مادي يتمحور حول القيم الرأسمالية، وكذلك من منظور عقائدي مبني على التوجهات الفكرية الليبرالية والمؤسسات الديمقراطية.

إن هذه المقولة في رأي الخصوم وبالذات من اليساريين والاشتراكيين (الجدد وخصوصاً بعد انهيار الشيوعية) تمثل بالضرورة القيم الغربية بالمقام الأول وليس العالم الذي يضم كذلك دولا ويتبع قيماً غير غربية وناجح بالمعايير التي تنادي بها العولمة. ولا أدل على ذلك من أن دولا صناعية بين تلك النامية كنمور آسيا والصين وحتى المتقدمة كاليابان لها قيمها الوطنية الخاصة وتتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أكبر بكثير من معدلات النمو في الدول الغربية العريقة بليبراليتها السياسية واقتصاداتها الرأسمالية. فنجاح مثل تلك الدول دون أخذها بالقيم الغربية التي تبشر العولمة بانتشارها وهيمنتها على أية حضارة أو مجتمع في العالم قول يجافي الواقع؛ لأن تقدم مجتمعات هذه الدول مستمر رغم مقاومتها أو رفضها الكثير من القيم الغربية، مع تمسكها بخصوصياتها القيمية والاجتماعية التقليدية[٢٠].

العولمة وبعض التساؤلات المهمة

تشير هذه المواقف بعد أن دخل العالم القرن الحادي والعشرين إلى كم التساؤلات التي تُثار حول العولمة ومدى نجاحها وامتدادها، ولعل الأهم في ذلك تأثيرها كتوجه اقتصادي على المقومات المختلفة للاقتصاد والمجتمع الدولي، وعلى اللاعبين الرئيسيين، أي: الدول الغنية والفقيرة والمؤسسات الدولية الحكومية

كالبنك الدولي والمؤسسات التجارية والمالية العالمية الطابع. وإذا كانت العولمة قد دعت وتدعو لرفع العراقيل من أمام حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات؛ كي يسهم ذلك في تحسين النظم والأوضاع الاقتصادية في العالم، فمن باب أولى أن يشمل ذلك الدول النامية، خصوصاً بعد أن اتبعت هذه الدول كافة الاقتصادات الرأسمالية والسوق المفتوحة.

إن من الجلي أن ما عُرض آنفًا، يدل على الكثير بالنسبة للعولمة وارتباط دول العالم الثالث بها، ولعل أهم ما في الأمر؛ أن التركيز على توفير رؤوس الأموال والاستثمارات، قد دفع إلى تقوية التنافس بين هذه الدول على مصادر التمويل ومؤسساتها، وبالتالي تقوية نفوذ القوى الخارجية من حكومات ومؤسسات مالية دولية عامة وخاصة بمواجهة الدولة المحتاجة للمال والاستثمار. وإذا كان من شأن هذا أن يكره الدولة النامية على إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية والمالية والمؤسسات التابعة لها كي تتواءم مع متطلبات وشروط مَنْ يقدم لها المال والاستثمارات من الخارج فإن من الطبيعي لذلك أن تصنف دول العالم الثالث ما بين تلك القادرة على مراجعة سياساتها وإعادة هيكلة مؤسساتها؛ كي تتواءم مع العولمة ومتطلباتها وتلك الدول العاجزة عن ذلك.

لقد جهدت دول العالم الثالث منذ استقلالها لتحقيق التنمية في قطاعاتها كافة، وتعيش الآن في ظل وعصر العولمة، كما يرى أنصارها. وفيما تدعو العولمة إلى رفع العراقيل بوجه حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات كي تساعد في تسارع مسيرة التنمية وازدهار اقتصادات ومجتمعات هذه الدول يصبح منطقيًا التساؤل عما إذا تحقق ذلك أم لا ؟ ومن الواضح أن الحصول على رؤوس الأموال والاستثمارات هو من أبرز أولويات دول العالم الثالث في معظم الأحوال.

في ضوء هذا الواقع يمكن القول إن أهم مشكلة تواجهها الدول النامية اليوم وهي أكثر إلحاحًا وخطورة من ذي قبل هي مشكلة المديونية الدولية. فالمديونية

الدولية مشكلة مزمنة بدأت منذ عقود وما تزال حيث تعكس ضعف فرص التنمية الحقيقية في أية دولة مدينة؛ نتيجة اختلال موازين مدفوعاتها وعجزها عن الإيفاء بالتزاماتها المالية محليًا ودوليًا. فتأثير المديونية على التنمية واضح؛ لأن المديونية تكره الدولة على تسخير مواردها الوطنية كافة في سبيل دفع ديونها حيث يتم ذلك دومًا على حساب برامج الدولة التنموية.

المديونية الدولية والعالم الثالث.. بعض الوقائع

الديون الدولية مشكلة تعانيها الدول النامية عمومًا وحتى الدول الحديثة التصنيع من بينها رغم أن جميعها عرفت النجاح ثم الفشل ورغم أن عدداً منها كبعض نمور آسيا لا يزال يعاني متاعب اقتصادية ومالية ولو بدرجات متفاوتة. وكما ذكر في الفصل السابق بدأت المشكلة حين توافرت أموال كثيرة بعد عام ١٩٧٣م اقترضتها الدول النامية من البنوك والمؤسسات المالية بكثافة ويسر. ونتيجة للتغيرات البنيوية المتتالية في الاقتصاد الدولي وجدت هذه الدول نفسها عاجزة عن دفع أصول المديونية، بل وسداد الفوائد المستحقة عليها حيث بلغت المديونية عام ١٩٧٤م وبسرعة ١٦١ بليون دولار.

كانت أمريكا اللاتينية أولى مناطق العالم الثالث التي أبرزت حدة المشكلة حين أعلنت البرازيل التي اعتبرت أكبر دولة مدينة في العالم بالسبعينيات وإحدى أكبر وأغنى دول القارة الأمريكية الجنوبية أنها عاجزة عن دفع ديونها التي بلغت ٩٠ بليون دولار، ثم تبعت المكسيك البرازيل في هذا التوجه، وبدين قارب دين البرازيل.

وفيما قدرت دفعات سداد المديونية في منتصف السبعينيات بحوالي١٤ ٪ من دخل الصادرات الوطنية في الدول النامية عمومًا، بلغت هذه النسبة بنهاية عام ١٩٨١م حوالي ٢٤ ٪ من الصادرات[٢١]، في وقت وصلت فيه المديونية بحلول عام ١٩٨٢م إلى ٦٣٠٫٢ بليون دولار، بل وطبقًا لبعض التقديرات المنسوبة لعام ١٩٨٧م إلى نحو ١٤٠٠ بليون دولار[٢٢]. أما نسبة خدمة الدين من الدين نفسه

في عام ١٩٨٢م فقد بلغت ٥١,٩٪[٢٣] ثم تفاقمت المشكلة طيلة عقد الثمانينيات والتسعينيات، حين أصبح من الواضح عجز الدول النامية حتى عن خدمة ديونها، فيما أخذت الدول المانحة تشكو أيضًا الإرهاق المالي.

لقد حصلت هذه الأمور بينما كان العالم الثالث يدعو إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وهو ما دفع بعض الدول المانحة للدعوة إلى ترتيبات جديدة بالنسبة للإعفاء من الديون، خفضها، أو إعادة جدولتها. ونتيجة لهذه الأوضاع السيئة؛ قامت بعض الدول الغنية باتخاذ إجراءات لتخفيف الأزمة على أسس ثنائية، تبعتها اتفاقات ومقترحات جماعية على مستوى الدول السبعة الصناعية والمؤسسات الأهم كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع أسس جديدة لمعالجة المديونية وعواقبها.

ولم يكن عقد التسعينيات ومن منظور المديونية، رغم تفاؤل أنصار العولمة وحماسهم، أفضل من ذي قبل بالنسبة للعديد من الدول النامية. ففي عام ١٩٩١م بلغت ديون البرازيل ١١٦ بليونا، والمكسيك ١٠٢ بليون والأرجنتين ٦٤ بليونا، وفنزويلا الدولة المصدرة للبترول ٣٤ بليونا. ووصلت نسبة الديون الخارجية للقارة الأمريكية الجنوبية من الناتج القومي الإجمالي للقارة عام ١٩٩٣م إلى ٣٧٪، وللقارة الأفريقية نسبة تفوق ١٠٠٪[٢٤].

لقد اضطرت الدول النامية - عمومًا - إلى الخضوع وخصوصًا منذ منتصف التسعينيات للمؤسسات الدولية المانحة وشروطها القاسية، كي تخرج من أزماتها الاقتصادية. ثم بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في آسيا ولم تسلم منها حتى الدول النامية الصناعية مثل تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، وكان من الطبيعي أن تستنجد هذه الدول بالمؤسسات الدولية ذات العلاقة والتي لم تكن مؤسسات العولمة المفترضة بل نتاج نظام بريتون وودز المنهار منذ السبعينيات، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفيما أبدت هذه المؤسسات المحافظة ماليًا والمسيطر عليها من الدول الغنية

استعدادها لمساعدة الدول المحتاجة للدعم المالي، إلا أنها فرضت شروطاً (روتينية) على من يود تلقي قروضها مثل: تغيير الكثير من المؤسسات الوطنية ووقف الدعم الحكومي للسلع الأساسية والصناعات الوطنية لصالح مؤسسات رأسمالية الطابع، وتخصيص الكثير من القطاعات المهمة كالصحة والطاقة والتعليم وغيرها... لقد توجب على الدولة المستفيدة إن أرادت الخروج من أزماتها وتحديث نفسها أن تتبنى النظام الرأسمالي وتفتح أسواقها للمنافسة، وبالطبع تبني الأفكار والمؤسسات الليبرالية في خطط وعمليات تنميتها الوطنية.

وحين نشبت الأزمة المالية الخانقة خصوصاً في آسيا وكذلك دول في أوروبا وأمريكا اللاتينية، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراءات سريعة وحاسمة لإنقاذ هذه الدول من الهاوية، وبالتالي الحفاظ على قدراتها الاقتصادية وحماية رؤوس الأموال التي قدمت لها وسداد فوائدها وخدمة ديونها.

وتم هذا بتقديم قروض جديدة ومشروطة بالطبع، وقد خصص لعمليات العون المالي للدول المدينة مبالغ كبيرة، فقد منحت تايلاند مثلاً ١٧ بليون دولار، وإندونيسيا ٤٠ بليوناً، وكوريا الجنوبية ٥٧ بليوناً، والبرازيل ٤٢ بليون دولار، كما خصصت قروض ضخمة لروسيا التي وصلت ديونها آنذاك إلى ٢٠٠ بليون دولار، وكانت عاجزة عن سدادها أو سداد الفوائد المتصلة بها ككثير من دول العالم الثالث[٢٥]. وحين دخل العالم القرن الحادي والعشرين ورغم تحسن أوضاع بعض هذه الدول إلا أن غالبية دول العالم كانت ما تزال ترزح تحت وطأة المديونية، ولعل من المفيد في هذا السياق ذكر بعض المعلومات التي وفرها ائتلاف لمنظمات غير حكومية عبر العالم اجتمعت بهدف إلغاء ديون العالم الثالث، لأسباب تبررها أرقام منشورة مستندة لمصادر رسمية كمنظمات الأمم المتحدة.

خلال خمس عشرة سنة ومنذ بداية الثمانينيات دفعت الدول النامية مبلغ ١,٣ تريليون دولار للدول الغنية على شكل أقساط وفوائد، وتدفع هذه الدول نفسها

١٢ بليون دولار شهريًا أو حوالي ٧١٧ مليون دولار يوميًا في سبيل خدمة ديونها. وفيما تستعيد الدول الغنية ثلاثة جنيهات استرلينية مثلا مقابل كل جنيه تقرضه، فإن كل طفل في العالم الثالث مدين بمبلغ ٤٨٢ دولارًا بعد ولادته.

لقد وصل مجمل ديون العالم الثالث عام ١٩٩٠م إلى ١٫٧ تريليون دولار، أما في عام ١٩٩٧م فقد وصل إلى نحو ٢٫١٧ تريليون دولار[٢٦] ولقد كان لمساعي مثل هذا الائتلاف والدعوات المستمرة من الدول النامية التي أخذت تشكو في المحافل والمنتديات والاجتماعات الدولية أوضاعها المزرية وعواقب ذلك؛ أن قامت الدول الغنية باتخاذ إجراءات منفردة أو جماعية؛ لتخفيف أزمة المديونية. ومع أن القليل من الدول قد استفاد من محاولات خفض الديون أو إسقاطها أحيانًا، إلا أن مجموع مديونية العالم الثالث بحلول عام ١٩٩٩م بلغ على أية حال ٢٫٢ تريليون دولار[٢٧].

ولكن إذا كان هذا العرض يوضح ولو بشكل غير مباشر الجهة الأكثر استفادة مما يجري على الساحة الدولية وهي الدول الغنية، فهل تعني (العولمة) في هذا الإطار (الأمركة) في ظل اعتبارات أنصار العولمة والمقومات الواضحة التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية؟

العولمة والأمركة

ما انفك كثير من الناس يعتبر أن العولمة – الأمركة، أي: بربط هذه الظاهرة الاقتصادية ذات الانعكاسات السياسية والاستراتيجية والاجتماعية والثقافية بالولايات المتحدة الأمريكية. ولعل دوافع هذه القناعة كثيرة: فالولايات المتحدة ومنذ انطلاق العولمة بقوة إثر انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الدولة الأعظم الوحيدة في العالم والأقوى من حيث ميزانيتها العسكرية وأنظمتها التسليحية ومعداتها وقدراتها وتواجدها في مختلف مناطقه، وهي في مقدمة دول العالم في مختلف ميادين التكنولوجيا وخصوصًا العسكرية نتيجة ما يخصص من أموال في ميدان

البحث والتطوير. وتنفق الولايات المتحدة في أبحاث التكنولوجيا العسكرية وحدها ما معدله ٢٧٠٠٠ دولار لكل فرد من أفراد قواتها المسلحة مقابل ٧٠٠٠ دولار كمعدل لنظرائهم الأوروبيين(٢٨). لقد كانت الاستراتيجية الأمريكية منذ أوائل التسعينيات هي تطوير الهيمنة الاستراتيجية والعسكرية الأمريكية؛ لكي لا يكون بمقدور أية دولة أو مجموعة من الدول عدوة كانت أو صديقة، الوقوف في وجه أو تهديد مصالح الولايات المتحدة العالمية بشكل جدي.

والولايات المتحدة كذلك أغنى دولة في العالم إذ يزيد مقدار الناتج المحلي الإجمالي على ١٠ تريليونات دولار وهو ما يوازي مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين مجتمعة، واقتصادها هو أكبر اقتصاد في العالم من حيث الحجم إذ يصل إلى ٢٥ ٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وكذلك من حيث معدل نمو الإنتاجية الاقتصادية.

وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الفترة من ١٩٧٣–٢٠٠٠ حوالي ٢٫٥ بالمائة وهو رقم كبير لدى معرفة أن نسبة ١ ٪ في نمو الإنتاجية بالنسبة للولايات المتحدة تعني زيادة في ثرائها بمعدل ١ تريليون دولار على مدى عقد من الزمن(٢٩). كذلك تعد الولايات المتحدة أكبر سوق استهلاكية في العالم من حيث الاستيراد والتصدير، والأسواق المالية ورؤوس الأموال المتوافرة لديها سواء للاستثمار في الأسواق الخارجية أو تلك الأجنبية التي تدخل إليها. ولا ريب أن قدرة وقوة الاقتصاد الأمريكي بالنظر إلى الحجم ومعدلات النمو؛ يتطلب استهلاك الكثير من المواد الخام والطاقة وهي أمور لها دلالاتها في الاقتصاد الدولي.

تشير هذه الحقائق والأرقام إلى أن الولايات المتحدة وبحكم موقعها ومواصفاتها الاقتصادية، تتمتع بمركز الريادة في الاقتصاد الدولي بطبيعة الحال. لكن هل يعني هذا - مع انفتاح العالم اقتصادياً - أن العولمة تعني بالضرورة الأمركة؟ فيما يرى الكثيرون وخصوصاً في العالم الثالث وكذلك بعض خصوم الولايات المتحدة

الأمريكية أن الواقع كذلك إلا أن هذا الحكم قد يكون تبسيطًا للأمور، رغم قوة الترابط بين كل من الاقتصاد الأمريكي والدولي.

القول بأن العولمة تساوي الأمركة هو كالقول بأن العولمة والاقتصاد الدولي شيء بل وواقع واحد، وتكفي الإشارة إلى حقيقة أنه ليس للعولمة جانب واحد فقط هو الجانب الاقتصادي، بل هناك أيضًا الجوانب السياسية والحضارية والثقافية والإعلامية وغيرها... وإن كانت هذه الحقيقة لا توحي قطعًا بوحدانية هذه الجوانب في الساحة الدولية، بل على وجود التنوع والتفاوت والتباين، فإن مسألة الاندماج الاقتصادي العالمي لا بد أن تتمتع بكثير من السمات الاندماجية الخاصة بالجوانب الأخرى وبالطبع مع الفارق النسبي بين هذه الجوانب من حيث المدى والمواصفات.

لكن هذا القول أيضًا، لا ينفي وجود علاقات بينية وبنيوية متبادلة، وبشكل أعم، علاقات قائمة على الاعتمادية المتبادلة بين الدول والأمم والشعوب في هذه المجالات كافة بدليل الكثير من الشواهد الملموسة على هذا الأمر لا منذ آخر عقدين من القرن العشرين فحسب بل عبر التاريخ كذلك.

من ناحية أخرى، ومن منظور العولمة، يرى المتحمسون للولايات المتحدة وارتباطها بهذه المسيرة، أن المواصفات السابقة للاقتصاد الأمريكي تجعل منه محور العولمة، وأن موقع الولايات المتحدة على الساحة الدولية وأهميتها السياسية والاستراتيجية يؤهلها لذلك، فالبعض يرى أن للولايات المتحدة سيطرة واضحة في ثلاثة أبعاد رئيسة في العولمة؛ نتيجة ما يتم من أنشطة في سوق الأوراق المالية في نيويورك (وول ستريت)، ووادي السليكون في ولاية كاليفورنيا، حيث تتركز صناعة البرامج الخاصة بالحاسوب، وبالطبع في هوليوود - كاليفورنيا، حيث أكبر مقار صناعة الأفلام الترفيهية في العالم. فهذه الأبعاد هي ما يجعل من الولايات المتحدة بوجود العوامل الأخرى التي تتصل بذلك، مركزًا للعولمة في رأيهم(٣٠).

ويضيف البعض بأن غالبية مقومات ثورة المعلومات طورت في الولايات المتحدة،

وإن الثورة استندت إلى التقدم المتسارع في مجالات الحاسوب والاتصالات والبرمجيات، مما ساعد على الخفض الحاد في تكاليف معالجة المعلومات وبثها وبالتالي شجع على استحواذ ثورة المعلومات بمقوماتها على ما يقرب من٥٠ ٪ من مجموع الاستثمارات الجديدة في الولايات المتحدة(٣١).

ويزيد آخرون بالقول إن ريادة الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيات الرئيسة التي توطد زعامتها الفكرية والثقافية تترجم من خلال إنفاقها على أبحاث التطوير والبحث الذي يوازي ٤٠ ٪ من مجموع الإنفاق العالمي في هذا الميدان. كذلك، فإن شركات البرمجيات الأمريكية مثل: مايكروسوفت، أوراكل، وآي بي إم تنتج معظم البرامج التي تدير الحاسوب، وأن ما يقرب من ٧٥ ٪ من اتصالات شبكة الإنترنت العالمية تتم عبر الولايات المتحدة، إضافة إلى أن عائدات الأفلام الأمريكية تشكل حوالي ٨٥ ٪ من عائدات هذا القطاع في أوروبا، وأكثر من ٨٠ ٪ من مجمل عائدات هذه الصناعة الترفيهية(٣٢).

من ناحية أخرى، ومع بداية التسعينيات، كان الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب، إذ كان كثير من دول الاتحاد الأوروبي وكذلك اليابان يعاني مصاعب اقتصادية مختلفة. وفي الوقت الذي كانت فيه قلة من الدول النامية تنعم بوضع اقتصادي جيد، أدت حالة الاقتصاد الأمريكي إلى فشل الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، لكنه مع اقتراب منتصف التسعينيات شهد الاقتصاد الأمريكي، نتيجة للعولمة - في رأي أنصارها - وخلال عهد الرئيس الجديد بيل كلينتون الذي أعيد انتخابه لمرتين متتاليتين انطلاقة هائلة استمرت حتى أواخر القرن.

من تصريحاته المتعددة وكذلك تصريحات أركان إدارته على مدى فترتي رئاسته، يعتبر عهد الرئيس كلينتون فترة ذهبية نظراً لمكاسب الولايات المتحدة الأمريكية من موجة العولمة مقارنة بالدول الكبرى والمتقدمة الأخرى. ففي عهده

انتقل الاقتصاد الأمريكي من اقتصاد ركود نسبي إلى اقتصاد نمو متواصل في مجال تراكم رؤوس الأموال والصفقات التجارية الضخمة مع العديد من الدول. وكانت العلاقات الاقتصادية مع الصين من أبرز منجزات كلينتون الذي تجاهل الأصوات المطالبة بمعاقبتها، بسبب اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، كي لا يترك هذه السوق الكبيرة لمنافسيه من الحلفاء الغربيين الآخرين.

انعكس نجاح كلينتون في الخفض التدريجي أولا ثم إنهاء عجز الميزانية الأمريكية بحلول عام ١٩٩٨م وتحويله إلى فائض كبير ومتنامٍ، وقد أشارت المصادر إلى أن الولايات المتحدة استطاعت منذ عام ١٩٩٥م زيادة صادراتها بنسبة ٣٥ ٪، منها ٤٥٠ بليون دولار سنوياً مع دول الاتحاد الأوروبي، وأنها عقدت أكثر من ٣٠٠ اتفاقًا تجاريًا مع مختلف دول العالم، وأوجدت ٢٢ مليون فرصة عمل جديدة في أمريكا بحيث انخفضت البطالة بمطلع عام ٢٠٠٠م إلى أقل من ٤ ٪ وكان هذا أدنى مستوى لها منذ ثلاثة عقود[٣٣]. كذلك سعت الولايات المتحدة وفي ضوء اتفاقاتها إلى تسهيل وصول مؤسساتها التجارية والاستثمارية للأسواق الناشئة في مختلف القارات، وركزت على أفريقيا حيث الفرص الكثيرة والهيمنة السياسية والاقتصادية التي كان يتوقع لها استقبال ما يصل حجمه إلى ١٫٥ تريليون دولار من الاستثمارات في البنى التحتية الخاصة بالطيران والاتصالات[٣٤].

أما في آسيا وخصوصا إبان الأزمة الخانقة التي أصابت العديد من دولها وغيرها في القارات الأخرى في الفترة بين عامي ١٩٩٧ -١٩٩٩م، فقد نجحت الولايات المتحدة في حمل الصندوق الدولي (رغم رزم العون التي قدمها) على رفض تعديل سياساته وشروطه التي يفرضها على الدول التي تلجأ لمساعدته، وفي طليعتها ضرورة تخفيض البنوك المركزية في هذه الدول لفوائد القروض، وإزالة العقبات من أمام حرية التجارة والاستثمارات الدولية. ويشير البعض إلى أن الولايات المتحدة استغلت هذه الأزمة بشكل هائل بدليل قيام العديد من

مؤسساتها المالية والصناعية بشراء كم كبير من العقارات والصناعات والشركات في الدول ذات الاقتصاد المتضررة مثل: كوريا وتايلاند وإندونيسيا بأثمان بخسة جداً الأمر الذي أطلق عليه العديد من الآسيويين مسمى (الرأسمالية الوحشية)[٣٥].

لم تدم هذه الفترة الذهبية طويلاً بعد تغير الإدارة الديمقراطية في الولايات المتحدة واستبدالها بإدارة جمهورية برئاسة جورج دبليو بوش، فمنذ نهاية عام ٢٠٠٠م وبداية عام ٢٠٠١م دخلت أمريكا فترة تباطؤ واضح للنمو الاقتصادي، كما تناقصت فرص العمل الجديدة وتزايدت نسبة البطالة وتراجع الكثير من التوقعات السابقة بازدهار اقتصادي متواصل مقارنة بمنجزات الإدارة الديمقراطية السابقة. كانت بداية القرن الحادي والعشرين، وحتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م المتمثلة بالهجمات الإرهابية في مدينتي نيويورك وواشنطن بداية فترة الركود الاقتصادي الملموس الذي استمر حتى نهاية عام ٢٠٠٤م وقد وضح ذلك من خلال تقارير حديثة متعددة أوضحت أموراً منها:

أنه في عام ٢٠٠١م كان من المتوقع أن يكون هناك فائض في الميزان التجاري سيصل على مدى السنوات العشر اللاحقة إلى ٥,٦ تريليون دولار، بحيث تبقى نسبة العجز من مجموع الناتج القومي المحلي حوالي ٣,٦ بالمائة[٣٦]، لكنه بحلول أكتوبر ٢٠٠٤م قدر هذا العجز بحوالي ٧ تريليونات دولار[٣٧] أي ما يناهز نسبة ٥,٦ ٪ من الناتج القومي الإجمالي[٣٨].

وقد أشارت التقارير أيضاً إلى أن معدل ما كانت تقترضه الولايات المتحدة سنوياً من الممولين الأجانب بلغ ٦٦٥ بليون دولار، وأن هذا الدين الخارجي سيتصاعد من نسبة ٢٤٪ عام ٢٠٠٣م إلى ما نسبته ٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤م. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما ستدفعه الولايات المتحدة لخدمة ديونها الإضافية فقط ابتداء من عام ٢٠٠٤م سيساوي مبلغ ٢٥٠ بليون دولار سنوياً أو ما سيعادل بحلول عام ٢٠١٤م نسبة ١,٧ ٪ من الناتج القومي المحلي الإجمالي[٣٩].

كذلك، أخذت قيمة الدولار تتناقص في السوق العالمية باستمرار، ففي حين بلغت نسبة تدهور الدولار في فبراير ٢٠٠٢م مثلا ٤٧٪ أمام اليورو، ازدادت هذه النسبة بمقدار ٨ ٪ بحلول نهاية عام ٢٠٠٤م، حيث أصبح اليورو يعادل ١,٤٢ دولار(٤٠).

إن كانت هذه الأرقام تدل على شيء، فهو أن الولايات المتحدة تتأثر مثل سائر الدول بالدورات الاقتصادية وأن قدراتها ومقوماتها الضخمة تلعب دوراً مهماً وتستفيد (كغيرها من الدول القوية اقتصادياً) من الفرص المتاحة والانفتاح الاقتصادي على الساحة الدولية، وهذا لا يعني بالضبط أن العولمة تعني الأمركة، ويمكن تأكيداً لهذا النفي الإشارة إلى بعض الوقائع الحديثة.

كانت الولايات المتحدة الدولة المهيمنة على الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية سياسياً، واقتصادياً، وكان الدولار عماد التبادل التجاري الدولي في نظام بريتون وودز ومؤسساته، لكن هيمنتها وكذلك قوة الدولار تراجعت بعد سقوط نظام بريتون وودز أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي. ورغم قوتها وتأثيرها داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى بعد سقوط بريتون وودز، إلا أن سيطرتها التامة على الاقتصاد العالمي انحسرت كثيراً منذ ذلك الوقت وأصبحت وبعملتها الدولار أقل هيمنة مما كانت عليه سابقًا بسبب تنامي القوة الاقتصادية لكل من الاتحاد الأوروبي واليابان خارج وداخل هذه المؤسسات، وعدم تردد هذه الدول في معارضة السياسات الأمريكية بنجاح أحياناً كثيرة.

كذلك، وعلى صعيد منظمة التجارة العالمية، نشبت عدة خلافات في السنوات الماضية على سياسات الدعم الخاصة بصناعات كالفولاذ مثلا أو بعض المنتجات الزراعية وحقوق الملكية الفكرية إلا أن الولايات المتحدة خسرت بعض قضاياها هذه لصالح الاتحاد الأوروبي. إن حرص الولايات المتحدة على عقد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة وإنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا

الشمالية، ثم سعيها لإنشاء منطقة تجارية حرة تجمع الأمريكتين، إضافة إلى مشاركتها في المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (إيبك) هي دلائل على الموقع الحالي للولايات المتحدة ضمن مسيرة العولمة.

إن عليها أن تنافس غيرها من الدول في الكثير من القطاعات؛ لأنها لم تعد تهيمن على الاقتصاد العالمي، وأن اقتصادها كسائر اقتصادات الدول المتقدمة يمر بفترات تراجع وازدهار رغم حجمها وقوتها. ولعل أحدث دليل على ذلك ما أظهرته بعض التقارير مؤخراً بالنسبة للأوضاع الاقتصادية لبعض أهم دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ففي حين أخذ القلق يساور العديد من الاقتصاديين الغربيين مع بداية عام ٢٠٠٥م حول استعادة اقتصاد الاتحاد الأوروبي لعافيته بسبب تذبذب أداء اقتصاد كل من ألمانيا وفرنسا اللتين تشكلان معاً حوالي نصف حجم اقتصاد الاتحاد. فإن هذا التذبذب ـ في رأي البعض ـ كان نتيجة للاعتماد على اليورو ودور التنظيمات القائمة في إعاقة نمو الاقتصاد الاتحادي، بسبب تجذر البيروقراطيات والسياسات العمالية الوطنية والاعتماد على التصدير لتحفيز النمو(٤١). وفي الوقت نفسه مثل العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة في شهر نوفمبر ٢٠٠٤م وحده أكبر عجز في تاريخها حين بلغ ٦٠,٣ بليون دولار، وهو ما جعل مجمل العجز منذ بداية العام يصل حتى ذلك الشهر إلى ٥٦١,٣ بليون دولار وهو مقدار فاق أكبر رقم قياسي للعجز في سنة واحدة والذي سجل من قبل عام ٢٠٠٣م وبلغ ٤٩٦,٥ بليون دولار(٤٢).

الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية

كانت تطورات السوق المالية وقطاع الخدمات وسهولة وسرعة انتقال رؤوس الأموال أبرز معالم ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وكان هذا بالطبع أهم ما أشار إليه أنصار العولمة ودليلهم على وجود عالم بلا حدود، قائم على حرية

التجارة، مندمج ومترابط وتقل فيه قدرة الدولة على التحكم بقوى السوق.

يلعب رأس المال دوراً مهماً في الاقتصاد الدولي عبر نقل الموارد المالية من دولة أو مؤسسة دولية أو خاصة إلى دولة أخرى على شكل منح أو قروض لتمويل مشاريع عامة أو خاصة، يفترض أن تسهم في نهاية الأمر في تنمية أو ازدهار اقتصاد الطرف المستفيد. ويستحيل ألا ترحب دولة بدخول رؤوس الأموال الأجنبية إليها، كي تعزز مقوماتها وبرامجها الاقتصادية المختلفة، ولعل من أهم صور تدفقات رؤوس الأموال، هي المساعدات الخارجية ثم الاستثمارات الأجنبية.

أما المساعدات الخارجية فهي نقل الموارد المالية أو العينية أو الفنية أو البشرية بين الحكومات، على أسس ثنائية أو من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية بشروط ميسرة أو صعبة، على هيئة منح أو قروض بدون فوائد أو بفوائد ضئيلة، لآجال قصيرة، متوسطة أو طويلة الأمد. من ناحيتها، تعد الاستثمارات الأجنبية وسيلة باتجاهين بمعنى: استقدام واستقبال رؤوس الأموال إلى الدولة أو إرسالها؛ بغية استغلالها في دولة أخرى، وتتعدد صور الاستثمارات عادة حيث تتم مثلا عبر إقامة مصانع أو مؤسسات أو شركات، أو على أساس نقل التكنولوجيا أو الخبرات. كما يمكن أن تكون من خلال شراء أسهم أو سندات الشركات والمؤسسات الأجنبية، أو قيام المصارف في دولة ما بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية للدولة أو لجماعة أو أفراد بحاجة إليها في الدولة الأخرى. ولعل الأهم في كل هذا، أنه غالبًا ما تثير الاستثمارات الأجنبية مسألة الصلة بالشركات المتعددة الجنسية، والتي تُعرف أيضًا عند تغير أسس ومدى روابطها الأجنبية وطبيعة نشاطاتها المالية والاقتصادية بالشركات عبر القومية.

فهذه المؤسسات بالتالي تنظيمات متنوعة الأشكال والمواطن، بصرف النظر عن ماهية نشاطاتها الأساسية تجارية كانت أم مالية، صناعية أم مصرفية... إلخ. وعند التحدث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمقصود بذلك عمومًا هو الأصول

المالية بأشكالها وتوابعها وكذلك الموجودات والممتلكات الخاصة بهذه الشركات والمؤسسات وخصوصاً في الخارج.

أثارت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتثير العديد من التساؤلات بعضها قديم ومستمر والبعض الآخر حديث فرض نفسه على الساحة الدولية.

تاريخياً، وجدت المؤسسات المتعددة الجنسية منذ وجود التجارة الدولية والاكتشافات الجغرافية والاستعمار والإمبريالية. وقد ارتبطت هذه المؤسسات والشركات بالوطن الأم واكتسبت أهميتها ونفوذها من مكانة ونفوذ دولها في العالم. فمكانة ونفوذ شركة الهند الشرقية البريطانية مثلا واضحة في سجلات التاريخ، كما أن أثرها في السياسات البريطانية ودورها داخل بريطانيا وفي الهند ومنطقة الشرق الأوسط موثق وواضح أيضاً.

من منظور حديث، تعرف المؤسسة التجارية الدولية بأنها تلك التي تسوق منتجاً موحد المواصفات القياسية في العالم بحيث تسمح بأقل ما يمكن من التعديل عليه كي يتماشى مع الظروف والأذواق المحلية في الأسواق الدولية[٤٣].

لذا فإن استراتيجياتها المالية والتسويقية والترويجية عالمية الطابع، وبأقل قدر من التباين بين الدول أو في المناطق التي تعمل داخلها. وعليه، فإن أهداف المؤسسة التجارية المتعددة الجنسية هي التمدد في أسواق تتجاوز الحدود الوطنية للوصول إلى أهداف بعيدة المدى، وتحقيق أقصى حد من الفعالية والحجم والإنتاجية بحيث تتصف السلعة بثمنها الجيد والمنافسة في أي قطاع يستهدف منها في السوق.

ومنذ الحرب العالمية الثانية نمت الشركات المتعددة الجنسية بشكل كبير، وكانت الغلبة في القوة والحجم والانتشار للشركات الأمريكية، بسبب هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد الدولي، وخصوصاً في أوروبا المدمرة. وقد أدت قوة وانتشار هذه الشركات خصوصاً أثناء إعادة إعمار أوروبا إلى ظهور اتجاه أوروبي يحذر من خطرها وأثرها على دول القارة. وبعد أن استردت دول الغرب عافيتها، أخذت

الشركات المتعددة الجنسية من أوروبا واليابان تفرض نفسها على الساحة الدولية خصوصًا بعد سقوط نظام بريتون وودز عام ١٩٧٣م. وقد لوحظ أن نمو هذه الشركات ومعها تضاعف الاستثمار الأجنبي في الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٨م بلغ نسبة ٢٠ بالمائة مقارنة بنمو التجارة الدولية في الفترة نفسها والذي بلغ ٥ بالمائة فقط، فيما بلغ معدل نمو هذه المؤسسات في عقد الثمانينيات داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أربعة أضعاف معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول في تلك الفترة[٤٤].

وقد تميزت تلك الفترة أيضًا بسمتين واضحتين هما: أولا: انتشار الشركات اليابانية المتعددة الجنسية في العالم عمومًا بدليل وصول الاستثمارات اليابانية المباشرة في العالم سنة ١٩٨٩م إلى نحو ١٥٤ بليون دولار؛ مما جعلها في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة ٣٧٣ بليون دولار وبريطانيا ١٩٢ بليون دولار، والثاني أن جُل هذه الاستثمارات كان في أوروبا وأمريكا الشمالية لا في العالم الثالث، بل وفي دول نامية مختارة[٤٥]، علمًا بأن هذا الأمر تغير في السنوات القليلة اللاحقة.

وقد قدرت الأمم المتحدة طبقًا لأحد المصادر أن عدد هذا النوع من الشركات بلغ عام ١٩٩٠م نحو ٣٥٠٠٠ شركة نصفها مقره أمريكا، اليابان، ألمانيا، وسويسرا، وأن الشركات الأربعمائة الأكبر بينها كانت تملك ما قيمته ٣ تريليونات دولار من الأصول والموجودات المالية[٤٦].

وفيما أوردت مصادر أخرى أن هذا النوع من الشركات بلغ عدده أوائل التسعينيات حوالي ٣٥,٩٠٠ شركة لها ١٧١,٣٠٠ شريك أو تابع أجنبي[٤٧] فإن البعض أفاد بأن العدد وصل في منتصف التسعينيات إلى ٤٠,٠٠٠ شركة لها ٢٥٠,٠٠٠ شريك أو تابع أجنبي[٤٨].

أما التقديرات الحديثة لمدير قسم الاستثمار في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) القومية فتشير إلى أنه في عام ٢٠٠٣م وصل عددها إلى حوالي

٦٤٠٠٠ شركة، تسيطر على حوالي ٨٧٠,٠٠٠ مؤسسة أجنبية حول العالم[٤٩].

ومن الحقائق المهمة في هذا السياق أنه حين توفر الدول الغنية للدول الأخرى وبالذات النامية رأس المال والخبرة والمعرفة؛ فإن هذا يتم من خلال الشركات المتعددة الجنسية التابعة لها على شكل الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا، ولعل التكنولوجيا هي الموضوع الأبرز دائمًا في الأدبيات الخاصة بالتنمية ونقل التكنولوجيا للعالم الثالث.

من ناحية أخرى، ترتكز هذه المؤسسات تقليديًا على بنية تنظيمية رأسمالية مركزية في البلد الأم، وعلى مصانع وفروع تابعة لها في الدول والمناطق الأخرى كي تستطيع من خلالها التهرب من الأعباء الضريبية والرسوم الحكومية، وتستفيد من خفض التكاليف الإنتاجية والإعفاءات المقدمة لها في الدول الأخرى تشجيعًا لها.

وما من شك في أن هذه المؤسسات لا تتردد في استغلال تفوقها واحتكارها التكنولوجيا الخاصة بها، من خلال ما تفرضه من أثمان على نقلها أو الترخيص باستخدامها. وهي تحرص على الحصول على العمالة المدربة الرخيصة في أماكن نشاطاتها، وعلى السيطرة على رؤوس أموالها وإبقاء الإدارة الرئيسة بأيديها.

وبالنظر لآثار وانعكاسات هذه المزايا على الدول المضيفة فقد تعرضت هذه الشركات وما تزال للعديد من الانتقادات خصوصًا في الدول النامية.

حين هبت موجة العولمة الاقتصادية، استفادت الشركات المتعددة الجنسية من الظروف المواتية التي تدعو إلى إزالة العقبات والحواجز أمام استثماراتها، بحيث قامت بتغيير استراتيجياتها التقليدية. ولم يقتصر هذا التغير على قيامها بتنويع استثماراتها في أنحاء العالم، بل اعتمدت على اللامركزية في إدارة مرافقها الإنتاجية ومؤسساتها وفروعها. وقد ساعدت اللامركزية على ازدهار هذا النوع من الشركات وعلى نموها في ظل الانفتاح الاقتصادي والسوق الرأسمالية بشكل واضح رغم التفاوت في التقديرات والأرقام حول عددها وحجم مواردها المالية وأماكن

استثماراتها المفضلة حول العالم.

إن نمو هذه الشركات ولامركزية تواجدها ونشاطاتها قد مكنها من تجاوز أية سيطرة أو قيود أو موانع حمائية ضدها من قبل أية دولة. فبمقدورها ـ والفضل في ذلك للتكنولوجيا ـ أن تغادر أو تنقل مواردها المالية بلحظة اعتماداً على العمليات الالكترونية إذا شعرت بالتهديد أو أحست بأنها ستخسر. إن مرونة هذه المؤسسات في ظل عولمة السوق وقدرتها على التصنيع والتسويق والتمركز وإعادته في مختلف أنحاء العالم هو ما يحد من قدرة الدول على وضع سياسات وطنية فعالة ومحددة تجاهها، وبالتالي فإن الأنظمة الوحيدة التي تستطيع حكم نشاطات هذه الشركات هي الأنظمة والمعايير الدولية الموضوعة لتنظيم تلك النشاطات.

تعد التكنولوجيا عماد نجاح الشركات المتعددة الجنسية (عبر القومية). وفيما لا يوجد متسع في هذه الدراسة لبحث الشؤون المتصلة بنقل التكنولوجيا للعالم النامي، من حيث الثمن والملائمة والاستخدام... إلخ، ينبغي القول إن التكنولوجيا وبالضرورة نفقات البحث والتطوير في الوقت الحاضر، تتسم بعدة أمور، نتيجة سلوك هذه الشركات في هذا المجال.

أولاً: إن هذه الشركات لا تتحمس فكراً وعملا لوضع نشاطات البحث والتطوير الخاصة بها في الدول المضيفة، بل تحرص على أن تكون هذه النشاطات في المراكز البحثية في مواطنها.

ثانياً: إن التكنولوجيا المتقدمة لا تتعلق بالصناعات التقليدية التي غالباً ما تكون دولية، بل بقطاعات معينة وبأماكن مختارة وقليلة.

ثالثاً: إذا تحتم على الشركة إجراء نشاطات بحث وتطوير في دولة ما، فإن جهودها تركز على القطاع أو القطاعات الأفضل في تلك الدولة، من حيث الخبرات والمهارات المتوافرة بها، كي تستغلها بدل إنشاء مراكز بحث وتطوير في تلك الدولة[٥٠].

أما بالنسبة للاستثمارات المباشرة، فإن حجم وموارد ودخل بعض الشركات

المتعددة الجنسية يجعلها أغنى وأقوى من معظم دول العالم، بالنظر للدخل والناتج القومي الإجمالي لهذه الدول.

ويعود نمو هذه الشركات المضطرد عدداً وقوة لعوامل أهمها: تحول الاقتصاد الدولي إلى اقتصاد عالمي، ثم الثورة في مجالي الاتصالات والمعلومات، خصوصاً منذ عقد الثمانينيات. وقد أوردت التقارير الخاصة بتلك الفترة أن حصة الشركات المتعددة الجنسية من مجموع صادرات وواردات الولايات المتحدة مثلا شكل ١٨ و٣٠ ٪ على التوالي وأن الواردات من الشركات المتعددة الجنسية المقيمة في الولايات المتحدة وتوابعها الأجنبية شكلت ٤٠ ٪ من واردات هذا البلد عام ١٩٨٥م وحده.

كما أن الشركات العشر الأولى في مجال الحاسبات الآلية والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبه الموصلات عام ١٩٨٧م شكلت ٩٠، ٨٥، و٦١ ٪ على التوالي من الإنتاج العالمي لها فيما بلغت حصة الشركات السبع الكبرى في صناعة السيارات عام ١٩٨٨م نسبة ٨٨ ٪، والست الكبرى في صناعة الإطارات ٨٥ ٪ من الإنتاج العالمي[٥١]. أما حديثًا، فالأرقام قد تكون أشد وقعًا، فقيمة إنتاج الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية خارج الولايات المتحدة هو ضعف قيمة الصادرات الأمريكية، كما أن مبيعات الشركات المتعددة الجنسية داخل الولايات المتحدة يبلغ ضعف مجمل واردات هذه الدولة من الخارج[٥٢].

عالميًا، تنتج ٥ شركات ما يقرب من ٧٠ ٪ من السلع الاستهلاكية المتينة، وخمس تسيطر على ما يزيد على ٥٠ ٪ من صناعة الطائرات، ومثلها على صناعات المعدات الالكترونية والكهربائية. وفيما تمتلك خمس شركات ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من صناعات الحواسيب الشخصية، وخمس ما يزيد على ٤٠ ٪ من وسائل الإعلام العالمي، فإن ثلث إنتاج الكيماويات في العالم، وما يقارب هذه النسبة في صناعة التأمين تملكه خمس شركات في كلا القطاعين[٥٣].

على أية حال، وبالنظر لنمو وحجم وسرعة انتقال رؤوس الأموال والصفقات

الخاصة بالنقود والأسهم والسندات المالية التي يقدرها البعض بحوالي ١,٥ تريليون دولار يوميًا(٥٤). يمكن القول إن القطاع الأكثر استفادة قد يكون قطاع المال، وبالذات البنوك والمؤسسات المالية المتنوعة الأخرى. ولعل الدور الذي لعبته البنوك التجارية الدولية والمؤسسات العاملة في بيع وشراء العملة الأجنبية في تأجيج المصاعب الاقتصادية في بعض دول العالم كتايلاند وماليزيا وإندونيسيا، وما حدث لعملاتها لا بد من الإشارة إليه. إن الحرص الشديد للدول التي تتبع تلك البنوك والمؤسسات المالية لها على مساعدة الدول المتضررة اقتصاديًا، ومن ثم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقديم رزمات (صفقات) الإنقاذ يدفع الآن إلى طرح سؤال أساسي هو:

هل استمرت مسيرة العولمة في التأثير وفي تحقيق النجاح المقرر لها خصوصًا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر؟

يشير تقرير حديث عن التنمية في العالم صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويرصد الاستثمارات الأجنبية في مختلف مناطق العالم أن هذه الاستثمارات التي وصلت إلى قمة ازدهارها عام ٢٠٠٠م بدأت تتراجع بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين، رغم فرص استعادتها لعافيتها عام ٢٠٠٤م بسبب إمكانية ازدياد تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية والتركيز على قطاع الخدمات(٥٥).

ومن أهم ما أورده التقرير ما يلي:

– إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠١م انخفضت بمعدل ٤١ ٪ عن عام ٢٠٠٠م أي من ١,٤ تريليون دولار إلى ٨١٨ بليون دولار، وبنسبة إضافية قدرها ١٧ ٪ أي: ٦٧٩ بليون دولار عام ٢٠٠٢م، ثم بنسبة ١٨ ٪ أي إلى ٥٦٠ بليون دولار عام ٢٠٠٣م.

– لقد تراجع حجم الاستثمارات القادمة من الخارج عام ٢٠٠٣م بحيث اقتصر على الدول المتقدمة ودول أواسط وشرق أوروبا، وارتفعت هذه النسبة إلى ٩ ٪ في

الدول النامية عمومًا، باستثناء دول أمريكا اللاتينية والكاريبية كما زادت النسبة في أفريقيا بمعدل ٢٨ ٪ بعد انخفاض كبير في السنوات السابقة. وقد عزيت الزيادة إلى ارتفاع عدد المشاريع المتصلة بالموارد الطبيعية في القارة، وفي حين كانت الصين أكبر موطن لهذه الاستثمارات عام ٢٠٠٣م بالعالم، فإن بنية الاستثمارات تحولت نحو قطاع الخدمات؛ نتيجة التسهيلات المقدمة في هذا القطاع.

- إن استعادة الاستثمار الأجنبي المباشر لعافيته المتوقعة في معظم الدول المتقدمة عام ٢٠٠٤م ارتبط بنموها وبأنماط التبادل الجاري عبر الحدود التي ارتفعت قيمتها بمعدل ٣ ٪ في الشهور الستة الأولى من هذا العام، وكذلك إلى نمو حجم تجارة الأسهم في العالم، والذي ارتفع بنسبة ٦٠ ٪ في الشهور الأربعة الأولى مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٣م.

- إن تحسن الأداء في ميدان الاستثمارات الأجنبية سيعزز الإنتاج العالمي، الذي يرتكز على وجود ما لا يقل عن ٦١٠٠٠ شركة متعددة الجنسية لها ما يزيد على ٩٠٠,٠٠٠ مؤسسة شريكة أو تابعة تصل قيمة أسهمها إلى ٧ تريليونات دولار. وقد ارتفع تدفق الاستثمارات إلى الخارج من الدول المتقدمة عام ٢٠٠٣م حيث كانت الولايات المتحدة على رأس القائمة وبنسبة وصلت إلى ٣٢ ٪. وكانت الزيادة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا نحو ١٦٪ و٥٧ ٪ على التوالي، علما بأن نسبة التدفق للخارج في الاتحاد الأوروبي عمومًا انخفضت إلى ٤٪.

الخاتـمة

تعد العولمة طبقًا لما يراه دعاتها محور النشاطات الاقتصادية التي تجري اليوم في مختلف بقاع العالم؛ لأنها تكتسب المرتبة الأولى في الأهمية بالنسبة لأية دولة أو مجتمع. وبصرف النظر عن دقة مسمى العولمة وإطلاقه على الاقتصاد الدولي أو العالمي، فالواضح أنه عند التحدث عن اقتصاد عالمي، عولمي، أو دولي يتصل الأمر من منظور العلاقات الدولية ككل بشبكة الروابط والصلات الموجودة بين الدول على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بين هذه الكيانات والمؤسسات الدولية الحكومية أو غير الحكومية طالما لم تقتصر العولمة - طبقًا للبعض - على النشاطات الاقتصادية وحدها. فالعولمة والعالم الواحد عالم تربطه الاتصالات والمواصلات وتنتشر فيه المعلومات والبيانات وتقنياتها رغم العوائق والعقبات.

عمليًا، ومن الناحية الاقتصادية، تتجاوز هذه الروابط والصلات الحدود الوطنية لأية دولة، وتبرز أبعادها من خلال مضامينها وحجمها سواء تعلقت بالموارد، السلع، بالأموال والخدمات المتبادلة بصرف النظر عن أطرافها في القطاعين العام والخاص. وفيما أصبح للاعتبارات الاقتصادية بمقوماتها من أسواق مالية أو تجارية أو استهلاكية أولوية واضحة على ما يجري، فإن هذا يدل على أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عما قبله وأن مستويات هذه الاعتبارات ونوعيات الصلات الاقتصادية البينية القائمة لا تتمتع دومًا بالتوازن أو الاتساق، لأن شروطها ومداها لا تفرض من قبل هيئة أو سلطة مركزية مختصة تنظم ما يجري على الساحة الدولية.

وبصرف النظر عن حماس أنصار العولمة وإصرارهم، لا تعني العولمة أن العالم أصبح رأسماليًا كلية رغم الواقع الذي يدل على أن هناك خطوات كثيرة قد تمت بمساعدة التكنولوجيا؛ لتدويل الإنتاج والتسويق وتوزيع البضائع والسلع ونمو قطاعي المال والخدمات، مما يعكس انتشار النشاطات الاقتصادية في معظم أنحاء العالم وربطها الكترونيًا بآن واحد. ولعل المستفيد الأكبر في مختلف هذه

النشاطات هو أسواق المال الدولية التي استطاعت التأثير بعمق على توزيع القوة والتحالفات السياسية على الصعيد الداخلي خصوصاً مصالح رأس المال على غيرها من المصالح كمصالح العمال مثلا، ومصالح أصحاب الأموال ومديري المؤسسات المالية العابرة للحدود على المستثمرين في السوق الوطنية، والمنتجين للبضائع والسلع الدولية على تلك المخصصة للاستهلاك المحلي.

لكن الملاحظ في هذا السياق أن عولمة رأس المال والإنتاج بين وعبر الدول النامية يتناقض مع الانطباع السائد الذي يرغب دعاة العولمة في تأكيده، وهو كون العولمة قوة تفرض المساواة في المنافع والفرص، إذ بدلا من أن تسمح للدول النامية باللحاق بمسيرة العولمة، فإنها فاقمت عدم التساوي في الفرص والأداء بين الدول النامية، بل وداخل مناطق وقطاعات كل دولة منها تقريباً.

لقد اتضح أن من المستبعد أن يؤدي التحرر الاقتصادي في ظل العولمة إلى التنمية المستقرة، المتساوية والمستمرة في الدول النامية، لأن التنمية ونوع المجتمع الذي ينبثق جراء هذا التحرر والانفتاح يعتمد على عدد ونوعية المؤسسات الوطنية فيها بمطلق الأحوال. ويشكل هذا المتطلب مشكلة لهده الدول، لأن تعرضها لمقتضيات السوق الدولية عموماً والمالية على نحو خاص، لا يؤدي تلقائياً لبناء المؤسسات الأمثل بالنسبة لها، بل قد يكون الأمر أسوأ من ذلك بالنظر للجهود والنفقات التي ينبغي بذلها في هذا السبيل، والتي قد لا تتوافر لهذه الدول حتى في المدى المنظور.

من ناحية أخرى، وفيما ازداد عدد الدول المستقلة ومعها كثافة العلاقات الدولية الاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فإن ذلك لم يكن نتيجة نهاية الحرب الباردة وانتشار العولمة كما يرى دعاتها، فمتابعة تاريخ العلاقات بين المجتمعات الإنسانية والدول يوضح أن تدفق الأفكار والمعتقدات والناس والسلع والبضائع ورأس المال وانتشارها في المعمورة وجدت بوجود المجتمعات البشرية، وسبقت حتى

نشوء الدولة القومية بمنظورها الحديث، وبالتالي النظام الدولي الأوروبي المنشأ والغربي الهيمنة.

إن كثافة وتعدد الروابط بأنواعها وتأثيرها المتباين على مختلف دول ومناطق العالم موجود منذ قرون عدة، لكن هذا الواقع لم يمنع ملاحظة أنه قبل العولمة كانت هناك دول وشعوب معزولة عما كان يجري حولها، وأنه بعد موجة العولمة لا تزال بعض الشعوب والدول معزولة أو أضعف من أن تتمتع بمزايا العولمة طبقًا لما يرجوه دعاتها. لأجل ذلك؛ يصبح الحذر واجبًا تجاه حماس أنصار العولمة ووجود (عالم بلا حدود) على أساس أن الحدود بين الدول عامة وبين الأسواق الوطنية أخذت تتلاشى، وأن الدولة القومية أصبحت بلا قيمة في عالم يصغر باستمرار، نتيجة التغيرات في الاقتصاد العالمي. فمن الواضح اليوم أن التغيرات على الصعيد الاقتصادي لم تتواكب مع حصول نمو حقيقي أو تغيرات في البنى السياسية الدولية التي يمكن أن تمارس سيطرة تنظيمية على الاقتصاد العالمي.

إن هذا القصور في المواكبة هو ما يطيل أمد واستمرار المصاعب والمشاكل المتصلة بكثير من الاقتصادات الوطنية والإقليمية في ظل العولمة، وهذا قد دفع ويدفع بالتالي لإيجاد الترتيبات التي تحاول معالجة الأوضاع الاقتصادية في العالم كالقمم الاقتصادية لمجموعة الدول السبع - الثماني، وجولات المفاوضات التجارية عبر منظمتي الجات والتجارة العالمية وغيرها، ناهيك عن المنتديات الاقتصادية المهمة كدافوس في سويسرا.

قبل ديسمبر ١٩٩١م كان أنصار العولمة يبشرون بوجود اقتصاد (عولمي) واحد على الساحة الدولية، بعد أن قامت تكنولوجيات الاتصالات والمواصلات

والمعلومات بربط ودمج مقومات الإنتاج، بل والإنتاج نفسه مع الموارد المالية ومصادر التمويل العالمية. وقد أوجد هذا الأمر أو عزز أنماطًا استهلاكية مشتركة، كما ولد الكثير من التوجهات الثقافية والفكرية، من خلال هذه التكنولوجيات وشبكات المعلومات.

لذلك، أصبح من السهل على الشخص العادي الذي أُتخم باستخدام مصطلح (العولمة) أن يربط بين العولمة والاقتصاد الدولي من جهة، والعولمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية البارزة، إنما ضمن إطار الحضارة والنظم الرأسمالية الغربية التي أصبحت لها الهيمنة الظاهرة.

مع ذلك، فإن الملفت للنظر، هو مدى الصعوبة في الفهم الموضوعي للعلاقة بين حضارة العولمة أي: الحضارة الغربية بخصائصها وسماتها، مع ما في بقية العالم من حضارات وثقافات وخصائص، وبالطبع من نظم اقتصادية. فغالبية هذه النظم بعد سقوط الماركسية فكراً وتنظيماً كانت رأسمالية بالاسم في كثير من الأحيان، وتفتقر إلى كثير من الشروط المفترضة في المؤسسات والممارسات المتعارف عليها في السوق الرأسمالية الحرة. لقد كان هذا وما زال حال الدول النامية في معظم الأحيان، وهو ما يجعل عالم اليوم (الواحد) مقسوماً بين مَنْ يملكون ومَنْ لا يملكون، بين الدول التقليدية والحديثة، وبين المنتجين والمستهلكين، ولعل هذا هو بيت القصيد.

يرى دعاة العولمة عموماً أن هناك حضارة إنسانية واحدة في العالم رغم التفاوت بين مقوماته وأجزائه، نتيجة تبلور العديد من المبادئ والقيم التي تهم الفرد في أي مجتمع ودولة. ورغم أن الحضارة الواحدة لا تعني بالضرورة تجاوز التفاوت أو التباين القائم، فقد لعبت التكنولوجيا وما تزال دوراً مهماً في تطور المجتمع الدولي، لأنها وفرت وتوفر بمختلف أساليبها ووسائلها ومضامينها المعرفة الضرورية للتنظيم وللمحافظة على كافة النشاطات الإنسانية الإنتاجية الفكرية منها أو

السياسية، الصناعية منها أو الزراعية والعسكرية. فلم تعد هذه المعرفة في غالب الأحيان حكرًا على دول العالم المتقدم وجلها غربية، بل أصبحت تنتشر في مختلف بقاع العالم، في إطار ما يمكن تسميته (الحضارة التكنولوجية) بالرغم من نسبية الفوارق.

من ناحية أخرى، لا يشدد أنصار العولمة، وهم دعاة الحداثة والعصرنة، على أهمية التكنولوجيا فحسب، بل يعتبرون أيضًا أن تكنولوجيا المعلومات هي أحد المحركات الرئيسة للعولمة، لأنها تستخدم ويؤمل أن تستخدم في جمع شتات العالم المتباين سياسيًا وثقافيًا وحضاريًا، وبالطبع اقتصاديًا. لكن هذا مدعاة للإشارة ـ من جانب آخر ـ إلى وجود قصور في هذا المنطق، إذ ليس كل من يرغب في المعرفة أو يريدها، يستطيع الحصول عليها واقتنائها. فحتى داخل المجتمعات المتقدمة هناك قلة فقط تستطيع الوصول إليها تمامًا وبالتالي التمتع بها أو تملكها، ولذا، فإن كثيرًا من الأفكار والمعلومات، وكذلك المعدات والأدوات التكنولوجية ـ رغم توافرها نظريًا في السوق ـ لا تصل إلى الجميع أو تتملكها الغالبية رغم الهالة المحيطة بوسائل الاتصال والإعلام واتساعها كمًا ونوعًا.

كذلك، قد تكون التكنولوجيا عامل انسجام ـ إن لم يكن صهر ـ داخل بعض المجتمعات الأكثر اتساقًا من الناحية الحضارية أو الثقافية أو حتى العرقية كما هي الحال في الغرب. إلا أن الغرب وضمن الحضارة الغربية ذاتها، لا يزال منقسمًا بين مجتمعات متعددة هي للفرنسيين والألمان والبريطانيين والأمريكيين ـ مثلا ـ حيث لكل وطن أو دولة تاريخها وتراثها وسماتها وخصائصها رغم القواسم المشتركة القائمة بينها على أساس التقدم والرفاهية والتصنيع والتكنولوجيا. فكيف الحال بالنسبة للدول غير الغربية؟

لا شك بأن العولمة ملموسة في الحياة اليومية لمواطني الدول المتقدمة والغنية؛ لأن أوضاعها تتصل بالحداثة والعصرنة، وبالتالي تتعلق بمستويات المعيشة وأوضاع

النظم السياسية والاقتصادية بمقوماتها من حيث التصنيع واستخدام التكنولوجيا - مقومات الثورة الصناعية - ثم مراحل ما بعد التصنيع، ومن ثم الثورة التكنولوجية. ومع أن ذلك ينسحب ويطبق في مختلف مناحي الحياة المجتمعية، فإن هذا الواقع لا ينطبق وقد لا ينطبق لأمد طويل على معظم الأفراد والدول في العالم الثالث. وبعيداً عن مسألة التقدم الاقتصادي والليبرالية السياسية التي يؤكد دعاة العولمة أهميتها، هل يمكن بثقة بلورة الثقافة الديمقراطية في مجتمعات الدول النامية التي لم تكن تعرفها أو تمارسها فيما مضى؟

وإذا كان ترسخ الثقافة السياسية من فكر ومؤسسات يتطلب عقوداً زمنية طويلة وأجيالا متعاقبة تتوارثها، تتبناها، تمارسها وتطورها، هل يمكن للعولمة - بشكلها الحالي - أن تختصر الزمن وتأخذ بيد الأجيال الحالية (المعولمة)؛ لتؤمن بالديمقراطية وتعمل بهديها حين تفتقر لوجود المؤسسات الراسخة، التي تعبر عن رغبتها وإرادتها وتؤمن بحقيقة مشاركتها في العملية الديمقراطية، وصولا إلى الإسهام في صنع القرار؟

إن من العجب أن ينظر الكثيرون من الساسة والمفكرين وحتى المختصين في العالم الثالث إلى العولمة على أنها حتمية، وأنها المخلص، وأنها مسألة بقاء أو عدم بقاء، وينبغي الأخذ بمتطلباتها، كي لا يفوتهم الركب ويبقوا متخلفين عنه. إنهم ينظرون إلى العولمة على أنها السبيل الأسرع لدفع الدولة والمجتمع في طريق الحداثة والتقدم والازدهار، رغم أن واقع الأمور والأوضاع الاقتصادية الصعبة، بل والمزمنة في هذه الدول وباستثناءات قليلة لم تزل كما هي منذ أمد بعيد، إن لم تتفاقم حقيقة.

إن الدول النامية - في جلها - لا تزال تشكو عدم النجاح المطلوب لبرامجها التنموية أو ضعف هذه البرامج سواء قبل العولمة والآن بعدها، إلى جانب الشروط التي ينبغي توافرها كي تصبح الدولة مؤهلة للعولمة ومنافعها كما طرح من قبل، وإذا كانت العولمة لم تشمل حتى الآن القطاعات الاقتصادية كافة وبالنسبة

نفسها، حتى داخل الدول المتقدمة فكيف الحال حين يتصل الأمر باقتصادات الدول النامية وقطاعاتها ومؤسساتها كافة؟

قد يكون شعار لم شتات العالم صالحًا من الناحية النظرية استناداً لمقتضيات وأوضاع وقيم جامعة ومشتركة واعتبار وجود حضارة إنسانية واحدة، إنما هل تستخدم شبكة الإنترنت مثلا، وهي الوسيلة التي توفر الكم الهائل من مصادر المعلومات والبيانات من قبل الجميع بنفس الكثافة والكفاءة. وبعيداً عن مسألة توافر أو عدم توافر متطلباتها من خطوط هاتف أو حواسيب أو مزودي اتصالات شبكية، وبالذات في العالم النامي، هل تستطيع شبكة الإنترنت تجاوز الفوارق والتباينات القائمة من أجل عالم واحد؟ وحين تستخدم الشبكة مثلا في جمع أفراد العرق أو الطائفة أو الديانة الواحدة المنتشرين في أنحاء العالم، ألا يكون ذلك على حساب ارتباطهم وتواجدهم كأقلية أو أكثرية في دولة أو أكثر؟ ألا تعزز الشبكة في هذه الحال من الهوية المشتركة لأولئك الأفراد، على حساب انتمائهم الوطني لأماكن تواجدهم، بل والمنظور الشمولي للعولمة؟ وبالمقاييس نفسها، هل يمكن لسيادة (عولمة) الحضارة الغربية أن تتم إلا على حساب الثقافات والحضارات غير الغربية، لو فرض توافر التكنولوجيا للجميع؟

من أبرز مقولات أنصار العولمة، تلك التي تتعلق بالدولة. مقولات لا تخلو من تناقضات، فمن جهة، يقرر البعض منهم أن الدولة كإطار سياسي وقانوني آخذ في الضعف والزوال أمام قوى العولمة التي لا تعرف الحدود السياسية، وتتجاوز سلطة وقدرة الدولة على السيطرة وبفاعلية على ما يجري من نشاطات داخلها وحتى على الشؤون الدولية. فالعالم أمامهم أصبح منفتحًا ومرنًا وأكثر لا مركزية بحيث فقدت الدولة قوتها المطلقة التقليدية، لصالح قوى وبنى تتمتع بالتأثير والقوة والهيمنة على ما يجري.

فالعولمة بالنسبة لهم منحت قوة متزايدة لمن يملك رأس المال والاستثمارات

وعناصر التصنيع والإنتاج، وهي مسيرة لا يمكن مقاومتها أو وقفها، فالدولة لذلك، ينبغي ألا تضع العراقيل أمام حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأفكار والسلع والأفراد؛ لأن الحرية ستؤدي لدمج الاقتصادات والمجتمعات الوطنية بغيرها، وصولا إلى المجتمع العالمي الرأسمالي الواحد الذي تسقط فيه الحدود كافة في النهاية.

فهل هذا الواقع تام الملامح والاكتمال؟

تقوم الدولة حين تتوافر عناصر السكان والإقليم والحكومة ذات السيادة القادرة على فرض السيطرة على أرضها وشعبها ومؤسساتها بعيداً عن تأثير أية جهة أجنبية يمكن لها ممارسة السلطة على الأرض نفسها. صحيح أن الأشكال المعاصرة للروابط الاقتصادية تؤثر على الدولة وعناصر رأس المال والاستثمار والإنتاج والتجارة، كما أن تحرير الأسواق المالية، ونمو قطاع الخدمات والمعلومات أصبح يؤثر على مرونة توزيع الإنتاج ووسائله وانتشار السلع والتبادلات الاقتصادية حول العالم. لكن هذه المرونة ـ رغم بصماتها في التراتبية الهرمية للدول ومدى مناعة حدودها ـ إلا أن ذلك لا يعني الإطاحة التامة بقدرة الدولة على اتخاذ القرارات باستقلالية، وأن تأثيرها على عملية صنع القرار حتى في القطاعات المتصلة بنشاطات العولمة ليس بنفس القوة أو النسبة بين جميع الدول. من هنا، ينبغي عدم المبالغة في قوة العولمة عند التحدث عن قوة الدولة والمفاهيم الحيوية كالسيادة وحرمة أرض الوطن والهوية القومية.

إن سيادة الدولة وسيطرتها على أراضيها ومؤسساتها لم تنتفِ خلال القرون التي تلت نشوء الدولة القومية رغم ترابط وتحرك الاقتصادات الدولية، ومدى الاندماج الاقتصادي الذي تسارع بلا شك خصوصاً في العقود الثلاثة الماضية. ورغم أن الطابع العالمي للاقتصاد الدولي قد غير الطابع المكاني للعلاقات الاقتصادية التقليدية، وعزز من مستوى ومقاييس هذه العلاقات إلا أن الترابط والاندماج الدولي تاريخيًا كان نتيجة سياسات الدول الكبرى والأعظم على

الساحة الدولية، وبعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة مواقف الولايات المتحدة وسياساتها.

ومع تقدير أهمية التكنولوجيا ودورها في العولمة لا يمكن قبول مقولة نهاية الدولة القومية أو التقليل من دورها على الصعيد الاقتصادي المحلي والدولي. إن سيادة الدولة المطلقة لم تكن كذلك منذ عصور، فهي محدودة، بمجرد أن تقوم في نظر القانون الدولي الذي يحتم عليها توافر الشروط كالأرض والسكان والحكومة و(السيادة) وهنا بمعنى أن تدير شؤونها بنفسها، دون أن تخضع لقوة خارجية تملي عليها قراراتها. السيادة ليست مطلقة منذ البداية، بل مفهوم نسبي في واقع الأمر خصوصاً في ضوء ما يفرضه القانون الدولي من التزامات عليها أن تتحملها كي تكتسب الشرعية والاعتراف. وتتجلى هذه السيادة النسبية في كل مرة تدخل فيها الدولة اتفاقاً ثنائياً أو متعدد الأطراف، لما يتوجب عليها حينذاك من عمل أو تصرف أو امتناع عنه التزامًا بمتطلبات مثل هذه الاتفاقات. لكن هذه النسبية لا تعني بالضرورة التخلي عن قدرتها في صنع القرار واتخاذ المواقف التي تلبي مصالحها، كذلك لا يعني نجاح العولمة المحدود في بعض القطاعات الاقتصادية صحة مقولة أنصار العولمة بأن قوى السوق ينبغي أن تقرر ما على الدولة فعله إزاءها.

للدولة دورها في جميع الأحوال ومن منطلق سيادي ولو نسبي وهو دور مهم وضروري، سواء من حيث القدرة على حماية نفسها انفراديا أو مع أطراف أخرى تشاطرها المصالح والهموم. ويمكنها بحكم سيادتها وضع العقبات أمام حرية التجارة أو إزالتها، تنظيم المبادلات التجارية عبر عقد الاتفاقيات الدولية، وحماية المؤسسات الوطنية، أو تأمين حصول المواطنين على السلع العامة كالصحة والتعليم والطاقة وهي سلع لا يمكن لأية دولة تركها لتقلبات سوق بلا قيود أو حدود يملي عليها ما ينبغي عمله في هذه الشؤون. لقد كانت الدولة وتبقى الكيان الأهم في

حماية مصالح مواطنيها ومؤسساتها والحفاظ عليها وخصوصًا في الخارج. ولعل قدرة الدول الغنية على ذلك وبوسائل منفردة أو جماعية أي عبر المنظمات الدولية الفاعلة هو ما ضمن ويضمن نجاح الرابح الأكبر في ظل (العولمة).

العولمة في رأي الكثيرين مسيرة غير متوازنة في تطبيقاتها أي على نفس النسق من الفاعلية في مختلف أصعدتها. فهي ناجحة في بعض القطاعات أكثر من غيرها، ولذا فهي انتقائية وبالتالي محدودة النجاح الذي لا يمكن أن ينسحب وبالدرجة نفسها على القطاعات غير المالية مثلا. وهي ناجحة على الصعيد المالي في أسواق الدول الغنية والقوية مقارنة بالأسواق الأخرى في العالم الثالث والدول النامية، لكن الأمور الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الدولي مثل: سياسات الحماية والعراقيل والإغراق والمنافسة التجارية وغيرها، ما تزال محط اهتمام ومواقف كافة الدول غنيها وفقيرها، رغم الدعوات لفتح الأسواق وإزالة العراقيل ووقف دعم الصناعات الوطنية، كي تتمتع بالقدرة التنافسية.

لأجل ذلك، أيقن دعاة العولمة الذين ينادون بالمزيد من الانفتاح الاقتصادي عواقب الانفتاح غير المنضبط وأهمية فاعلية المؤسسات الوطنية في العالم الثالث كي تستطيع الدول النامية الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة عالميًا. وفيما يشكل هذا اليقين ولو جاء متأخرًا انعطافًا جزئيًا عن مواقفهم في الثمانينيات، وحتى منتصف التسعينيات الداعية لتفكيك أو إخضاع مؤسسات الدولة، فقد أصبح واضحًا أن المؤسسات الوطنية القوية والفاعلة، هي ضمانة التقليل من عواقب فشل قوى السوق ومواجهة التحديات الناجمة عن المنافسة الاقتصادية والاضطرابات الاقتصادية خصوصًا على الصعيد المحلي.

بعد كل هذا ينبغي طرح التساؤل الأهم وهو:

مَنْ المستفيد الأكبر من العولمة ؟ للإجابة عن هذا التساؤل لا بد واستنادًا لما عُرض من إبراز بديهتين اثنتين هما:

الأولى: أن الدول الغنية والمتقدمة بمؤسساتها الوطنية وبالنظر للمؤسسات الإقليمية والدولية التي تهيمن عليها هي المستفيد الأكبر؛ حيث يشمل ذلك الشركات المتعددة الجنسية وعبر القومية التابعة لها، أما البديهية الثانية، فهي أن الدول النامية لم تستفد من (بركات) العولمة عمومًا ومن نجح منها كان استثناء على القاعدة لا بناء عليها.

يفترض في العولمة المبنية على الانفتاح والحرية والديمقراطية أن تكون قد أسهمت وتسهم في تحسين كافة الأوضاع في العالم الواحد، إنما هل استطاعت الدول النامية التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم تقريبًا وبعد فتحها أسواقها وتحرير اقتصاداتها التخلص من الدكتاتورية بأشكالها وترسيخ الديمقراطية المستحدثة بمؤسساتها وأساليبها؟ هل تم تخفيف أو إزالة الجوع والمرض والجهل في ظل الثورات التكنولوجية الاتصالية والمعلوماتية التي حملت إمكانات واعدة على أكثر من صعيد في رأي أنصار العولمة؟ إن الإجابة عن ذلك لا بد أن تكون بالنفي.

إننا نعيش اليوم في عالم مضطرب ومتغير، وهناك قدر كبير من الصواب في مقولة: إن انتهاء الحرب الباردة أطلق عنان طاقات فوضوية وعنيفة بأشكال وأنماط لم تعهدها البشرية من قبل. وهناك صحة أيضًا في القول بأن الحرب الباردة كانت رغم كل شيء عامل استقرار دولي، لأنه كانت لها قواعدها ومنطلقاتها وأساليبها وتوقعاتها ولو ضمن مواجهة بمقومات متنوعة غطت أبعادها أرجاء المعمورة.

لقد انتهت الحرب بانتصار الفكر والمفاهيم الرأسمالية على الفكر الماركسي والعقائد الشيوعية والاشتراكية، ومع أن فترة ما بعد هذه الحرب وحتى الآن مرحلة انتقالية لا تزال قيد التشكل ولم تتبلور فيها الأمور تمامًا، فإن الحقيقة الماثلة هي أن الفكر الرأسمالي والماركسي بأنماطه وتوابعه ورغم تطبيقاتهما المتناقضة هما وجهان لعملة واحدة وحضارة واحدة هي الحضارة الغربية أولا وأخيرًا. لكن الأهم أن العالم الذي شهد تداعي الحرب الباردة وهبوب رياح العولمة القاصرة البعيدة عن

الكمال والاكتمال، عالم ما يزال يبحث عن نظام دولي بديل يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لغالبية أعضائه الباحثين عن فرص المساواة والتنمية والازدهار.

إن التوجه نحو عالم (العولمة) أمر مشوب بالكثير من الفجوات والعواقب ونقاط الضعف، وهو عالم بالوتيرة القائمة لا يسير نحو التوحد بقدر ما يدفع نحو الإقليمية والتقوقع الاقتصادي والثقافي والحضاري حتى اللحظة.

الهوامش

هوامش التمهيد:

(١) يعني الاقتصاد السياسي التمازج بين السياسة والاقتصاد. وتاريخياً، ظهر هذا المصطلح في مؤلَّف المفكِّر الفرنسي دي مونشريستين A. de Monchrestien الذي قدَّم هذا المصطلح عبر مؤلَّف أصدره عام ١٦١٥م بعنوان Traite de l'economie politique الذي ضمَّنه أفكاراً في سياق الدولانية (Statism) حين كان شائعاً التركيز على أهمية الدولة ودورها في تحقيق رفاهية ومصالح المجتمع كما تراه وبصرف النظر عن أي اعتبار. وعلى الرغم من الاتفاق بين علماء السياسة والعلاقات الدولية على ترابط الاقتصاد بالسياسة، حيث توفِّر السلطة عبر قراراتها السياسية الإطار الذي عُمل منه الاقتصاد بأُسسه وقواعد عمله في الدولة، تفاوتت النظرة للاقتصاد السياسي على مر الفترات الزمنية كي تتلاءم مع المناخات الفكرية والنظرية السائدة. لذا كان من الطبيعي أن تتفاوت التعريفات وبالتالي التركيز على نوعية الترابط وأهميته بين السياسة والاقتصاد ومجالهما على الصعيدين الداخلي والخارجي تخصيصاً وتعميماً. لذلك وعلى الرغم من تعدُّد التعريفات الخاصة بالاقتصاد السياسي، سواء من المنظور الفكري البحت أو الليبرالي أو الماركسي، يمكن القول بأن هناك تعريفات واسعة الانتشار، ومنها:

تعريف موسوعة الاقتصاد السياسي لهذا الميدان المعرفي تاريخياً بأنه "دراسة كيف تنمو الدول، وما يمكن أن تفعله لزيادة مجموع السلع المادية التي يتمتع بها مواطنوها". حول هذا انظر:

Philip Anthony O'Hara (ed) **Encyclopedia of Political Economy**, Volume 2. (London: Routledge, 1999), p. 85.

وهناك تعريف البروفيسور روبرت جيلبين؛ أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في جامعة برنستون، الذي يرى أن الاقتصاد السياسي "هو التفاعل المتبادَل والنَّشِط في العلاقات الدولية المتَّصِل بالسعي نحو الثروة والقوة". حول هذا انظر:

Robert Gilpin, **US. Power and the Multilateral Corporation: the Political Economy of Foreign Direct Investment** (New York: Basic Books, 1975), p. 40.

ومن التعريفات الأخرى أيضاً أن "الاقتصاد السياسي هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يركِّز كموضوع رئيس على دراسة العلاقات المتداخلة بين المؤسسات والعمليات السياسية والاقتصادية". حول هذا انظر:

Paul M. Johnson, **Glossary of Political Economy Terms** (Auburn University- Department of Political Science. www.auburn.edu/-johnspm/gloss/political-economy.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الكثير من التعريفات في كتب العلاقات الدولية هي شارحة بطبيعتها وتتناول هذا الموضوع بالتركيز على تجاوزه للحدود الوطنية، ومن أبرزها أن "الاقتصاد السياسي الدولي هو دراسة عدم التساوي في القوة والثروة بين الشعوب والدول وكذلك أنماط التعلُّم

الجماعي، والتمركز في موضع يحفظ أو يغيّر عدم المساواة أو اللاتماثل هذا". حول هذا انظر:
Robert A. Isaak, **Managing World Economic Change: International Political Economy**, Second Edition (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1995) p. 2.

وهناك تعريف يتناول الاقتصاد السياسي على أنه "تقاطع السياسة (أو الخيار السلطوي) مع الاقتصاد، ويتعلّق ظاهراً بالحاجات غير المحدودة في عالم يتّسم بنُدرة الموارد". حول هذا انظر:
Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, **International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1997), p. 222.

هوامش الفصل الأول:

(1) Andrew Herod, Gearoid O' Tuathail, and Susan M. Roberts, **Unruly World: Globalization, Governance, and Geography** (London: Routledge, 1998), p. 116.

(2) Daniel S. Paap, **Contemporary International Relations: Frameworks for Understanding**, Fifth Edition (Boston: Allyn and Bacon, 1997), P. 4.

(3) Kul B. Rai, David F. Walsh and Paul J. Best, **America in the 21st Century: Challenges and Opportunities in Foreign Policy** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1997), p. 14.

(4) Barrie Axford (et al), **Politics: An Introduction** (London: Routledge, 1997), p. 388.

(5) A. McGrew "A Global Society?" in S. Hall, D. Held and A. McGrew (eds), **Modernity and Its Future** (Cambridge: Polity, 1992), p. 65.

(6) A. McGrew. **The Transformation of Democracy** (London: Open University Press, 1997), p. 7.

(7) Roger Scrutton, **The West and the Rest: Globalization and the Terrorist Threat** (Wilmington-Delaware: Intercollegiate Studies Institute, 2002), p. 127.

(8) James N. Rosenau, "The Complexities and Contradictions of Globalization" in Robert M. Jackson (ed.) **Global Issues 99/00**, Fifth Edition (Connecticut: Dushkin-McGraw Hill, 1999), p. 89.

(9) Anthony Giddens "the Globalizing of Modernity" in David Hill, and An-

thony McGrew, **The Global Transformations Reader** (Cambridge: Polity Press, 2000), p. 92.

(10) John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 14.

(11) Andrew Herod et al, op. cit. p. 6.

(12) Robert Cox, **Production, Power, and World Order** (New York: Columbia University Press, 1987), pp. 254-267.

(13) Graham Evans and Jeffrey Newham, **Dictionary of International Relations** (New York: Penguin Books, 1998), p. 201

(14) Andrew Herod etal, op. cit. p. 15

(15) G. R. Berridge and Alan James, **A Dictionary of Politics** (Chippenham, Wilshire: Palgrave, 2001), p. 102.

(16) John Agnew and Stewart Corbridge, **Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy** (London: Routledge, 1995), pp.164-5.

(17) Byron G. Auguste, "What's So New about Globalization" **New Perspective Quarterly**, winter 1998. p.16.

(18) Helen V. Milner, "International Political Economy: Beyond Hegemonic Stability" **Foreign Affairs**, spring 1998, p. 86.

(19) Evans and Newham, op. cit. pp. 200-1.

(20) Roger Scrutton, **A Dictionary of Political Thought**, Second Edition. (London: Macmillan, 1996), p. 566-7.

(21) John M. Rothgeb Jr., "the Changing International Context for Foreign Policy" in Laura Neack, Jeanne A. K. Hey and Patrick J. Haney, **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1995), p. 34.

(22) Peter Malanczuk, **Akehurst's Modern Introduction to International Law,** Seventh Edition. (London: Routledge, 1997), p. 15.

(23) Ibid p. 1.

(24) Berridge and Allen op. cit. pp. 126, 129-30.

هوامش الفصل الثاني:

(1) Bjorn Hettne, "Introduction: The Internationalization of Political Economy of Transformation" in Bjorn Hettne (ed), **International Political Economy: Understanding Global Disorder** (London: Zed Books, 1995), pp. 8-9.

(2) Kenichi Ohmae, **Triad Power: The Coming Shape of Competition** (New York: Free Press, 1985), p. 26.

(3) K. Ohmae, **The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy** (New York: Harper, 1990), pp. 216-7.

(4) K. Ohmae, "The Rise of the Region State", **Foreign Affairs**, No. 2, Spring 1993, p. 78.

(5) K. Ohmae, **The End of the Nation state: the rise of regional Economie** (New York: HarperCollins, 1995), p. v.

(6) Ibid, pp. 7-8, 11-12.

(7) Ibid, pp. 1360140.

(8) Ibid, pp. 147-8.

(9) Ibid, p. viii.

(10) Francis Fukuyama, "The End of History", **National Interest**, No. 16, summer 1989, pp. 3-18.

(11) F. Fukuyama, **The End of History and the Last Man** (New York: Free Press, 1992), pp. xx, 276.

(12) Ibid, p. xi.

(13) Ibid, p. 297.

(14) Ibid, p. 3.

(15) F. Fukuyama, Trust: **The Social Virtues and the Creation of Prosperity** (London: Hamish, 1995), p.21.

(16) F. Fukuyama, The End .... and the Last Man, op. cit. pp. 31-51.

(17) Ibid, pp. 88-107.

(18) F. Fukuyama, Trust... op. cit. p. 353.

(19) Anthony McGrew and Christopher Brook (eds.), **Asia - Pacific in the New World Order** (London: Routledge, 1998), p. 232

(20) Barry Buzan and Richard Little, "Beyond Westphalia? Capitalism after the 'Fall' ", in Michael Cox, Ken Booth and Tim Duane (eds.), **The Inter-regnum: Controversies in World Politics 1989 -1999** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 93-4.

(21) J. Roseau, op. cit. p. 16.

(22) McGrew and Brook, op. cit. p. 40.

(23) Clive Archer, **International Organizations**, Second Edition. (London: Routlesge, 1992), p. 124.

(24) Peter J. Anderson, **The Global Politics of Power, Justice, and Dearth: An Introduction to International Relations** (London: Routledge, 1996), p. 73

(25) Auguste, op. cit. p. 45.

(26) Todd Sandler and Keith Hartley, **The Political Economy of NATO: Past, Present and into the 21st Century** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 251.

(27) David Jary and Julia Jary, **Dictionary of Sociology** (Glasgow: Harper Collins, 1991), pp. 404 -5.

(28) Barrie Axlford etal. **Politics: An Introduction** (London: Routledge, 1997), pp.315 -321. See also Robert Jackson and Doreen Jackson, **A Comparative Introduction to Political Science** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1997), p. 69.

(29) Daniel S. Papp, **Contemporary International Relations: Frameworks for Analysis**, Fifth edition, (Needham Heights, MA: Allyn & Bacon, 1997), p. 481.

(30) Jackson and Jackson, op. cit. pp. 75-81, 150-8, 173-5.

(31) Axford and Barrie, op. cit. p. 493.

(32) Ibid, p. 494.

(33) Papp and Daniels, op. cit. p. 540.

(34) Jackson and Jackson, op. cit. pp. 189-90.

(35) Barrie Axford et al. op. cit. p. 493.

(36) Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to International Re-**

lations: Theories and Approaches, Second Edition. (New York: Oxford University Press, 2003) pp. 250-2.

(37) Jary and Jary, op. cit p. 232.

(38) Ibid, p. 233.

(39) Philip Anthony O' Hara (ed) **Encyclopedia of Political Economy** (London: Routledge, 1999), pp. 745-7.

(40) Mehali Semai, **The Future of Global Governance: Managing Risks and Change in the International System** (Washington D.C.: United States Institute of Peace, 1994), pp. 198-199.

هوامش الفصل الثالث :

(1) Morton A. Kaplan, **System and Process in International Politics** (New York: Wiley, 1957), p. 45

(2) Simai, op. cit. p. xvi.

(3) Viotti and Kauppi, op. cit. pp. 46-7.

(4) Berridge and James, op. cit. p. 135.

(5) Scrutton, Dictionary... op. cit. p. 190.

(6) Archer, op. cit. p. 5.

(7) Viotti and Kauppi, op. cit. p. 68.

(8) Jary and Jary, op. cit. pp. 306-7.

(9) Viotti and Kauppi, op. cit. p.228.

(10) Karl Marx and Friedrich Engels, **The Communist Manifesto: Political Writings**, Volume 1. **The Revolution of 1848** (Harmondsworth: Penguin, 1973), pp. 67-8.

(11) Jackson and Sorensen, op. cit. pp. 184-6.

(12) Adam Watson, **The Limits of Independence: International Relations Between States in the Modern World** (London: Routledge, 1997), pp.23-7.

(13) Daniel Papp, op. cit. pp. 370-1

(14) V. I. Lenin, **Imperialism: the Highest Stage of Capitalism** (Moscow: Progress Publications, 1965), pp. 149-150.

(15) Jeffery A. Frieden, "Economic Integration and the Politics of Monetary

Policy in the United States." in Robert O. Keohane and Helen V. Milner (eds.), **Internationalization and Domestic Politics** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p.120.

(16) O' Hara, op. cit. p.44.

هوامش الفصل الرابع

(1) Caroline Thomas "Where is the Third World Now?" in Cox, Booth, and Dunne, **The Interregnum**, op. cit p. 226.

(2) Isaak, op. cit. pp. 144-6.

(3) Ibid, p. 46.

(4) Fred Halliday, "The Potential of Enlightenment" in **the Interregnum**, op. cit. p. 23.

(5) Philip Cerny, "The Search for a Paperless World: Technology, Financial Globalization, and Policy Response" in Michael Talalay, Chris Farrands, and Roger Tooze (eds.), **Technology, Culture and Competitiveness: Change and the World Political Economy** (London: Routledge: 1997), pp. 156-7.

(6) Joan E. Spero and Jeffrey A. Hart, **The Politics of International Economic Relations**, Fifth Edition (London: Routledge, 1997), p. 80.

(7) Isaak, op. cit. p. 90.

(8) Ibid, p. 185.

(9) Brian Hocking and Michael Smith, **Politics: An Introduction to International Relations. Second Edition** (London, Prentice Hall, 1995), p. 33.

(10) Helen V. Milner and Robert O. Keohane, op. cit. p. 10.

(11) Linda Wiess, "Globalization and National Governance." in **the Interregnum**, op. cit. pp. 67-69.

(12) Joseph S. Nye Jr., **The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone** (Oxford: Oxford University Press, 2002) P. 43.

(13) Simai, op. cit. pp. 227-8.

14) Philip Cerny, op. cit. p. 157.

(15) Daniel A. Yergin and Joseph Stanislaw, "The Woven World." In Held and McGrew, op. cit. pp. 319-320.

(16) Papp, op. cit. pp. 381-2.

(17) J. F. Richard, **High Noon: 20 Global Problems - 20 Years to Solve** (New York: Basic Books 2002) p. 32.

(18) Diana Tussie, in "the Whir land of Globalization and Multilateralism." in William D. Coleman and Geoffrey Underhill (eds.), **Regionalism and Global Economic Integration** (London: Routledge, 1998), p. 83.

(19) Chalmers Johnson, **Blowback: The Costs and Consequences of American Empire** (New York: Henry Holt, 2000), p. 194.

(20) Papp, op. cit. pp. 4-5.

(21) Hans Abrahamsson, **Understanding World Order and Structural Change: Poverty, Conflict and the Global Arena** (New York, Palgrave, 2003), p. 116.

(22) Charles A. Kupchan, **The End of the American Era: U.S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty First Century** (New York: Knopf, 2003), p. 98.

(23) Andrew J. Bacevich, **American Empire: Realities and Consequences of U.S. Diplomacy** (Cambridge- Mass.: Harvard University Press, 2002), pp. 95-6.

(24) Kupchan, op. cit. p. 207.

(25) Clyde Prestowitz, **Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions** (New York: Basic Books, 2003), p. 53.

(26) Kupchan, op. cit. p. 208.

(27) Hocking and Smith, op. cit. p.33.

(28) Mark Williams, **International Economic Organizations and the Third World** (New York: Harvester-Wheat sheaf, 1994), p. 169.

(29) Giuseppe Schiavone, **International Organizations: a Dictionary and Directory. Fifth Edition** (New York: Palgrave, 2001), p. 338.

(30) Robert Harvey, **Global Disorder: America and the Threat of World Conflict** (New York: Carroll and Graff, 2003), pp. 245-7.

(31) Kupchan, op. cit. p. 213.

(32) Joseph E. Stiglitz, **Globalization and Its Discontents** (New York Norton, 2003), p. 94.

(33) Chalmers, op. cit. p. 6

(34) United Nations Development Program, **Human Development Report 1999** (New York: Oxford University Press, 1999), p. 17.

(35) United Nations Development Program, **Human Development Report 2001** (New York: Oxford University Press, 2001), P. 9.

هوامش الفصل الخامس:

(1) Auguste, op. cit. p.45

(2) Herod, Tuathil and Roberts, op. cit. p.13.

(3) Helen Milner, op. cit. p.35.

(4) Peter Anderson, op. cit. p. 73.

(5) Michael O' Neil, **The Politics of European Integration: A reader** (London: Routledge, 1996), p. 317.

(6) Auguste, op. cit. p. 46.

(7) John Peterson, Europe and America: **The Prospects for Partnership,** Second Edition (London: Routledge, 1996), pp. 19-23.

(8) Keohane and Milner, op. cit. pp. 10-16.

(9) Coleman and Underhill, op. cit. pp. 178-179.

(10) Papp, op. cit. p. 9.

(11) H.H. Holm and G. Sornsen (eds.), **Whose World Order: Uneven Globalization and the End of the Cold War** (Boulder-Colorado: Westview Press, 1995), pp. 4-7.

(12) Papp, op. cit. p. 8.

(13) Randall D. Germain, **The International Organization of Credit: States and Global Finance in the World Economy** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 107.

(14) Geroid O. Tuathail, **Critical Geopolitics: The Politics of writing Global Space** (London: Routledge, 1996), pp. 224-5.

(15) Adam Watson, op. cit. pp. 1-2.

(16) Blanca Heredia, "Prosper or Parrish? Development in the Age of Global Capital." **Current History**, November 1997, pp. 383-88. Quoted in **Global Issues 99/00** (Guilford-Connecticut: Dushkin/McGraw Hill, 1999), pp. 93-7.

(17) Jean Grugle and Will Hout, "Regions, Regionalism and the South." In Jean Grugel and Will Hout, **Regionalism Across the North - South Divide: State Strategies and Globalization** (London: Routledge, 1999), p. 5.

(18) Ibid, p.6.

(19) Auguste, op. cit. p. 46.
(20) Andrew Herod etal, op. cit. p. 13.
(21) Isaak, op. cit. p. 186.
(22) Abrahamsson, op. cit. p. 210.
(23) Tony Cleaver, **Understanding the World Economy** (London: routledge, 1997), p. 189.
(24) Harvey and Robert, op. cit. pp. 233-5.
(25) Chalmer Johnson, op. cit. p. 211.
(26) Jubilee 2000, selected pages. www.jubilee2000uk.org/analysis/mainpage.htm.
(27) **United Nations World Economic and Social Survey 2001** (New York: United Nations, 2001), pp 279-283.
(28) Robert Harvey, op. cit. p. 17.
(29) J.F. Richard, Op. cit. p. 27.
(30) Joseph. S. Nye, op. cit. pp. 79-80.
(31) Ibid, p. 42.
(32) Clyde Prestowitz, op. cit. p. 27.
(33) Andrew Bacevich, op. cit. pp. 96-7, 119.
(34) Ibid, p. 97.
(35) Chalmer Johnson, op. cit. pp. 226-8.
(36) Economic Policy Institute, weeks 12-20, 2004 Selected articles. www. epinet. org/snapshots.
(37) **New York Times**, October 14, 2004.
(38) **Reuters**, December 31, 2004.
(39) Economic Policy Institute. Op. cit. weeks 12-17, 2004.
(40) Reuters, December 31, 2004.
(41) David McHugh, "Shaky Germany, France Worry Europe", Associated Press, **Business Reports**, January 10, 2005.
(42) Martin Crutsinger, "U.S. Trade Deficit Soars to All-Time High", Associated Press, **Business Reports**, January 12, 2005.
(43) Paul Hirst and Grahame Thompson, "Globalization - a Necessary Myth?" in Held and McGrew, op. cit. pp. 72-5.

(44) M and F. Hoode. "Foreign Direct Investment." **OECD Observer**, No. 176, June - July 1992, pp. 9-13.

(45) Robert Harvey, Op. cit. p. 373

(46) Ibid, p. 343.

(47) Simai, op. cit. p. 234.

(48) Herod, Tuathail and Roberts, op. cit. p. 3.

(49) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): World Investment Report, Global FDI Flows Continue to Fall: UNCTAD now forecasts 2004 rebound." UNCTAD/Press/pr/2003/85, dated September 4, 2003. pp. 1-2.

(50) Daniele Archibugi, Jeremy Howells and Jonathan Michie, **Innovation Policy in a Global Economy** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 12.

(51) Talalay, Farrands and Tooze, op. cit. p. 93.

(52) Joseph S. Nye Jr., op. cit. pp. 55-6.

(53) Robert Harvey, op. cit. p. 377.

(54) Joshua S. Goldstein, **International Relations**, Fifth Edition (New York: Longman, 2004), p. 367.

(55) United Nations Conference on Trade and Development, Foreign Direct Investment: A Rebound in the Offing, Led by FDI in Developing Countries And FDI In Services. UNCTAD/Press/ PR/2004/022, dated September 22 2004. p. 1-3.

المؤلـف

* باسل رؤوف الخطيب
* إجازة في القانون، ماجستير في الدبلوماسية والشؤون العالمية، وماجستير في العلاقات الدولية.
* دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا الأمريكية.
* عمل في مراكز أبحاث العلاقات الدولية والتدريس في جامعة جنوب كاليفورنيا وفي حقل الاستشارات الخاصة بالعلاقات الدولية في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
* عمل مستشاراً في مجموعة التفاوض ٢ في مؤتمر قانون البحار، الأمم المتحدة.
* أستاذ مشارك في العلاقات الدولية سابقاً بمعهد الدراسات الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية.
* عمل مستشاراً قانونياً لشؤون العلاقات الدولية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية.
* وضع ونشر العديد من الدراسات والمقالات في ميادين الدبلوماسية والعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.
* نائب رئيس تحرير المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت.

سلسلة دراسات معاصرة

صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

عنوان الدراسة	المؤلف
١- التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده	عبدالله إبراهيم القويز
٢- الإسلام السياسي في روسيا	ميثم الجنابي
٣- الصراع على قزويـن	صالح محمد الخثلان
٤- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي	حسن عبدالله المنقوري
٥- التـخـصـيـص.. رؤية اقـتـصـادية في المنهج والتطبيق «الاقتصاد السعودي نموذجاً»	عبدالعزيز إسماعيل داغستاني
٦- الصراع الأهلي في الصومال	عبدالله شيخ محمد عثمان
٧- المسلمون والنظام العالمي الجديد	عبدالله فهد اللحيدان
٨- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية	ميثـم الجنابـي
٩- الصراع على كشمير	بغداد سيدي محمد
١٠- أنظمة البيئة وتشريعاتها وسياساتها في المملكة ودول الخليج العربية	يوسف إبراهيم السلوم
١١- التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي	عادل سراج مرداد
١٢- مأزق المسلمين الفكري: الحالة الهندية	راشد شاز
١٣- انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالميّة على البلدان الإسلامية	محمد عبيد محمد
١٤- ظاهرة الإرهاب المعاصر	مصلح الصالـح

عنوان الدراسة	المؤلف
١٥- المناهج والأساليب الحديثة لتدريس حقوق الإنسان.	سيفـــان باكـــراد
١٦- العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م . . .	فـاروق حســـن
١٧- نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام.	عبد الرحمن بن سليمان المطرودي
١٨- المسلمون في أمريكا ومعوقات التحالف مع اليمين المسيحي . .	دي . جيسون بيرغرين
١٩- العولـــمة وأبعادها وتأثيراتها المجتمع السعودي نموذجاً	عبدالقادر عبدالله عرابي



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الاسلامية

ردمك: ٩٩٦٠-٨٩٠-١٤-٧